شؤون إيرانية
Iranian affairs
مجلة شؤون إيرانية - العدد الثامن - رجب 1443 هـ - فبراير/ شباط 2022م
IranianAffairsMagazine - No.8 - Fep 2022

إيران بين ذكرى «الانقلاب والثورة»

د. سعيد الصباغ

ثورة الخميني الأمريكية

شؤون إيرانية

مجلة تصدر عن:
مركز الخليج للدراسات الإيرانية
لندن / القاهرة

www.alkhalej.net

العدد الثامن
السنة الأولى
رجب 1443هـ - فبراير/ شباط 2022م

رئيس التحرير
شريف عبد الحميد
Sherif Abdelhamied
Editor-in-Chief

مستشار التحرير
د. شادي العفيفي

مجلس التحرير
طه الشريف
محمود رأفت
مروان محمود
أحمد النعماني

حقوق نشر جميع المواد محفوظة

محتويات العدد

- كاريكاتير 3
- التغلغل الشيعي.. مشروع إيراني أم أمريكي؟ 4
- ثورة الخميني الأمريكية 7
- عندما أصبح «الشيطان الأكبر» صديقًا! 8
- كيف أعطت واشنطن «الضوء الأخضر» للثورة؟ 13
- إيران والأمريكان.. 16
- أعداء العلن أصدقاء السر 16
- سر «العلاقة الغامضة» بين إيران والغرب 19
- «التحالف الغادر».. تعاملات إيران السرية مع إسرائيل وأمريكا 22
- إيران بين ذكرى «الانقلاب والثورة» 25
- ما هو وماهي خطورته ولماذا استفز العراقيين غير الشيعة؟ 30
- لعبة «القط والفأر» بين إيران وإسرائيل 35
- أسلحة إيران تقتل مسلمي «الروهينجا» في ميانمار 46
- ميليشيات إيران تواصل مخططها الاستيطاني «الممنهج» في سوريا 48
- الإقليم السني.. هل يتم فدرلة العراق بسبب تغول ميليشيات إيران؟ 50

المراسلات:

البريد الإلكتروني (التحرير): alkhalejnet@gmail.com

الاشتراكات:

السنة الواحدة (اثنا عشر عدداً) تشمل تكلفة البريد

داخل مصر:400 جنيه مصري – اتحاد بريد عربي: 100 دولارًا أمريكيًا – أوروبا وأفريقيا: 120 دولارًا أمريكيًا – أمريكا وكندا: 130 دولارًا أمريكيًا – باقي دول العالم: 150 دولار أمريكي.

الاشتراكات

باسم رئيس التحرير: sherif5566@gmail.com

هاتف: 201002686541+
واتس آب (المركز): 201015039040+
واتس آب (المجلة): 201145773008+

ثمن النسخة:

مصر 30 جنيه مصري- السعودية 20 ريالاً – الكويت 1,5دينار – الإمارات 20 درهماً – مملكة البحرين 2 دينار – سلطنة عُمان 2 ريال – لبنان 5000 ليرة – الأردن 3 دينار – الجزائر 500 دينار – المغرب 50 درهمًا – تونس 10 دنانير – فلسطين 10 دولارات.

Austria,France,Germany and Italy:

EURO 10 – United Kingdom £5 – USA $10.

كاريكاتير

هشام صبري

التغلغل الشيعي.. مشروع إيراني أم أمريكي؟

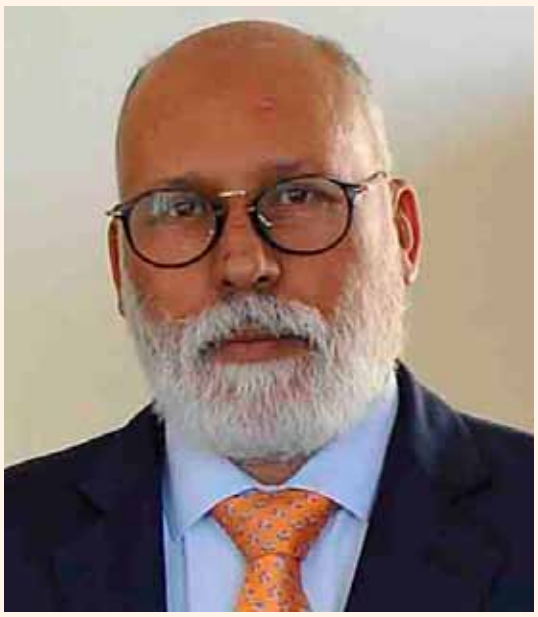

شريف عبد الحميد

على الرغم من العداء الظاهر بين واشنطن وطهران، فإنه يبدو واضحًا لكل ذي عينيّن أن «التغلغل الشيعي» الذي تقوده إيران في المنطقة العربية منذ عدة عقود، كان - وما يزال- يجري تحت سمع وبصر الأمريكيين، بل وبمباركتهم أيضًا، لأغراض شريرة لم تعد تخفى على أحد!

وفي كتابه «التآخي الإيراني الأمريكي»، يقول الدكتور عزت السيد أحمد: «منذ ما سُمي بالثورة الإسلامية في إيران التي تمت بتنسيق وإدارة من المخابرات الأمريكية والفرنسية، رفعت الثورة الإيرانية شعار (الموت لأمريكا). ومنذ أربعين سنة، والكل يترقب الحرب الأمريكية ضد إيران. وقلّ من أدرك قبل الآونة الأخيرة حقيقة أن إيران وأمريكا عقيدة واحدة، وأهداف واحدة، ورسالة واحدة، ولا يمكن أن تكون بينهما أي حرب»!

وربما أخفت «المعارك الإعلامية» بين أمريكا وإيران المستمرة لسنوات طويلة الكثير من الحقائق، ولكنها لم تطمس الحقيقة، فالعلاقات السرية وثيقة بين الطرفين، وهذا واضح تمامًا في التنسيق لغزو العراق وأفغانستان، كما أن تاريخ الغرب يؤكد دائمًا أن المحرك الرئيسي لسياساته في المنطقة هي المصالح لا غير، فلا مبادئ ولا قيم تعنيه خصوصًا إذا تعلق الأمر بالشعوب الأخرى.

إيران.. حليف أمريكا الخفي

بدأ التحالف «الأمريكي- الشيعي» يبرز في الأفق بوضوح، في عهد الرئيس الأسبق باراك أوباما، وذلك بعد الاتفاق السري الذي جرى عام 2015 من أجل الإبقاء على نظام بشار الأسد في سوريا، نظير تنازلات إيرانية بقدر ما بشأن الملف النووي. وظهر ذلك عندما تراجع الغرب عن توجيه ضربة عسكرية لنظام الأسد عقب مقتل أكثر من 1200 مدني بالأسلحة الكيماوية والغازات السامة، والتوصل لتفاهم هزيل يقضي بالتخلص من سلاح الأسد الكيماوي مقابل إلغاء الضربة الأمريكية!

وفتح هذا التفاهم الباب أمام صفقات كبيرة وخطيرة، فتم غض الطرف عن قوات «الحرس الثوري» والميليشيات الشيعية التي كانت تقاتل في سوريا بشكل علني، دون أي عقوبات أمريكية من أي نوع، في حين تم فرض عقوبات على بعض كتائب المعارضة السورية بحجة «الإرهاب»، وكأن ما تفعله الميليشيات الشيعية في سوريا ليس إرهابًا في حق أهل السنة!

يدعم وجود مثل ذلك التحالف الخفي بين الشيعة والأمريكان، ما تكشف عنه الوقائع من أن إيران ماهي إلا حليف قوي لأمريكا يساعدها في رسم سياسات المنطقة، وأن «الطبيعة الثورية» لنظام ولاية الفقيه في إيران والقائمة على معاداة الغرب ترفض ظهور تلك العلاقات للعلن، بسبب دأب النظام الإيراني على دغدغة مشاعر الجماهير العربية المتعطشة للتصدي للتغول الأمريكي في المنطقة!

> التمدد الشيعي الذي تقوده إيران في المنطقة العربية كان وما يزال يجري تحت سمع وبصر وبمباركة الأمريكيين!

وإذا كان النظام الإيراني قد رفع منذ بداية الثورة شعارات رنانّة من قبيل «الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل»، فكيف سمحت أمريكا لإيران أن تتغلغل في جارة (إسرائيل) المباشرة، بحيث أصبحت سوريا على مدى عقود «مربط خيل» إيران في المنطقة؟

ومن الواضح أن المخابرات الأمريكية كانت تصطنع «الغفلة» أثناء التغلغل الإيراني في سوريا والهيمنة عليها، فاستغلت إيران هذه الغفلة المصطنعة، ووصلت إلى حدود الكيان الصهيوني لتهدده مباشرة. وبات «الحرس الثوري» الإيراني الذي يريد أن يدمر الصهاينة يصول ويجول في سوريا حتى وصل إلى تخوم الجولان، دون أن يطلق ولو طلقة واحدة على (إسرائيل) حتى هذه اللحظة!

إن التحالف بين الشيعة والأمريكان، لإسقاط الخلافات والدول والممالك الإسلامية السنية، هو تحالف استراتيجي مستمر منذ قرون. والدافع الرئيسي لهذا التحالف هو توحدّ الطرفين في العدو والهدف

والمصلحة الواحدة. فالعدو عند الطرفيّن هو الإسلام والمسلمين السنة. والمصلحة المشتركة هي إسقاط حكومات المسلمين السنية، وتقاسم ثرواتها بين الجانبين.

وما كشف النقاب عن هذا التحالف الغادر، هو زيف المعايير الأمريكية المزدوجة في التعامل مع الجماعات السنية والشيعية؛ فالجماعات السنية هي «منظمات إرهابية» يجب التخلص منها بكافة السبل والوسائل المشروعة وغير المشروعة. أما الجماعات الشيعية، فمهما ارتكبت من جرائم ضد الإنسانية، لا يمكن لأمريكا أن تصنفها جماعات إرهابية، ولا يمكن أن تستهدفها الطائرات الأمريكية، بل إن واشنطن تتحالف معها لاستئصال الجماعات السنية «المتطرفة»!

وأبرز مثال على أن «التغلغل الشيعي» إنما هو في حقيقة الأمر «مشروع أمريكي، هو أن واشنطن غضت الطرف عن احتلال العاصمة اليمنية صنعاء من قبل ميليشيات «الحوثي» الشيعية المدعومة من إيران عام 2014، بل والأكثر من ذلك أنها قامت بتوقيع اتفاقية نووية مع إيران لرفع العقوبات عام 2015، وذلك بالتزامن مع دخول «الحوثيين» آنذاك مدينة عدن الاستراتيجية، فهل تنازلت أمريكا حقًا عن مصالحها في تلك البقعة الحيوية لمصلحة إيران، أم كانت هناك «صفقة» ما تجري تحت المنضدة؟

وجهان لعملة واحدة

حين تحيط الرئاسات الأمريكية المتعاقبة نفسها بمستشارين إيرانيين، فذلك يعني أن أرضية الثقة بين أمريكا وإيران موجودة سلفًا. ولا يهم أمريكا معها أن يكون هؤلاء المحيطون بالبيت الأبيض وداخل الكونجرس «عملاء إيرانيين» لأن الأجندة الخفية بين البلدين مترابطة. وهذا الترابط يتضح بشكل واضح فيما رأيناه بأعيننا، من خلال الوقائع والأحداث في العراق وسوريا واليمن والبحرين. وهو ما يؤكد أن المشروعيّن الشيعي والأمريكي، ما هما إلا وجهان لعملة واحدة.

إن جزءًا من حقيقة التحالف الشيعي الأمريكي، كشفته مجريات الأحداث في أثناء أحداث «الربيع العربي» التي دعمتها واشنطن بكل قوة، عبر موقف إيران الداعم لمجازر سوريا ضد المواطنين السُنة من جهة، وعدائها لدول الخليج العربية ودعمها للحركات الانقلابية الموالية لها من جهة أخرى، تحت شعار «نصرة الشعوب المظلومة» في تناقض يكشف «النفاق الإيراني» الذي يعتبر شعب دولة ما مظلومًا حسب مذهبه وطائفته، ولا يتوانى عن الوقوف مع الجزار، إن كان حليفًا في المذهب والسياسة!

العدوانية الإيرانية مُوجّهة دائما للعرب.. ولم نشهد أي خطر إيراني على أمريكا وإسرائيل خارج «الخطب الاستهلاكية»

الخطر الإيراني موجه دائمًا للجيران العرب، الذين عانوا الأمرّين من تحركاتها ضدهم بكل الوسائل، وواقعًا لم نشهد أي خطر إيراني على أمريكا و(إسرائيل) خارج الخطب الاستهلاكية، فمن هو عدو إيران الحقيقي؟ وإلى من تشير بـ«الشيطان الأكبر»؟

والسؤال المصيري الذي يطرح نفسه، هو: من أين جاء هذا «التلاقي» بين المشروعيّن الشيعي والأمريكي؟

لقد جاء هذا التلاقي الاستراتيجي بين الجانبيّن، ببساطة، لأن المنطقة العربية هي «هدف الشر» في المشروع الشرق أوسطي الجديد. ولم يكن لأي دولة أن تخدم هذا المشروع مثل إيران، باعتبارها الحليف «الثيوقراطي» الذي يعمد إلى نشر الطائفية وتكريسها وغسل أدمغة أتباعها الشيعة بها، واستغلالهم لتنفيذ مخطط تمزيق وتقسيم العرب إلى دويلات صغيرة، تقودها إيران، الدولة الإقليمية الكبرى!

والحقيقة التي لا مراء فيها، الآن، هي أنه سواء نجحت «مفاوضات فيينا» في التوصل إلى اتفاق نووي جديد، أو فشلت، فإن إيران تحت العقوبات أو بدون عقوبات، ماضية في مشروعها الفارسي الطائفي، وأمريكا وحلفاؤها الغربيون سوف يعطونها «قبلة الحياة» التي تعطي مشروعها دفعة قوية، وتزيدها قوة وإصرارًا على المضيّ قدمًا لترسيخ نفوذها وهيمنتها في المنطقة برمتها.

العدد الثامن
فبراير 2022

إيران بين ذكرى «الانقلاب والثورة»

يثير شـهر فبرايـر لـدى الإيرانييـن مشـاعر متناقضـة تجـاه حدثيـن مفصليين في تاريخ بلادهم، الحدث الأول انقلاب عسكري قام به رضا بهلوي، الذي يعود إلى يوم 22 فبراير 1921م، وأتى بقادة المؤسسة العسـكرية إلى الحكـم، والحدث الآخر ثورة شـعبية بزعامة موسـوي خميني، يوم 11 فبراير 1979م، دفعت بفقهاء المؤسسة الدينية إلى قمة السلطة.

صحيـح أنه لـم يجمع المؤسسـتين أي اتفاق أو توافـق على مدى القرن العشـرين، إلا أن كليهما كان يبحث عـن حل لوضع إيران المتأزم، الذي لم يعجب أيا منهما.

شؤون إيرانية
@IranianAffairsMagazine

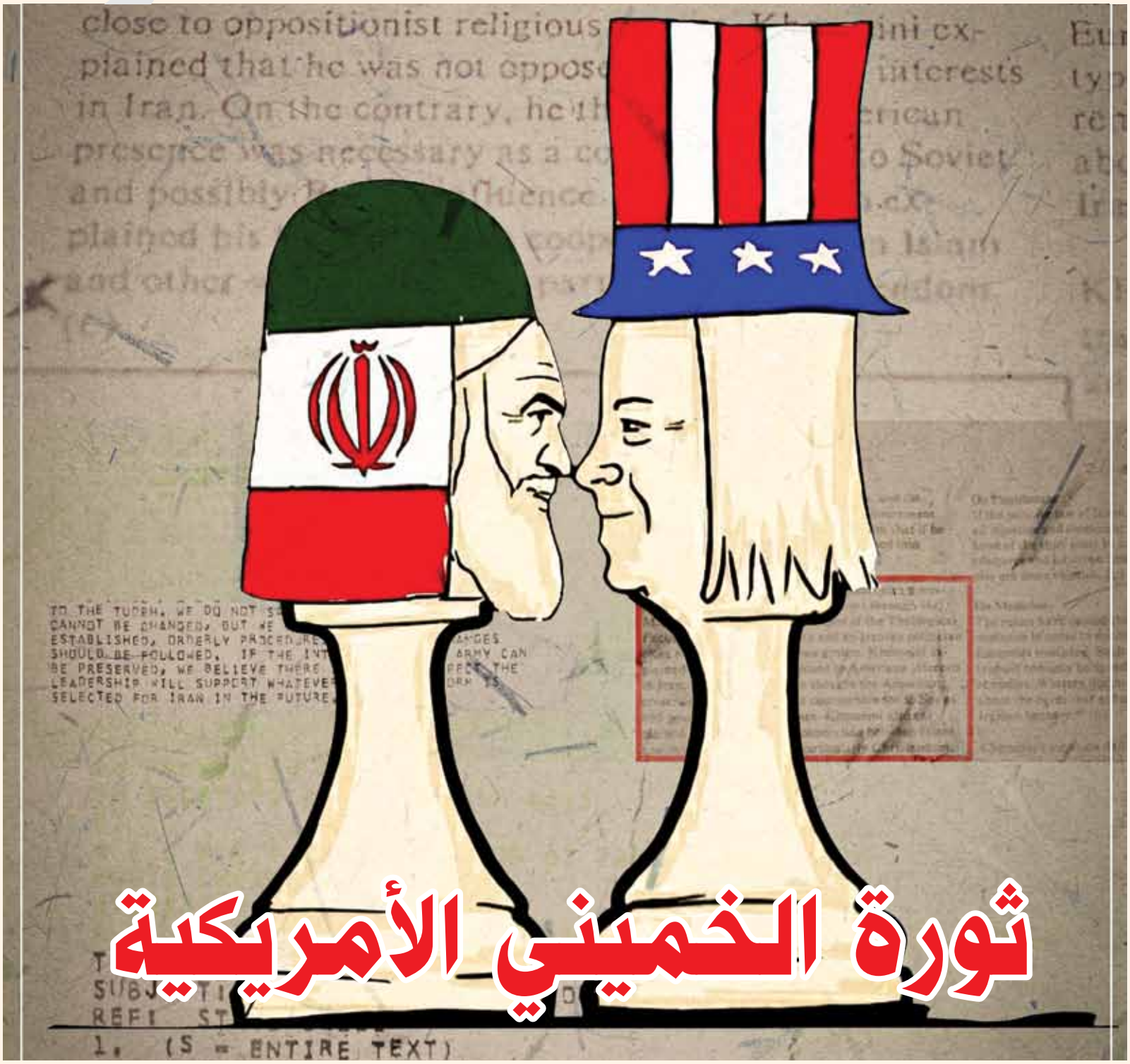

ثورة الخميني الأمريكية

■■ خدع موسوي الخميني، زعيم ثورة 1979 في إيـران، الجميع بعض الوقت. ولكنه لم يستطع خداعهم كل الوقت، فقد انكشف المستور من تعاون سري مع الأمريكان. وبينما أطلق الخميني على الولايات المتحدة في خطبه السياسية الرنّانة اسم «الشيطان الأكبر»، كان يتفاوض سرًا مع واشنطن من أجل ضمان نجاح الثورة في إسقاط حكم الشاه محمد رضا بهلوي!

واعتاد المصلون في إيران بعد انتصار الثورة ترديد شعار «الموت لأمريكا وإسرائيل» عقب كل صلاة، وكُتب هذ الشعار على حوائط وجـدران الشوارع الإيرانية. غير أن الخميني كان يفعل شيئًا آخر، وهو التنسيق مع الأمريكيين لطرد الشاه من البلاد، وتحييد الجيش الإيراني حتى لا يقوم بانقلاب عسكري ضد الملالي.

وذلك بناء على اتصالات سرية بين الجانبين بدأت في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جون كنيدي عام 1963، واستمرت بعد ذلك خلال إدارة الرئيس جيمي كارتر، الذي تلقى في 27 يناير/كانون الثاني عام 1979، رسالة من الخميني، تعهد خلالها الأخير بالحفاظ على المصالح الأمريكية، مقابل إفساح المجال له لتولي إدارة الأمور، وعدم دفع قادة الجيش الإيراني لمواجهة حركته، حيث قال في جزء من الرسالة إن «قادة الجيش يستمعون إليكم، ولكن الشعب يتبع أوامري». وهو الأمر الذي يؤكد بالدليل القاطع أن «ثورة الخميني أمريكية»!

وخلال فترة الثمانينيات، ساعدت الولايات المتحدة الخميني في إعادة إمداد تسليح الجيش الإيراني خلال «حرب الثماني سنوات» مع العراق، فيما أصبح يعرف باسم فضيحة «إيران جيت». وقد يكون من المفاجئ للبعض أن المساعدات العسكرية الأمريكية لإيران خلال الحرب مع العراق، تمّ تسهيلها من جانب آخر من عدو لدود آخر لإيران في الظاهر، وهي (إسرائيل)، أو «الشيطان الأصغر»!

ومع ذلك، سقط القناع في هذه الأيام، والحفلة التنكرية توشك على الانتهاء، خاصة أن كل المشاركين في هذه الساحة الدولية يكشفون عن حقيقتهم. إيران ليست صديقة للمظلومين أو «المستضعفين في الأرض» كما تروج آلة الإعلام الإيرانية، ولا هي «عدو» لأمريكا و(إسرائيل).

وفي هذا الملف، المدعوم بالمعلومات والمصادر الموثقة، نكشف عن أبعاد التعاون السري بين إيران والولايات المتحدة، وعن التحالف الغادر بينهما من أجل تحقيق المصالح المشتركة على حساب العرب والمسلمين، حتى لا ينخدع البسطاء بما اعتاد نظام الملالي الحاكم في طهران إطلاقه من شعارات كاذبة، منها «الموت لأمريكا»، وهي في حقيقة الأمر مجرد تصريحات للاستهلاك السياسي والإعلامي فقط. أما ما يحدث خلف الكواليس، فهو شيء آخر تمامًا.

عندما أصبح «الشيطان الأكبر» صديقًا!

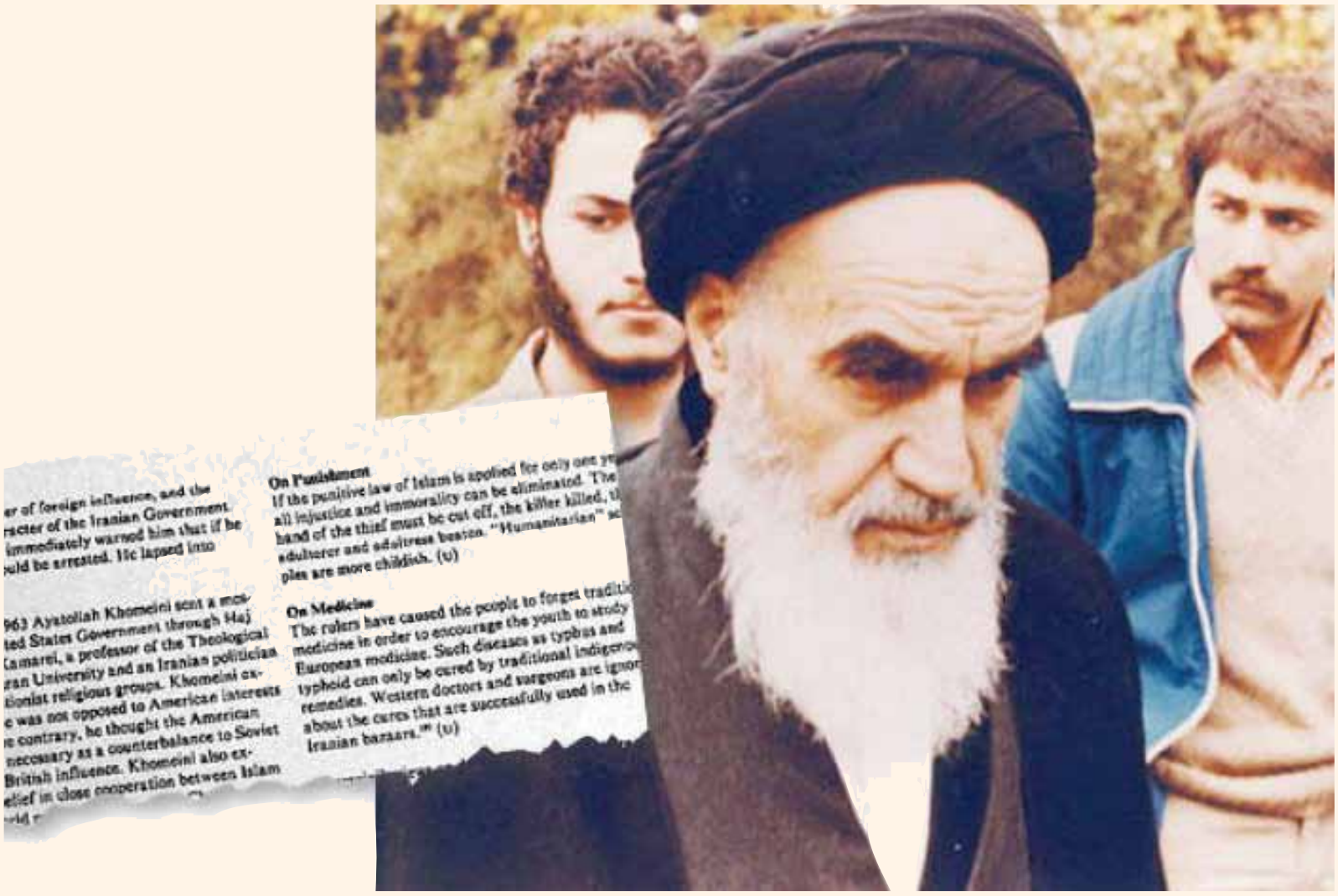

وثائق وكالة المخابرات الأمريكية: الخميني كان على صلة وثيقة مع واشنطن منذ عام 1963

محمد ممدوح

■■ عبر تاريخ طويل من الكذب والنفاق، ووفق مبدأ «التقية» الشيعي، قال موسوي الخميني، زعيم ثورة إيران عام 1979، في العلن أشياء، لكنه فعل سرًا أشياء أخرى!

وفي يونيو/حزيران 2016، كشفت وثائق رفعت عنها وكالة المخابرات الأمريكية صفة «السرية»، عن أن الخميني كان على صلة وثيقة مع واشنطن منذ عام 1963، وتحديدًا قبل 16 سنة من اندلاع الثورة، وظلت هذه الصلة قائمة حتى ما قبل وصول الخميني إلى طهران من منفاه في العاصمة الفرنسية «باريس»، واستمرت بعد نجاح الثورة في الإطاحة بالشاه السابق محمد رضا بهلوي، حليف واشنطن الأهم في الشرق الأوسط آنذاك.

أظهرت تلك الوثائق التي نشرها موقع «بي بي سي» في حينه، أن الخميني كان «أقل بطولة» مما ادعى على الملأ، وأكثر «خبثًا» من صورته لدى العامة في إيران. فمن وراء الكواليس كان يقدم الوعود والتعهدات للولايات المتحدة، ويتعاون معها، ويوفر الحرية الدينية والحقوق المدنية والحماية للجالية اليهودية في إيران، بينما كان يجاهر العداء الشديد لأمريكا و(إسرائيل) علنًا.

وأكدت هذه الوثائق أن الخميني الذي كان يصف أمريكا في خطبه النارية بـ «الشيطان الأكبر» علانية، تعهد وقتها سرًا بـ «المحافظة على مصالح واشنطن واستقرار المنطقة مقابل إفساح

زعيم الثورة تعهدّ بـ «المحافظة على مصالح واشنطن» مقابل إفساح الطريق له لتولي مسؤولية البلاد

الطريق له لتولي مسؤولية البلاد»!

دعم المصالح الأمريكية

بينما كان الخميني في محبسه في منطقة «قيطرية» في ضواحي طهران في نوفمبر/تشرين الثاني عام 1963، وبعيدًا عن عيون «السافاك»، بعث برسالة إلى الرئيس الأمريكي آنذاك جون كنيدي أعرب فيها عن «دعمه للمصالح الأمريكية في إيران».

وفي يونيو/حزيران من نفس العام، ألقى الخميني خطابًا شديد اللهجة، صب فيه جام غضبه على الشاه، الذي كان يتعرض لضغط شديد من إدارة كنيدي، ومن ثمّ أطلق «الثورة البيضاء» التي تضمنت برنامج الإصلاح الزراعي الرئيسي، ومنح المرأة حق التصويت في الانتخابات.

وكشفت وثائق وكالة المخابرات المركزية أنّه في نوفمبر/تشرين الثاني عام 1963، أرسل الخميني رسالة دعم لإدارة كيندي. وكان ذلك بعد بضعة أيام من إعدام اثنين من المنظمين المزعومين للاحتجاجات رميًا بالرصاص، وقبيل زيارة تاريخية للرئيس السوفيتي لإيران، التي أثارت مخاوف الولايات المتحدة من ميل نحو علاقة وديّة مع موسكو. وأراد الخميني أن يوضح أنه لا يوجد لديه أي خلاف مع أمريكا.

أرسل زعيم الثورة رسالته الأولى هذه إلى الحكومة الأمريكية عبر البروفيسور ميرزا خليل جامرائي، الأستاذ في كلية اللاهوت بجامعة طهران والسياسي المقرّب من المجموعات الدينية، وأكد فيها - بجلاء- أنه لم يعارض المصالح الأمريكية في طهران مطلقًا، بل على العكس من ذلك، فقد أعرب عن اعتقاده بأن «الوجود الأمريكي في إيران كان ضروريًا لإحداث توازن ضد الاتحاد السوفيتي الشيوعي»!

في الفترة التي سبقت الثورة مباشرة، كان الخميني يخشى حدوث انقلاب عسكري على الشاه، يقطع الطريق عليه وعلى رجال الدين، ويحول بينهم وبين قيادة الثورة الإيرانية، التي كانت كل المؤشرات تؤكد وقوعها، خاصة في ظل إعلان «بهلوي» عما سمّاه «الثورة البيضاء» التي استحدث فيها قوانين في «المواريث» وغيرها. وكان المطلب الأساسي الذي يريده الخميني من واشنطن، هو أن

تتدخل الإدارة الأمريكية لدى الجيش الإيراني لكي يقف على الحياد.

وفي مقابل ذلك، كان على الخميني أن يقدم تطمينات للأمريكيين بأن نظامه الجديد لن يكون معاديًا لهم، بل إنه سيضمن مصالحهم، كما سيضمن «سلامة الأمريكيين» الموجودين في إيران، وكان عددهم بالآلاف وقتها.

وقبل عودة «الخميني» إلى طهران، تم فتح قناتي اتصال على الأقل بينه وبين الإدارة الأمريكية، واحدة في طهران عن طريق مهدي بازرجان ومحمد بهشتي، والثانية وهي الأهم في باريس. وكانت قناة باريس عن طريق إبراهيم يزدي مساعد الخميني، ثم وارن زيمرمان، وكان دبلوماسيًا كبيرًا في السفارة الأمريكية في فرنسا. والاثنان عقدا خمسة لقاءات على الأقل.

أما في الرسالة الثانية، فقد تواصل الخميني أيضًا من منفاه الفرنسي مع الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر في عام 1979، قبل انطلاق الثورة الإيرانية بأسابيع قليلة. وقد تعهد فيها بعدم قطع النفط عن الغرب، وعدم تصدير الثورة إلى دول المنطقة، وإقامة «علاقات ودية» مع الولايات المتحدة.

أرسل الخميني من منفاه في باريس بتاريخ 27 يناير/كانون الثاني عام 1979، رسالة إلى كارتر، تعهد خلالها بتهدئة الوضع في البلاد وحماية المواطنين، وإعادة الاستقرار إليها والحفاظ على المصالح الأمريكية، مقابل إفساح المجال له لتولي إدارة الأمور، وعدم دفع قادة الجيش الإيراني لمواجهة حركته، حيث قال في جزء من الرسالة إن «قادة الجيش يستمعون إليكم، ولكن الشعب يتبع أوامري».

خشي الخميني من الجيش الغاضب، لأن كبار قادته كانوا يكرهونه. والأكثر إثارة للقلق، أنهم كانوا يجتمعون يوميًا بجنرال أمريكي من القوات الجوية معروف باسم روبرت هويسر، الذي أرسله الرئيس كارتر في مهمة غامضة إلى طهران.

وفي رسالته الثانية هذه، طمأن الخميني البيت الأبيض إلى أنهم لن يخسروا الحليف الاستراتيجي المستمر منذ 37 عامًا، كما طمأنهم إلى إمكانية أن يكون «صديقًا». وقال الخميني نصًا: «سترون أن لا عداء بيننا وبين أمريكا، وسترون أن الجمهورية المبنية على الفلسفة والقوانين الإسلامية، لن تكون إلا حكومة إنسانية».

كان الوضع الإيراني فوضويًا، إذ شهدت الشوارع العديد من الاشتباكات وأُغلقت المحال التجارية وتوقفت المرافق العامة. ونجح «كارتر» في إقناع بهلوي بالذهاب في إجازة، تاركًا وراءه رئيس وزراء لا يحظى بالشعبية، وجيش مفكك من 400 ألف جندي يعتمدون على «الصديق الأمريكي».

في 9 نوفمبر/تشرين الثاني عام 1978، في برقية بعنوان «التفكير فيما لا يمكن تصوّره»، حذّر سفير الولايات المتحدة في إيران، وليام سوليفان، من أنّه ستتم الإطاحة بالشاه. وقال إن واشنطن يجب أن تُخرج الشاه وكبار جنرالاته من إيران، ومن

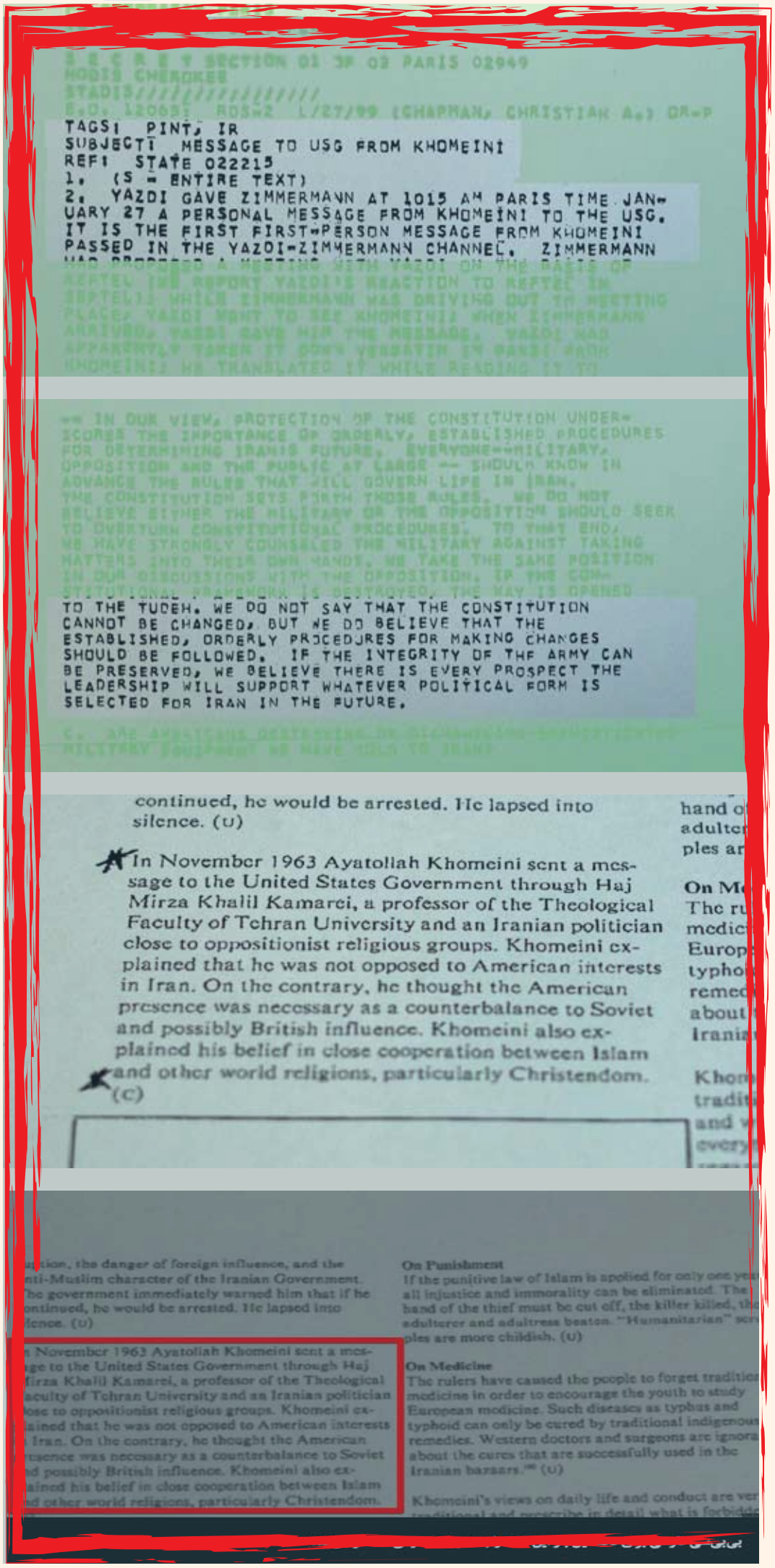
TAGS: PINT, IR
SUBJECT: MESSAGE TO USG FROM KHOMEINI
REF: STATE 022215
1. (S - ENTIRE TEXT)
2. YAZDI GAVE ZIMMERMANN AT 1015 AM PARIS TIME JANUARY 27 A PERSONAL MESSAGE FROM KHOMEINI TO THE USG. IT IS THE FIRST FIRST-PERSON MESSAGE FROM KHOMEINI PASSED IN THE YAZDI-ZIMMERMANN CHANNEL. ZIMMERMANN

TO THE TUDEH. WE DO NOT SAY THAT THE CONSTITUTION CANNOT BE CHANGED, BUT WE DO BELIEVE THAT THE ESTABLISHED, ORDERLY PROCEDURES FOR MAKING CHANGES SHOULD BE FOLLOWED. IF THE INTEGRITY OF THE ARMY CAN BE PRESERVED, WE BELIEVE THERE IS EVERY PROSPECT THE LEADERSHIP WILL SUPPORT WHATEVER POLITICAL FORM IS SELECTED FOR IRAN IN THE FUTURE.

continued, he would be arrested. He lapsed into silence. (U)

In November 1963 Ayatollah Khomeini sent a message to the United States Government through Haj Mirza Khalil Kamarei, a professor of the Theological Faculty of Tehran University and an Iranian politician close to oppositionist religious groups. Khomeini explained that he was not opposed to American interests in Iran. On the contrary, he thought the American presence was necessary as a counterbalance to Soviet and possibly British influence. Khomeini also explained his belief in close cooperation between Islam and other world religions, particularly Christendom. (C)

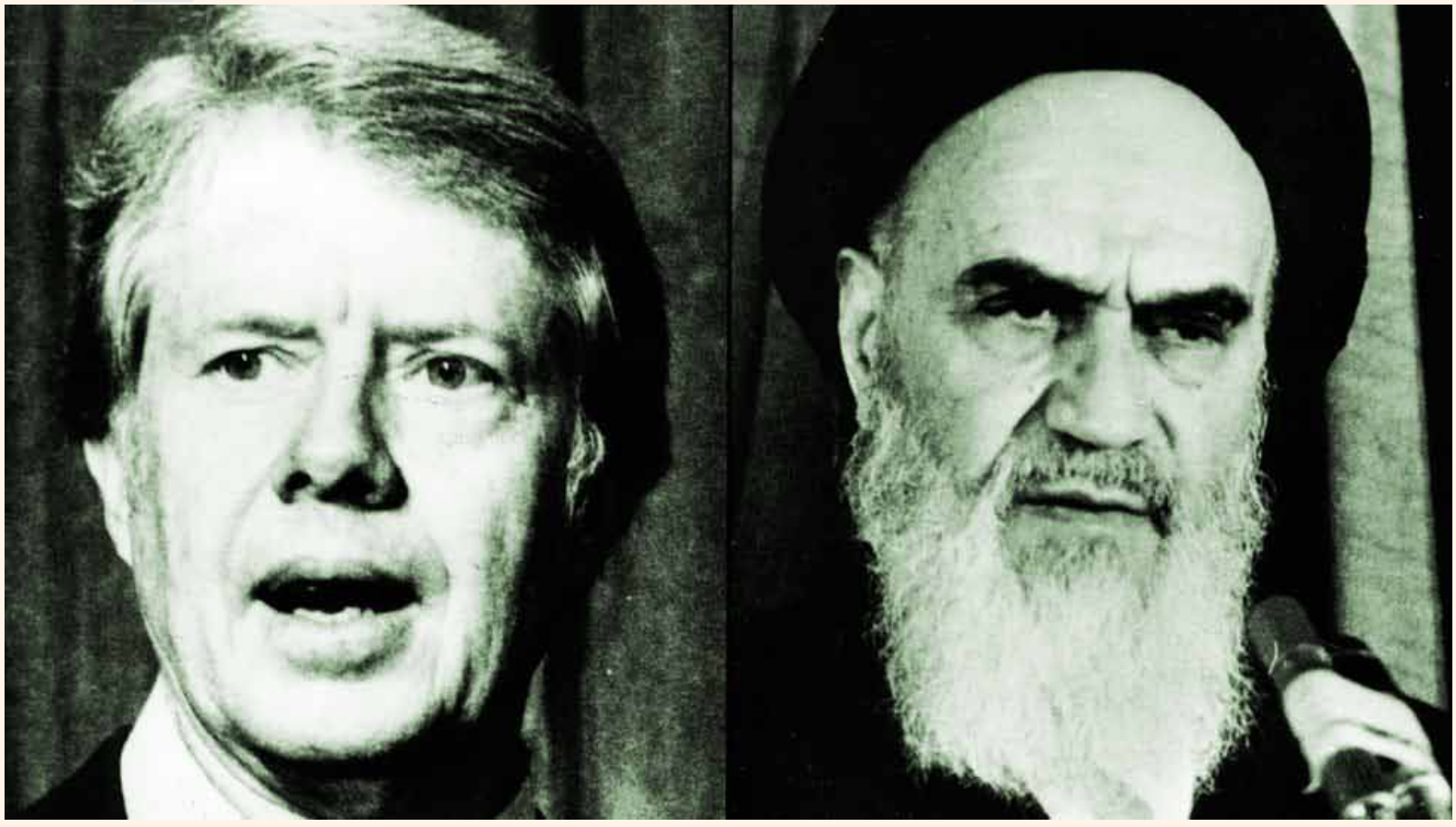

ثمّ عقد صفقة بين صغار القادة والخميني.

تفاجأ الرئيس كارتر باقتراح سوليفان الجريء، وتسبب في تأزم العلاقة بينهما. ولكن بحلول أوائل يناير/كانون الثاني عام 1979، رأى كارتر أنّ رحيل الشاه كان ضروريًا لتهدئة المعارضة.

انقلاب عسكري وشيك

وسط تقارير عن وقوع انقلاب عسكري وشيك، استدعى الرئيس كارتر كبار مستشاريه يوم 3 يناير/كانون الثاني. وبعد مناقشة قصيرة، قرروا تشجيع الشاه على المغادرة لقضاء عطلة في ولاية كاليفورنيا.

في ذلك اليوم، أرسل كارتر الجنرال روبرت هويسر، نائب قائد القوات الأمريكية في أوروبا، إلى طهران لإخبار جنرالات الشاه بالهدوء وعدم الانقلاب ضد رئيس الوزراء شاهبور بختيار. لكن بختيار لم يكن لديه أي دعم حقيقي بين المعارضة التي كانت تصفه بأنّه «وكيل الشاه».

أشاد سوليفان بشجاعة بختيار في وجهه، ولكن وراء ظهره، أبلغ واشنطن أن الرجل كان خياليًا، من النوع المغامر، ولن يأخذ التعليمات من الولايات المتحدة.

ورأت وزارة الخارجية الأمريكية أن حكومته ليست قابلة للحياة. وأيّده البيت الأبيض بقوة، بشكل علني، ولكنه بحث طرق الإطاحة به في انقلاب عسكري بشكل سريّ.

«يجب ألّا يكون هناك أي خوف بشأن النفط. ليس صحيحًا أننا لن نبيع النفط للولايات المتحدة»، هكذا قال الخميني لزائر أمريكي في فرنسا في 5 يناير/كانون الثاني، وحثّه على نقل رسالته إلى واشنطن. نقل الزائر رسالة الخميني وأرسل الملاحظات إلى السفارة الأمريكية.

وفي اجتماع مهمّ في غرفة العمليات في البيت الأبيض يوم 11 يناير/كانون الثاني، توقّعت وكالة المخابرات المركزية أنَّ الخميني سيتراجع ويسمح للرجل الثاني في القيادة، آية الله محمد بهشتي، بإدارة الحكومة.

ورأى المسؤولون الأمريكيون أنَّ بهشتي سياسي نادر، فهو رجل دين واقعي يتحدث الإنجليزية تلقى تعليمًا جامعيًا، لديه خبرة من العيش في الغرب، وتربطه علاقات وثيقة بالخميني. باختصار، كان هو الشخص المناسب الذي يمكن أن تتفاوض معه أمريكا.

وقال رئيس مكتب استخبارات وزارة الخارجية آنذاك، فيليب ستودارد: «نحن نقلّل من قدر الخميني إذا اعتبرناه مجرد رمز للتعليم المنفصل ومعارض لحقوق المرأة».

شعر الرئيس كارتر بارتياح شديد بعد وصول الجنرال هويسر إلى طهران. لقد كان هويسر بارعًا في اتباع الأوامر، وكان يحظى بثقة القادة العسكريين الإيرانيين.

وبعد وصوله إلى طهران، كانت مهمة هويسر هي معرفة آراء كبار ضباط الجيش وإقناعهم بوضع هيبتهم جانبًا ومقابلة بهشتي. كانت الولايات المتحدة تعتقد أنَّ مثل هذا الاجتماع سيؤدي إلى «توافق» الجيش مع الخميني.

وللمساعدة في كسر حالة الجمود، تغاضى الرئيس كارتر عن مكانته الخاصة. وفي مساء يوم 14 يناير/كانون الثاني، أرسل وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس برقية إلى سفارتيّ الولايات المتحدة في باريس وطهران: «لقد قررنا أنّه من المستحسن إنشاء قناة أمريكية مباشرة مع حاشية الخميني».

وفي ظهر يوم 15 يناير/كانون الثاني، وصل المستشار السياسي وارن زيمرمان من السفارة الأمريكية في فرنسا في فندق هادئ في بلدة نوفل لوشاتو، خارج باريس، حيث يعيش الخميني.

إقامة صلة مباشرة مع «الخميني» كانت مسألة حسّاسة للغاية. إذا تـمّ الكشف عنها، سيجري تفسيرها على أنها تحوّل في سياسة الولايات المتحدة، وهي إشارة واضحة للعالم كله أنَّ واشنطن تتخلى عن صديقها القديم، الشاه.

ويوم 17 يناير/كانون الثاني، كتب الرئيس كارتر في مذكراته أنه كان يضغط بقوة لإبقاء الخميني خارج إيران. ولكن في اليوم التالي، أخبرت إدارته الخميني أنّها ليس لديها مشكلة مع عودته إلى إيران.

لقد كانت أكبر مخاوف الخميني هي أن أمريكا كانت على وشك القيام بانقلاب في اللحظة الأخيرة لإنقاذ الشاه. وبدلًا من ذلك، تلقى إشارة واضحة أن الولايات المتحدة ترى أن الشاه انتهى، وتبحث عن وسيلة لحفظ ماء الوجه لحماية الجيش وتجنب استيلاء الشيوعيين على السلطة.

وبدا أن البلاد على شفا حرب أهلية؛ حيث كانت فرق «الحرس الإمبراطوري» مستعدة للقتال حتى الموت من أجل ملكهم، وكان أتباع الإمام مستعدين للكفاح المسلّح والاستشهاد.

وخشي البيت الأبيض من اندلاع حرب أهلية إيرانية سيكون لها آثار كبيرة على المصالح

الاستراتيجية للولايات المتحدة. ومن بين الأمور التي كانت على المحك هي حياة الآلاف من المستشارين العسكريين الأمريكيين، وأمن نظم الأسلحة الأمريكية المتطورة في إيران، مثل طائرات F-14، وتدفق النفط، ومستقبل أهم مؤسسة في إيران، الجيش.

وردت واشنطن على أسئلة الخميني حول مستقبل النظام الملكي وتوجيه الجيش. والآن، جاء دور الخميني. أرادت إدارة كارتر معرفة مستقبل مصالح الولايات المتحدة الأساسية في إيران: الاستثمارات الأمريكية، وتدفق النفط، والعلاقات السياسية والعسكرية، ووجهات النظر حول الاتحاد السوفيتي.

وفي محادثة هاتفية يوم 27 يناير/كانون الثاني 1979، أبلغ وزير الدفاع الأمريكي وقتها هارولد براون بشأن رسالة الخميني السريّة ومناقشاته مع الرئيس كارتر حول هذا الموضوع، واعتبر "براون" أن الثورة مسألة إيرانية بحتة، موصيًا بعدم التدخل لحماية الشاه، خصوصًا أن الزعيم الجديد للبلاد بادر بالاتصال مع أمريكا من تلقاء نفسه.

صديق أمريكا للأبد!

عاد الخميني إلى إيران بعد 15 عامًا قضاها في المنفى، وجعل إجازة الشاه دائمة. وكان له مطلب شخصي، حيث أخبر البيت الأبيض أنّه لا داعي للذعر من احتمال خسارة حليف استراتيجي منذ 37 عامًا، وأكد أنه «سيكون صديقًا للولايات المتحدة للأبد»!

كانت هذه الرسالة السياسة تتويجًا للمحادثات السرية بين الخميني وممثل عن حكومة الولايات المتحدة في فرنسا، في عملية سريّة ساعدت في تمهيد الطريق لعودته إلى إيران، وصعوده السريع للسلطة.

والحقيقة أن الخميني عمل مع الولايات المتحدة أكثر مما اعترفت به أي حكومة في أي وقت مضى. وبعيدًا عن «تحدى أمريكا» كان الخميني يتودد لإدارة كارتر، ويرسل إشارات هادئة تشير إلى أنّه يريد إجراء حوار، ومن ثمّ يصوّر «جمهورية إسلامية» خاضعة لمصالح الولايات المتحدة.

وبعد يومين فقط من مغادرة الشاه طهران، أخبرت الولايات المتحدة مبعوث الخميني بأنها توافق - من حيث المبدأ- على فكرة تغيير الدستور الإيراني، وإلغاء النظام الملكي. وقدّمت له معلومة مفادها أن القادة العسكريين الإيرانيين أصبحوا «أكثر مرونة» بشأن مستقبلهم السياسي.

ما حدث قبل أربعة عقود بين أمريكا والخميني ليس تاريخًا دبلوماسيًا فحسب. لقد كانت لدى الولايات المتحدة رغبة في عقد صفقات مع ما تعتبرها «الجهات البراجماتية» داخل إيران.

ومع ذلك، كان البيت الأبيض أقل انزعاجًا إزاء صعود الخميني، وسقوط الشاه. لكن الرئيس كارتر كان قد رفض سابقًا مقترحًا لعقد صفقة بين الخميني والجيش.

وبعد أقل من عام، أعلن الخميني في الوقت الذي كان يسيطر فيه على بعض المسؤولين الأمريكيين وعشرات من الأمريكيين آخرين خلال أزمة الرهائن الإيرانية: «أمريكا لا يمكن أن تفعل شيئًا».

وبعدها احتفل بالذكرى السنوية الأولى لفوزه مع إعلان كبير: إيران ستحارب الإمبريالية الأمريكية في جميع أنحاء العالم. وقال الخميني: «سوف نصدّر ثورتنا للعالم كله. إنها ثورة إسلامية»!

واعترف جاري سيك، مساعد مستشار الأمن القومي الأمريكي في إدارة جيمي كارتر، بأن التقارير التي تحدثت عن وجود «علاقة سرية» بين الخميني والولايات المتحدة، صحيحة.

وأضاف سيك في موقعه الإلكتروني «عندما كنت مسؤولًا عن ملف إيران في عهد كارتر، بدأت العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية. ولقد تحدثت عن هذه العلاقات في عدة مرات»، مشيرًا إلى أن «الوثائق المسربة» عن هذه العلاقات السرية لم تكشف عن بعض النقاط المهمة.

وأوضح أن «أول مفاوضات سرية جرت كانت بين ورن زيمرمن، المسؤول بالسفارة الأمريكية في العاصمة الفرنسية باريس، وإبراهيم يزدي أحد المستشارين المقربين من الخميني في غرفة صغيرة من أحد الفنادق القريبة من إقامة الخميني في نوفل لوشاتو بضواحي باريس» وأن المفاوضات الثانية السرية كانت تتعلق بموضوع تنحي محمد رضا شاه بهلوي عن الحكم، وكيفية محافظة النظام الجديد الذي يقوده الخميني على المؤسسة العسكرية وباقي مؤسسات الدولة، ومنع إراقة الدماء، لافتًا إلى أن الاتصالات والنقاشات استمرت لفترة طويلة، حتى بعد إزاحة الشاه عن الحكم.

■ المصادر:

1 - كواليس دعم الولايات المتحدة الأمريكية للخميني، موقع «مركز الحوار السوري»، 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

2 - الشيطان الأكبر كصديق: العلاقة السريّة بين الخميني وأمريكا، موقع "نون بوست"، 5 يونيو/حزيران 2016.

3 - مستشار كارتر: العلاقات السرية بين الخميني وأمريكا ليست جديدة، موقع "إرم نيوز"، 7 يونيو/حزيران 2016.

كيف أعطت واشنطن «الضوء الأخضر» للثورة؟

حسن روحاني اعترف لصحيفة «باري ماتش» الفرنسية بأن أمريكا أعطتنا الضوء الأخضر لإسقاط حكم الشاه

مروان محمود

■■ لم تكن ثورة عام 1979 في إيران لتنجح، لولا الدعم الكبير الذي تلقاه الملالي من الولايات المتحدة. فقد كان من المستحيل أن يتخلى شاه إيران محمد رضا بهلوي عن الحكم، دون تأييد أمريكي لرحيله عن عرش الطاووس. وقد اعترف بذلك صراحة الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني، الذي كان ممثلًا للخميني في واشنطن عشية اندلاع الثورة، حيث قال روحاني في تصريحات لصحيفة «باري ماتش» الفرنسية: «أنا مقتنع بأن أمريكا أعطتنا الضوء الأخضر للثورة»!

ويؤكد الباحث رأفت صلاح الدين أنه عندما بدأت معارضة الملالي تأخذ وضعها في الشارع الإيراني، أعطت لهم أمريكا والدول الغربية بشكل عام «الضوء الأخضر» في المضيّ قُدمًا نحو الثورة، وإسقاط حكم الشاه إلى الأبد.

دعم الغرب لرحيل الشاه عن سدة الحكم، وتأييد الثورة ضده، أكده هو نفسه في مذكراته، فقد عبر بهلوي عن استياء شديد من مؤتمر عقد في الفترة من 4 إلى 7 يناير/كانون الثاني 1979 في «مؤتمر جوادلوب» لمناقشة الأوضاع في إيران، ضم 4 دول هي الولايات المتحدة بقيادة جيمي كارتر، ورئيس الوزراء البريطاني آنذاك جيمس كالاهان، والرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان والمستشار الألماني هلموت شميت، وأجمع هؤلاء الزعماء على رغبتهم في رحيل الشاه.

وعندما وصلت الأنباء إلى الشاه تأثر بشدة وكتب في مذكراته: «قبل أسابيع من انعقاد المؤتمر بدأت الضغوط من أجل إخراجي من البلاد، وخلال أسابيع

من المفاوضات كان هناك شرط مبدئي لذهابي لقضاء عطلة للخارج وهو تشكيل حكومة ائتلاف. وخلال أسابيع جاءت وفود أجنبية لزيارة إيران وطلب خروجي من البلاد، في رأى مؤتمر جوادلوب، وافقت كلًا من فرنسا وألمانيا على اقتراح بريطانيا والولايات المتحدة بإخراجي من البلاد».

وفى الوقت نفسه، عرض مقربون من الرئيس الأمريكي جون كنيدي خطة واضحة لانتقال السلطة في إيران، وعزل الشاه، وأن يتولى الحكم مجلس مكون من سياسيين إيرانيين هم «محل ثقة» لدى واشنطن، لكن خطتهم لم تلق تأييد وكالة الاستخبارات الأمريكية، وكان يسيطر الحزب الجمهوري على الإدارة آنذاك، وكانوا لا يرون شخصًا بديلًا يمكن الثقة فيه بعد الاطاحة بالشاه، لذا فضلوا مجبرين الابقاء عليه ودعمه.

وكان الرئيس كنيدي ينوي إحداث انقلاب ضد الشاه في حال تنفيذ تهديداته والتوجه إلى السوفييت، وقرر أن يمد يد الصداقة والتفاهم إليه، لكن في الوقت نفسه يقوم باتصالات بين الزعماء المعتدلين في الجبهة الوطنية والشخصيات العسكرية محل ثقة المناهضة للشيوعية. وكان كيندي يرغب في إحداث إصلاحات داخل إيران للحيلولة دون قيام «انقلاب شيوعي» في البلاد.

اعترافات أول رئيس إيراني

اعترف الراحل أبو الحسن بني صدر، أول رئيس لإيران بعد الثورة مباشرة، بتلقي الثورة الإيرانية في بدايتها دعمًا أمريكيًا وغربيًا، حيث قال «بني صدر» في برنامج «زيارة خاصة» على إحدى القنوات الفضائية مطلع ديسمبر/كانون الأول عام 2000: «جاء موفدون من البيت الأبيض للقاء الخميني في (مافلي شاتو) منفاه في فرنسا، واستقبلهم آنذاك إبراهيم يزدي، الذي كان وزيرًا للخارجية في حكومة مهدي بازاكان. في طهران عقد اجتماع ضم السفير الأمريكي في طهران من جهة، ومهدي بازاكان الذي أصبح رئيسًا للوزراء، وموسوي أردابيلي، أحد الملالي الذي أصبح بدوره رئيسًا لمجلس القضاء الأعلى؛ خرج المجتمعون باتفاق يقضي بأن يتحالف رجال الدين والجيش من أجل إقامة نظام سياسي مستقر في طهران».

وعندما سئل أبو الحسن بني الصدر في نفس البرنامج: هل كانت هناك محادثات كثيرة بين الملالي والأمريكيين سريًا؟ أجاب: «نعم، كانت هناك لقاءات كثيرة أشهرها لقاء أكتوبر/تشرين الأول المفاجئ، والذي جرى هنا في باريس، ووقعت اتفاقات بين جماعة الرئيس الأمريكي رونالد ريجان وممثلي الخميني».

وقال «بني صدر» في نفس المقابلة: «عُقد أول اجتماع بين جماعة ريجان وممثلي الخميني، في باريس، وكان هناك اتفاق. بعدها كتبت للخميني لاطلاعه على هذه المعلومات، ولم أكن أصدق أنه كان على علم بذلك، كنت أظن أنه خارج اللعبة، إذن كيف تفسرون إطلاق الرهائن عشية أداء الرئيس (ريجان) اليمين الدستورية؟».

وقال أيضًا: «جاء رضا باسنديدي، ابن شقيق الخميني إلى العاصمة الإسبانية مدريد، للقاء مسؤولين أمريكيين، ثم عاد إلى إيران وطلب مقابلتي،

وقال لي إنه كان في مدريد»، وطلب الأمريكيون لقاءه، وأعطوه اقتراحات مشروع جماعة ريجان. وقال لي: إذا قبلتها سيلبي ريجان جميع طلبات إيران عندما يصلون إلى السلطة، وهددني إذا رفضتها بالتعامل مع خصومي السياسيين، هل تتصوّرون أن ابن أخ الخميني يخرج من إيران دون إذن عمه؟! لم يقل لي إنه خرج من إيران للقائهم، قلت: ربما كان في زيارة إلى أوروبا، وبعدها علمنا أنه كان مدعوًا لذلك».

وأوضح «بني صدر» أن الخميني كان يريد إقامة «حزام شيعي» للسيطرة على ضفتي العالم الإسلامي، كان هذا الحزام يتألف من إيران والعراق وسورية ولبنان، وعندما يصبح سيدًا لهذا الحزام يستخدم النفط وموقع الخليج العربي للسيطرة على بقية العالم الإسلامي. كان الخميني مقتنعًا بأن الأمريكيين سيسمحون له بتنفيذ ذلك، قلت له: «إن الأمريكيين يخدعونك». ورغم نصائحي له فإنه لم يكن يريد الاقتناع.

الاتصالات السرية مع واشنطن

في أعقاب هروب الشاه من إيران دخلت العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والثوار مرحلة جديدة، فقد التقى وارن زيمرمن أحد كبار موظفي السفارة الأمريكية في باريس، بمستشار الخميني سرًا، ذهب إلى مقاطعة نوفل لوشاتو بسيارة السفير الأمريكي الشخصية والتي لم تكن تحمل أرقامًا دبلوماسية، حتى لا يتعرف عليه أحد. ولم يستمر اللقاء أكثر من 20 دقيقة، واعتبر هذا اللقاء بدء عملية التواصل المباشر بين أمريكا والخميني.

وكان الخميني في مقابلاته الصحفية يتحدث عن الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر بلهجة رقيقة، حيث كان يخشى بعد خروج الشاه من إيران أن يتكرر سيناريو انقلاب 1953 وتُعيد الولايات المتحدة الشاه مرة أخرى إلى العرش. لذا كان يتعمد الخميني لقاء مواطنين أمريكيين عاديين ويستغل ذلك لإبلاغهم برسائله السياسية الموجهة إلى واشنطن.

في تلك الفترة، عُقد لقاء جمع بين الخميني ومواطن أمريكي يدعى ليونارد فريمن، في فرنسا، وحمّله زعيم الثورة رسالة إلى أمريكا، أكد فيها أنه «إذا سيطر على مقاليد الحكم في إيران، سيقيم حكومة العدل، وسيستمر في بيع البترول للولايات المتحدة».

وتم تسجيل الرسالة باللغة الإنجليزية على شريط، وتسليمه إلى «فريمن» لكي ينقله للحكومة الأمريكية. واتصل فريمن بالسفارة الأمريكية فى باريس ووصلت الرسالة إلى واشنطن في نفس اليوم.

وأعطى الخميني في عام 1984 الضوء الأخضر لإجراء محادثات سرية مع الولايات المتحدة، بواسطة (إسرائيل). وأوضحت التقارير الصادرة حول «إيران جيت» المدى الذي وصل إليه الخميني من الاتفاقيات السرية مع الأمريكيين. وكاد المشروع بأكمله أن ينهار، عندما قرر المُلا حسين علي منتظري، أحد زعماء الثورة، إدانة الاتصالات السرية بين طهران وواشنطن، لتنتهي المسألة بإبعاد منتظري من طهران.

وفي عام 1986 قام مستشار الأمن القومي الأمريكي بد مكفارلين بزيارة سرية لطهران، وحضر والوفد المرافق له على متن طائرة تحمل معدات

عسكرية لإيران، وجلب الوفد معه «كعكة» صنعت على شكل مفتاح كرمز لمفتاح الصداقة بين البلدين، كما قدموا إنجيلًا يحمل توقيع الرئيس ريجان.

■ المصادر:

1 - أمريكا وإيران.. ماذا يحدث خلف الكواليس؟، موقع «طريق الإسلام» 3 فبراير/شباط 2013.

2 - أرشيف إيران يكشف الغدر الأمريكي مع الشاه، موقع «اليوم السابع» 3 فبراير/شباط 2019.

3 - حقيقة العلاقات السرية بين أمريكا وإيران.. من صفقة الكونترا لحرب اليمن، موقع «ساسة بوست» 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2018.

4 - أمريكا وإيران.. صراع على حساب العرب، موقع «الشروق» 24 مايو/أيار 2019.

إيران والأمريكان..
أعداء العلن أصدقاء السر

يوسف شرف الدين

■■ لم ينقطع التنسيق بين الأمريكان والإيرانيين يومًا، واستمرت علاقات حكام طهران السرية مع واشنطن حتى بعد رحيل الخميني، في عهد هاشمي رفسنجاني، حيث تم التنسيق بينهما خلال احتلال العراق للكويت «حرب الخليج الثانية»، فكانت الفرصة مواتية للقضاء على العراق العدو اللدود لإيران. ثم كان الانفتاح الأكبر بين الجانبين في عهد الرئيس الأسبق محمد خاتمي.

وفي تلك الفترة، قال السفير الأمريكي السابق لدى قطر جوزيف جوجاسيان، إن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون سيلغي قرار حظر تعامل الشركات الأمريكية مع طهران قبل نهاية عام 1999.

التنسيق بين الأمريكان وإيران لم ينقطع يومًا.. والمحادثات السرية بينهما استمرت حتى بعد رحيل الخميني

ولفت جوجاسيان إلى أن كلينتون وضع «على الرف» قرارًا كان أصدره الكونجرس، منع تعامل شركات غربية مع إيران، مشيرًا إلى أن هذا القرار سينتهي تلقائيًا عام 2001. وأعرب عن اعتقاده بأنه لن يتم تجديده. وقال إن الشركات الأمريكية ستعود قريبًا للعمل في إيران. أعقب ذلك تقديم الرئيس الأمريكي اعتذارًا لإيران في أبريل/نيسان عام 1999، من «ظلم» السياسات الأمريكية تجاهها.

التنسيق السري

بلغ التنسيق السري بين واشنطن وطهران قمته بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول في الولايات المتحدة، ومساعدة إيران الكبيرة لأمريكا على احتلال أفغانستان 2001، ومن بعدها غزو العراق 2003. اعترف بذلك قادة إيران أنفسهم، وفي مقدمتهم محمد خاتمي، حينما كان رئيسًا للبلاد في نهاية عام 2004، وقاله قبل ذلك نائبه محمد علي أبطحي في مطلع عام 2004 خلال ندوة دولية عقدت في دبي.

كما اعترف الرئيس الإيراني الأسبق علي أكبر هاشمي رفسنجاني في خطبة جمعة في فبراير/شباط 2003 قائلًا: إنه «لولا مساعدة إيران لما تمكنت أمريكا من غزو العراق وأفغانستان» مؤكدًا أن القوات الايرانية قاتلت حزب «البعث» العراقي وحركة «طالبان» وساهمت في دحرهما، ولولا ذلك لغرق الأمريكيون في المستنقعين العراقي والأفغاني!

وآنذاك، تم تقسيم العراق بين أمريكا وإيران، حيث حازت إيران كامل النفوذ داخل العراق الذي لم تكن تحلم بالحصول عليه يومًا ما، مقابل النفط والنفوذ السياسي الأمريكي في العراق والخليج. وتمت الصفقة بين الحكومة العراقية الشيعية وبين كبرى شركات النفط الأمريكية، التي كانت تجمعها شراكة منذ عقود بـ «شركة نفط العراق»، والتي انضمت إليها شركة «شيفرون» وشركات صغيرة أخرى، لتجدد امتياز النفط الذي خسرته عند التأميم أثناء الأعوام التي سيطر فيها منتجو النفط على مواردها الخاصة.

وتمت السيطرة الكاملة للشركات الأمريكية، واستبعاد أكثر من 40 شركةً من دول أخرى مثل الصين والهند وروسيا، ما يعزز القول بأن احتلال العراق لم يكن إلا لالتهام ثروة البلاد في صفقة استغلالية غير مسبوقة، وكان كل ما يهم الساسة الأمريكان أن يبقى العراق خاضعًا لأقصى حدّ ممكن للسيطرة الأمريكية بصفته «دولة مطيعة»، تأوي كذلك قواعد عسكرية كبرى في قلب أهمّ احتياطيات الطاقة في العالم، ولن يكون ذلك إلا بمساعدة إيران والشيعة العراقيين.

وتضمّنت وثيقة «إعلان المبادئ» التي وقعت بين البلدين وقتها، بنودًا صريحة لاستغلال ثروات العراق، فقد نصّت على أنّ اقتصاد العراق وموارده النفطية لا بد من أن تكون مفتوحة أمام الاستثمار الأجنبي، «خاصة الاستثمار الأمريكي».

وكانت «كلمة السر» في هذه العلاقة أن تتفق أمريكا مع الشيعة في أن عدوها الرئيسي هو الحركات الإسلامية السنية، التي تقف في وجه الإمبريالية الأمريكية في العالم الإسلامي بأسره،

خصوصًا أن الوضع الجديد في المنطقة رُسم بعناية بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول وبعد احتلال العراق، حيث أعطتهم أمريكا الضوء الأخضر لضرب الحركات السنية في العراق وسوريا، وتحقيق إيران حلمها بتصدير الثورة وتوسيع الحزام الشيعي ومحاصرة العالم الإسلامي السني، تمهيدًا لقيام الإمبراطورية الفارسية من جديد!

والحقيقة أن أمريكا لم تدخل مع إيران في صراع حقيقي، فبمجرد محاولة العراق إنشاء مفاعل نووي تم ضرب منشآته في 1981، وهذا ما لم يحدث مع إيران، وغاية ما في الأمر أن العلاقات السرية بين البلدين تحولت للعلن، حتى تتم الاتفاقيات على مسمع ومرأى من العالم.

صفقة كبرى

في مايو/أيار 2003، وبعد وقت قصير من الغزو الأمريكي للعراق، قامت عناصر من الحكومة الإيرانية بقيادة محمد خاتمي بتقديم اقتراح سري عن «صفقة كبرى» من خلال القنوات الدبلوماسية السويسرية، وعرضت بشفافية كاملة برنامجها النووي الإيراني والانسحاب من دعم «حماس» و«حزب الله» في مقابل حصولها على ضمانات أمنية من الولايات المتحدة وتطبيع العلاقات الدبلوماسية.

وقالت طهران إن إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب، لم تستجب لهذا الاقتراح، كما شكّك مسؤولون أمريكيون كبار في أصالتها. وبورك الاقتراح على نطاق واسع من قبل الحكومة الإيرانية، بما في ذلك المرشد الأعلى علي خامنئي.

وفي مرحلة لاحقة، بدأ الحديث عن توافق بشأن السلاح النووي الإيراني، وبروز العلاقات الإيرانية - الأمريكية إلى العلن، ووصولها لأعلى درجات الانسجام ومباركة أوروبا لها؛ كل هذا يعني أن اتفاق تقسيم المنطقة بات واضحًا. فإيران بسلاحها النووي ستلتهم مناطق خليجية بأكملها، ولن تستطيع قوة أن تقف بوجهها بعد تدمير الجيش العراقي.

وأصابت هذه التحولات في العلاقة المستمرة بين واشنطن وطهران بعض دول الجوار، وتحديدًا دول الخليج، بالقلق البالغ، لتيقنها من سعي إيران للسيطرة على المنطقة، ومدّ نفوذها خارج حدودها بعد سيطرتها على العراق، ودورها الخطير في مساندة نظام بشار ومشاركتها العسكرية له.

ويقول الباحث رأفت صلاح الدين: «في عالم السياسة كل شيء ممكن؛ أعداء الأمس أصدقاء اليوم، وأصدقاء الأمس أعداء اليوم.. هكذا يراد لنا ترجمة ما حدث من تقارب واتفاق بين إيران وعدوتها اللدود أمريكا، التي ما برئ شعار "الشيطان الأكبر" وأخوه "الموت لأمريكا" يغادر حناجر القوم في إيران»!

يضيف صلاح الدين: والمتابع والمدقق والمتفحص في طبيعة العلاقة بين الغرب بصفة عامة وأمريكا بصفة خاصة، مع إيران؛ يعرف أن العلاقات بينهما لم تنقطع على مدار التاريخ من صراع نفوذ إلى توافق في الأهداف والطموحات والتوسع. فلم تنقطع العلاقة بين الشيعة والغرب حتى قبل ميلاد أمريكا، وتحول بلاد فارس إلى العقيدة الشيعية، ثم تسميتها «إيران».

تطورت العلاقة بتحالف الشيعة مع الصليبيين زمن الحروب الصليبية، ثم تحالف الدولة الصفوية مع الدول الأوروبية التي كانت في صراع مع الدولة العثمانية، مثل المجر والنمسا ثم فرنسا وبريطانيا، وفي عهد الدولة البهلوية في بداية القرن الماضي قويت العلاقة بينها وبين بريطانيا، القوة العظمى في ذلك الوقت، وكان لهذه الدولة دور في إسقاط الخلافة العثمانية.

وأخيرا، يرى المحلل السياسي عبد الله السويجي، أنه يمكن وصف العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران بأنها «علاقة غامضة» ومثيرة للتساؤلات، وهي مُربكة للمحلل والمراقب؛ مرتبكة في ظاهرها منسجمة في جوهرها؛ عدائية في الإعلام، سلمية تحت الطاولة. ولا يمكننا الجزم بما إذا كانت هذه الاستراتيجية متفقًا عليها، أم إنها تأتي بشكل طبيعي في سياق المصالح السياسية والاقتصادية للبلدين.

■ المصادر:

1 - حقيقة التقارب الأمريكي الإيراني، موقع «مجلة البيان» العدد 320 ربيع الثاني 1435هـ فبراير/شباط 2014م.

2 - أرشيف إيران يكشف الغدر الأمريكي مع الشاه، موقع «اليوم السابع» 3 فبراير/شباط 2019.

3 - غموض العلاقة بين أمريكا وإيران، موقع «جريدة الخليج» 14 يونيو/حزيران 2021.

سر «العلاقة الغامضة» بين إيران والغرب

أحمد النعماني

■■ منذ عدة عقود، تسعى الولايات المتحدة ودول الغرب، بشكل مستمر، إلى «عملقة» الكيان الشيعي في المنطقة العربية، وجعل إيران أقوى لاعب إقليمي في الشرق الأوسط، وذلك بدعوى مغلوطة وكاذبة، مفادها أن التطرف والإرهاب دائمًا ما ارتبط بجماعات سُنية مثل «القاعدة» و«داعش»!

وفي مارس/آذار 2004، كتبت مجلة «نيوزويك» الأمريكية تقريرًا عن التحالف «الأمريكي- الشيعي»، أكدت فيه أن هزيمة صدام حسين أطلقت العنان لقوة دينية وسياسية جديدة قد تصبح «حليفًا معتدلًا» للولايات المتحدة الأمريكية في العراق، ومكنّت الشيعة من أن يصبحوا القوة الجديدة الأكثر ثورية في منطقة الشرق الأوسط.

وقالت المجلة إن على العالم الغربي أن يتوقف عن الحديث عن الخليج الفارسي أو الخليج العربي، كما يُسميه العرب، بل هو «الخليج الشيعي»، فأكثر من 90 % ممن يعيشون حوله يتبعون المذهب الشيعي، وعلى الولايات المتحدة أن تأخذ بعين الاعتبار أن الشيعة يريضون على كل ذلك النفط» معتبرة أن مستقبل العراق السياسي، ومنزلة أمريكا في الشرق الأوسط، تتعلق إلى حد كبير بالعلاقات بين واشنطن وطهران.

إيران «أقوى لاعب» إقليمي

ذكر تقرير صدر عن «المعهد الملكي للشؤون الدولية» في بريطانيا، منتصف عام 2014، أن السياسات الأمريكية والبريطانية في الشرق الأوسط عززت من وضع إيران، وجعلتها «أقوى لاعب» في المنطقة، وأن غزو أفغانستان والعراق أطاح بخصمي إيران، وأشار التقرير إلى شيء أخطر من ذلك، وهو أن إيران كانت المستفيد الرئيسي من الحرب على الإرهاب في الشرق الأوسط، وأنه بالإطاحة بنظام حركة «طالبان» في أفغانستان، ونظام صدام حسين في العراق؛ أزالت الولايات المتحدة وحلفاؤها خصوم طهران الإقليميين، مما مكّن إيران من التحرُّك فيما بعد لملء

الفراغ الذي أحدثته الحرب.

من جانبه، وفي مارس/آذار 2015، قال المقدم المتقاعد في القوات الخاصة الأمريكية، جميس ريسي، مستشار الشؤون الدولية لدى محطة CNN، إنه لا ينبغي على أمريكا البقاء على الحياد في المواجهة الدائرة حاليًا باليمن بين التحالف العربي و"الحوثيين"، مضيفًا أن الخلافات بين السنة والشيعة بالمنطقة كبيرة، ولكنها غير مرتبطة بالكامل بمشكلة "الحوثيين" التي قال إنها تتعلق بانقلاب فئة على رئيس شرعي.

وقال ريسي، ردًا على سؤال لـCNN حول سبب التحالف مع قوى شيعية وإيران ضد "داعش" التي تضم عناصر سنية بالعراق: "المهمة معقدة في الشرق الأوسط ولا يمكن تلخيصها بالتحالف مع الشيعة هنا والسنة هناك، بل علينا تقسيم هذه المهمة المعقدة إلى مهام أصغر وأبسط".

وأضاف ريسي: "في العراق، يقاتل الجميع ضد عدو مشترك واحد، وخلال الأسابيع الثلاثة الماضية كان من الرائد رؤية (فيلق القدس) وهو يقاتل في تكريت بالعراق، ولكن في اليمن، علينا تجاوز مسألة الانقسام بين السنة والشيعة، والتحدث عن الحوثيين فحسب، فهم الذين هاجموا الرئيس وحكومته رغم انتخابهما بشكل شرعي وحر. وبالتالي فعلينا تذكر أن الحوثيين – رغم أنهم شيعة – إلا أن المشكلة معهم هي مهاجمتهم للرئيس المنتخب".

ولدى سؤاله حول ضرورة تدخل واشنطن في القتال الدائر باليمن رد ريسي بالقول: "هناك من يريد أن يوقف دور أمريكا كإطفائي في الشرق الأوسط، وهذا يحصل بالفعل، فالسعودية ومصر ودول صاحبة قوة إقليمية قررت دخول الميدان وتوجيه الضربات بنفسها، وقد فعلوا ذلك في العراق أيضًا حيث لدينا تحالف دولي لا نلعب نحن الدور الأبرز فيه".

«عملقة» الكيان الشيعي

يرى المراقبون أن هناك معادلة شديدة التعقيد والصعوبة، تسعى إلى إحداثها أمريكا وعدد من دول الغرب؛ وتتمثل تلك المعادلة في العمل الدائم والمستمر على «عملقة» الكيان الشيعي في المنطقة العربية والمتمثل في الدولة الإيرانية. وصعوبة تلك المعادلة تكمن في رعاية هذه الدول لحالة العملقة والتضخيم للشأن الإيراني، مع الحرص الشديد - في الوقت ذاته- على تأطير هذه «العملقة» وتحجيم دورها.

فمن جانب، يسعى الغرب إلى تضخيم الشأن الإيراني بكافة السبل، ومن جانب آخر يعمل على الحد منه راسمًا له فضاء بعيدًا عن المصالح والأطماع الغربية في المنطقة، وإيران بدورها تقنع بهذا الدور، وتحاول -جاهدة- استثماره، والقيام به على أكمل وجه، بحيث أتقنته، وأجادت فيه بشكل يفوق كل التوقعات والأهداف التي يريدها الغرب من منطقتنا العربية.

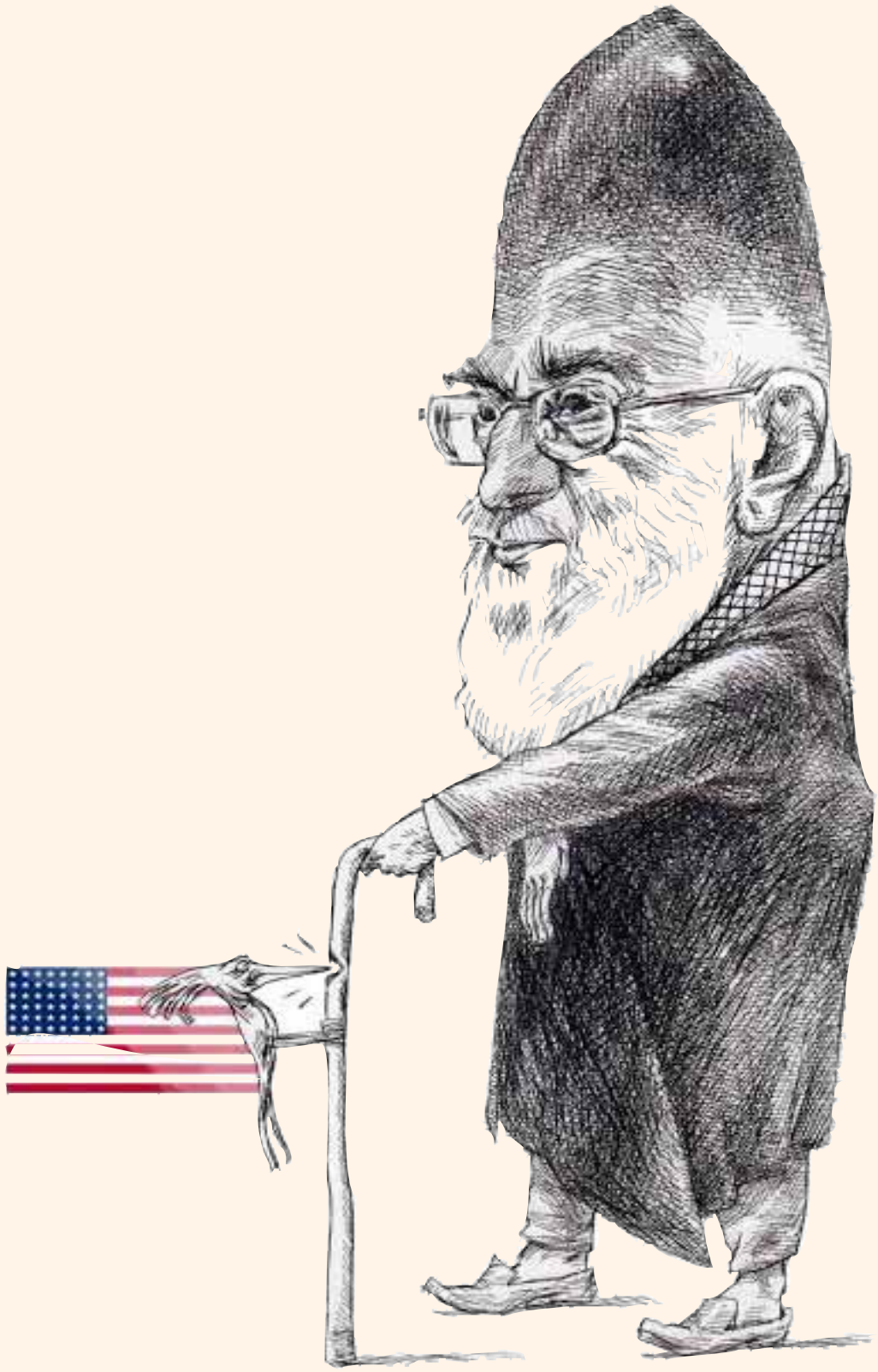

الولايات المتحدة ودول الغرب تسعى بشكل مستمر إلى «عملقة» الكيان الشيعي في المنطقة العربية

«نيوزويك»: هزيمة صدام حسين مكنّت الشيعة أن يصبحوا القوة الجديدة الأكثر ثورية في الشرق الأوسط

ويؤكد الباحث د. رمضان الغنّام، أن ما نشاهده ونسمعه من خلافات بين أمريكا وغيرهما من الدول الغربية من جانب، وبين إيران من جانب آخر؛ ما هي إلا أزمات مفتعلة لـ«حبك اللعبة» التي تدار من الباطن؛ أو هي أزمات حقيقية ناتجة عن تضارب في الحسابات، أو اختلافات حول «المحاصصة» وحجم المكاسب، والتي سريعًا ما يصل الطرفان فيها إلى حل وتسويات مرضية، وبهذا نفهم أن ما تفعله أمريكا مع إيران ليس تفضلًا أو مَنًّا، لكنه المقابل الطبيعي لسلسة المساعدات - الخيانات- التي قدمتها إيران لواشنطن، على حساب الأمة العربية.

وكانت التصريحات الأمريكية من أقوى الآليات والخدع، التي صُوِّرت بها إيران على أنها القوى العظمى في الشرق الأوسط، وأنه لا منافس لها، وأن برنامجها النووي فيه «خطر» على (إسرائيل) والحلم الأمريكي، ما دفع قطاعًا كبيرًا من الناس للانبهار بهذه القوة، والتعاطف معها لحملها لواء العداوة - كذبًا- لقوى الغرب!

من جهة ثانية، تُعد الرعاية المباشرة للمنظمات الشيعية في العالم الإسلامي واحدة من أهم الآليات المنتهجة من قبل الإدارة الأمريكية لدعم الدولة الإيرانية، فوفقًا لوكالة أنباء «أمريكا إن أرابيك» أظهر التقرير المالي السنوي للوقف القومي للديمقراطية إحدى منظمات التمويل الأمريكي؛ أنه موَّل منظمة شيعية كانت تعمل في مصر اسمها «الكونجرس الإسلامي الأمريكي» (AIC)، وهذه المنظمة القريبة من الحزب الجمهوري، أسستها أمريكية عراقية كانت تُروِّج لغزو العراق وتُدعى "زينب السويج"، وهي ناشطة شيعية سابقة، كانت معارضة لحكم الرئيس العراقي السابق صدام حسين، ما يؤكد أن دعم كل منظمة تعارض الإسلام الصحيح غاية يسعى إليها الغرب لتقليص الوجود السني.

وأخيرا، يقول الكاتب عبد الكريم الحطاب إن "الخلاف الأمريكي الإيراني لم يكن يومًا خلافًا عقديًا، لكن الخميني استطاع بذكائه أن يُوظف خلافه الظاهري مع الولايات المتحدة بشكل ديني، ويرفع شعارات تلقى رواجًا عند الشعوب الإسلامية المقهورة. ولعل الكثيرين انخدعوا بالثورة الإيرانية عند قيامها، ليس العامة فقط بل من علية القوم الذين يجهلون المعتقد الشيعي ومخططاته. وعندما بدأت تسقط الأقنعة وتكشر الذئاب عن أنيابها أفاقوا في نهاية المطاف".

■ المصادر:

1 - ضابط أمريكي يشرح لـCNN لماذا تدعم أمريكا الشيعة وإيران ضد داعش بالعراق.. وتؤيد قتال الحوثيين الشيعة أنصار طهران باليمن، موقع "سي إن إن"، 25 مارس/آذار 2015.

2 - عملقة إيران مصلحة غربية، موقع "طريق الإسلام"، 1 فبراير/شباط 2014.

3 - دلائل التحالف الأمريكي الإيراني السري ضد العرب، موقع "بوابتي"، 30 يناير/كانون الثاني 2016.

«التحالف الغادر».. تعاملات إيران السرية مع إسرائيل وأمريكا

السجال عبر الشعارات والخطابات الاستهلاكية في إيران يُستخدم كـ «رافعة سياسية» وتموضع دبلوماسي فقط

إسراء حبيب

■■ يكشف كتاب «التحالف الغادر: التعاملات السرية بين (إسرائيل) وإيران والولايات المتحدة» الصادر عام 2006 باللغة الإنجليزية، للأكاديمي السويدي من أصل إيراني تريتا بارزي، الكثير من الأسرار حول طبيعة العلاقات والاتصالات التي تجري بين (إسرائيل) وإيران وأمريكا، خلف الكواليس شارحًا الآليات وطرق الاتصال والتواصل بينهم، في سبيل تحقيق المصلحة المشتركة التي لا تعكسها الشعارات الرنّانة، ولا السجالات الإعلامية الموجّهة.

وتأتي أهمية الكتاب الذي تُرجم إلى اللغة العربية عام 2008 تحت عنوان «حلف المصالح المشتركة: التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة» من كون المؤلف وهو أستاذ العلاقات الدولية في جامعة «جون هوبكينز» وُلد

طهران تُصدر تصريحات استفزازية.. ولكنها لا تتصرف بأسلوب متهور من شأنه زعزعة أمن (إسرائيل) وأمريكا

في إيران ونشأ في السويد، وحصل على الماجستير في العلاقات الدولية، ثم على شهادة ماجستير ثانية في الاقتصاد من جامعة ستوكهولم، لينال فيما بعد شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة جون هوبكينز في رسالة عن العلاقات «الإيرانية-الإسرائيلية».

ويستند الكتاب إلى أكثر من 130 مقابلة مع مسؤولين رسميين إسرائيليين، وإيرانيين وأمريكيين رفيعي المستوى ومن صنّاع القرار في بلدانهم. إضافة إلى العديد من الوثاق والتحليلات والمعلومات المعتبرة.

الصفقة الكبرى

ضمن ما يكشفه من وثائق ومعلومات سرية موثقة، يؤكد المؤلف أن المسؤولين الرسميين الإيرانيين وجدوا أن الفرصة الوحيدة لكسب الإدارة الأمريكية، تكمن في تقديم مساعدة أكبر وأهم لها في غزو العراق عام 2003 عبر الاستجابة لما تحتاجه واشنطن، مقابل ما ستطلبه إيران منها، على أمل أن يؤدي ذلك إلى عقد «صفقة متكاملة» تعود العلاقات الطبيعية بموجبها بين البلدين، وتنتهي مخاوف الطرفين. وبينما كان الأمريكيون يغزون العراق في أبريل/نيسان من ذلك العام، كانت إيران تعمل على إعداد اقتراح جريء ومتكامل، يتضمن جميع المواضيع المهمة ليكون أساسًا لعقد «صفقة كبرى» مع واشنطن.

وقتها، عرض الجانب الإيراني مجموعة مثيرة من التنازلات السياسية التي ستقدمها طهران، في حال الموافقة على هذه الصفقة الكبرى. وكان العرض يتناول عددًا من المواضيع منها: برنامجها النووي، سياستها تجاه (إسرائيل)، ومحاربة تنظيم «القاعدة». كما عرض الإيرانيون إنشاء ثلاث مجموعات عمل مشتركة «أمريكية- إيرانية» بالتوازي للتفاوض على «خارطة طريق» بخصوص ثلاثة مواضيع، هي: أسلحة الدمار الشامل، الإرهاب والأمن الإقليمي، والتعاون الاقتصادي.

ويرصد «بارزي» العلاقة الثلاثية بين كل من (إسرائيل) إيران وأمريكا، منذ عام 1948 وحتى توقيع الاتفاق النووي عام 2015، لينفذ من خلالها إلى شرح الآلية التي تتواصل من خلالها حكومات الدول

الثلاث، وتصل عبر الصفقات السريّة والتعاملات غير العلنية إلى تحقيق مصالحها، على الرغم من الخطاب الإعلامي الاستهلاكي لـ «العداء الظاهر» فيما بينها، واللعبة السياسية التي تتّبعها هذه الأطراف الثلاثة.

ويعرض المؤلف، في تفسير العلاقة الثلاثية لوجهتي نظر متداخلتين في فحصه للموقف بينهم، وهي أولًا: الاختلاف بين الخطاب الاستهلاكي العام والشعبوي، وبين المحادثات والاتفاقات السريّة التي يجريها الأطراف الثلاث غالبًا مع بعضهم البعض. ثانيًا: الاختلافات في التصورات والتوجهات استنادًا إلى المعطيات «الجيو-استراتيجية» التي تعود إلى زمن معين.

ويعرض «بارزي» اللعبة السياسية التي تتّبعها الأطراف الثلاثة، في تفسير العلاقة بينها، مؤكدًا أن «ما نراه أو نسمع عنه من سجال عبر الشعارات والخطابات الاستهلاكية في إيران، يُستخدم كرافعة سياسية وتموضع دبلوماسي فقط. فهي تستخدم التصريحات الاستفزازية، ولكنها لا تتصرف بناءً عليها بأسلوب متهور وأرعن، من شأنه أن يزعزع أمن حلفائها (إسرائيل) وأمريكا، وعليه فيمكن توقع تحركات إيران، وهي ضمن هذا المنظور لا تشكّل خطرًا لا يمكن احتواؤه عبر الطرق التقليدية الدبلوماسية».

إيران «ظاهرة صوتية»!

يخلص المؤلف إلى خلاصة مفادها أن طهران و(تل أبيب) بحاجة لتصوير صراعهما الاستراتيجي الظاهري، بأنه صراع أيديولوجي (ديني). فالهاجس الرئيس لدى صناع القرار في طهران، على صعيد السياسة الخارجية الإيرانية، كان وما يزال، منذ نهاية ستينيات القرن الماضي (عهد الشاه)، وحتى اليوم، مرورًا بعهد الخميني وخامنئي، هو الهيمنة على المنطقة، وأن تكون إيران ذات أهمية استراتيجية لدى واشنطن، بصورة تجعل طهران لاعبًا إقليميًا رئيسيًا في الشرق الأوسط.

ومنذ عهد الشاه، كانت طهران تدرك أن غايتها تلك لا يمكن أن تتحقق دون مراعاة البعد الأيديولوجي. لذلك لم يعترف الشاه رسميًا بإسرائيل، رغم الضغوط الأمريكية - الإسرائيلية عليه طوال أكثر من عقدين من العلاقات شبه الرسمية، ومن زيارات رؤساء وزراء الاحتلال الإسرائيلي إلى طهران، ديفيد بن جوريون، وجولدا مائير. فالشاه الأخير لإيران، محمد رضاه بهلوي، لم يكن يريد أن يخسر الشارع. ذاك الشارع ذاته، الذي استخدمه الخميني لاحقًا، للتعبئة والتجييش في خدمة مشروع الولي الفقيه للهيمنة على المنطقة.

وحسب «بارزي»، فإن إيران الثيوقراطية ليست «خصمًا لا عقلانيًا» للولايات المتّحدة و(إسرائيل)، كما كان الحال بالنسبة للعراق بقيادة صدّام حسين، وأفغانستان بقيادة «طالبان». فطهران تعمد إلى تقليد «اللاعقلانيين» من خلال الشعارات والخطابات الاستهلاكية فقط!

ويشير المؤلف إلى أن إيران حاولت مرات عديدة

التقرّب من الولايات المتّحدة، لكن (إسرائيل) كانت تعطّل هذه المساعي دومًا، خوفًا من أن تكون هذه العلاقة على حسابها في المنطقة. ومن المفارقات الذي يذكرها الكاتب أيضا أنّ اللوبي الصهيوني في واشنطن كان من أوائل الذي نصحوا الإدارة الأمريكية في بداية الثمانينيات، بألا تأخذ التصريحات والشعارات الإيرانية المرفوعة بعين الاعتبار، لأنها مجرد «ظاهرة صوتية» لا تأثير حقيقيًا لها في السياسة الإيرانية!

ويقول د. ناجي الدهان، تعليقًا على الكتاب، إنه «بعد مرور أكثر من خمسة وثلاثين عامًا من الوعيد والتهديد المتبادل بين إيران من جهة، وأمريكا و(إسرائيل) من جهة أخرى، إلا أن هذه التهديدات بقيت حبيسة الشعارات والهتافات، في حين قاموا بضرب عدد من الدول العربية».

ويضيف: «بعد فترة من الوقت، نجد أن طهران، و(تل أبيب)، وواشنطن توقفوا عن التهديدات العسكرية المباشرة، وحتى عن الشعارات العدائية المتبادلة. عقب التوصل إلى الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (5+1)، في 14 يوليو/تموز عام 2015، بعد أكثر من اثنى عشر سنة من المفاوضات الماراثونية المتقطعة، أقدمت أمريكا على رفع اسم إيران من «محور الشر»، بالتزامن مع أحاديث عن حلف جديد بين واشنطن، وطهران، في حين أعادت بريطانيا فتح سفارتها في طهران، بعد أربع سنوات من إغلاقها، بالتزامن مع ظهور لافتة كبيرة في أحد شوارع (تل أبيب)، تبين العلم الإيراني إلى جانب العلم الإسرائيلي، كُتبت عليها عبارة «ستفتح هنا السفارة الإيرانية في (إسرائيل)»، وهي خطوات قابلتها طهران بسحب أشهر الشعارات الإيرانية «الموت لأمريكا - الموت لإسرائيل» من الساحات العامة ومساجد المدن. إن هذا هو حال العلاقات بين إيران، و(إسرائيل)، وأمريكا، عكس كل الشعارات»!

■ المصدر:

1- "حلف المصالح المشتركة: التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة"، تريتا بارزي، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008.

إيران بين ذكرى «الانقلاب والثورة»

ذكرى الثورة تثير لدى الإيرانيين «مشاعر ندم» على الإطاحة بنظام حقق لهم ما لم تستطع الجمهورية تحقيقه

الدكتور سعيد الصباغ
أستاذ الدراسات الإيرانية المعاصرة بكلية الآداب جامعة عين شمس

■■ يثير شهر فبراير لدى الإيرانيين مشاعر متناقضة تجاه حدثين مفصليين في تاريخ بلادهم، الحدث الأول انقلاب عسكري قام به رضا بهلوي، الذي يعود إلى يوم 22 فبراير 1921م، وأتى بقادة المؤسسة العسكرية إلى الحكم، والحدث الآخر ثورة شعبية بزعامة موسوي خميني، يوم 11 فبراير 1979م، دفعت بفقهاء المؤسسة الدينية إلى قمة السلطة.

صحيح أنه لم يجمع المؤسستين أي اتفاق أو توافق على مدى القرن العشرين، إلا أن كليهما كان يبحث عن حل لوضع إيران المتأزم، الذي لم يعجب أيا منهما. فرأت المؤسسة العسكرية أن الحل يكمن في استدعاء عظمة التاريخ ومفاخره الآرية؛ لبناء أمة قوية تتمتع بمكانة محترمة بين الأمم المتقدمة، بينما رأت المؤسسة الدينية أنه يكمن في العودة إلى الحاضنة المذهبية لبناء أمة مركزية ذات ولاية دينية وسياسية، واستدراج الجماهير الغاضبة للإطاحة بالنظام البهلوي وإقامة جمهورية إسلامية.

ولكن مع مرور الوقت أصبحت هذه الثورة، التي دفعت الفقهاء إلى حكم بلد عريق مثل إيران، تثير في الوعي الجمعي مشاعر عميقة من الندم على

الإطاحة بنظام حقق للإيرانيين ما لم تستطع الجمهورية تحقيقه، وهو الأمر الذي يرجح أن تسترد إيران ذاتها يوما ما، وتستعيد هويتها الوطنية في المستقبل، الذي لن يكون لفقهاء المؤسسة الدينية أي دور سياسي فيه.

الانقلاب العسكري

وقع هذا الانقلاب، فجر يوم 22 فبراير 1921م، ليُحدث تحولا كبيرا في إيران، خاصة أنه جاء من حيث التوقيت، بعد مضى أربع سنوات تقريبا على قيام الثورة البلشفية في روسيا القيصرية، والتي تركت بدورها تأثيرات عدة على دول القارة الآسيوية، ومنها إيران. إذ امتد هذا التأثير البلشفي على أقاليم إيران الشمالية المتاخمة لجنوب روسيا، فأعلن أحد طلاب العلوم الدينية، يدعى ميرزا كوچك خان قيام «جمهورية اشتراكية» بمحافظة جيلان 1920م، كما أعلن الشيخ محمد خيابانى قيام جمهورية مماثلة بمحافظة أذربيجان.

والحقيقة أن هذا الامتداد الثوري القادم من روسيا السوفييتية كان يمثل في مجمله مصدر قلق لبريطانيا؛ نظرا لايمانها أنه إذا احتل السوفييت شمال إيران، فسوف يتسللون تلقائيا إلى جنوبها أيضا؛ مما يعرض مصالحها النفطية بخوزستان للخطر، وعلى رأسها شركة النفط الأنجلو فارسية، التي كانت تمثل أهم مصدر لمد البحرية البريطانية بالطاقة. ومن ثم، باتت بحاجة إلى حاكم يضمن لها مصالحها السياسية والعسكرية في إيران، فضلا عن أن يكون قادراً على حماية حدودها المتاخمة للهند.

وبناء عليه، اتخذت عددا من الإجراءات في هذ الشأن، فألغت الاتفاقية التي فرضها اللورد كيرزون على إيران عام 1919م، خاصة أنها نالت من سمعتها لدى الشعب الإيراني، وعهدت إلى الجنرال إدموند أيرونسايد قائد القوات البريطانية بالعراق لاتخاذ الترتيبات اللازمة، فعين رضا بهلوي قائدا للواء القوزاق بمحافظة قزوين، وقدم البنك الإمبراطورى الفارسى، الأداة الأكثر أهمية لهيمنة رأس المال البريطاني على إيران في ذلك الوقت، الدعم المالي المطلوب لتعزيز قوة القوزاق.

وتمهيدا لإنشاء حكومة إيرانية مركزية، قادرة

رضا بهلوى

الشاه محمد رضا بهلوي

على حماية المصالح البريطانية بإيران، تم ترشيح صحفي يدعى ضياء الدين طباطبائى ليكون بمثابة المكون المدني المشارك لرضا بهلوي في القيام بأول انقلاب عسكري في تاريخ إيران الحديث والمعاصر.

وبالفعل، نجح قائد الانقلاب رضا بهلوى فى القضاء على حركات التمرد العرقي وفرض سيادة الدولة على جميع أنحاء البلاد، في غضون أربع سنوات؛ الأمر الذي أثار إعجاب الجميع، فرسم له البريطانيون، خلال هذه المدة، صورة ذهنية تماثل صورة بسمارك ونادر شاه أفشار، وراح الشعراء الإيرانيون ينظمون في مديحه القصائد، فتغنى باسمه الشاعر والملحن عارف قزويني. بينما لعب أساطين الثقافة من أمثال علي أكبر داور وعلي دشتي دورا في تهيئة الرأي العام لتقبل هذا المستبد المستنير ملكا جديدا للبلاد، كما أسهمت صحف مثل شفق سرخ في إثارة مخاوف القراء من أنه لو فرطوا في رجل كهذا، فسوف يبتلع الشيوعيون وطنهم، وعندها لن ينعموا بنظام أو أمن أو حتى دين.

وعلى هذا، تولى رضا بهلوي العرش بجدارة في أجواء احتفالية أواخر عام 1925م، ولم لا فقد كان رجلا وطنيا عالي الهمة، قضى عمره في بناء إيران الحديثة حتى يوم 25 أغسطس 1941م، الذي أجبرته القوات البريطانية والروسية على التنازل عن العرش لولي عهده محمد رضا، ونفيه إلى جوهانسبرج حتى قضى نحبه، يوم 26 يوليو 1944م، وتم نقله إلى القاهرة ليدفن بمسجد الرفاعي، الذي دفن فيه ابنه بعد ذلك عام 1980م. ولا تزال الشواهد على انجازات رضا بهلوي في جميع المجالات خالدة في الوعي الجمعي الإيراني وتثير لديهم الحنين، الممزوج باللوعة، لعهد الوطنية والفداء لإيران.

الثورة الإسلامية

انطلقت هذه الثورة، منتصف عام 1977م، وانتصرت يوم 11 فبراير عام 1979م، في بيئة دولية غير مستقرة، فقد كانت حدود إيران الشرقية تشهد أحداثا متزامنة ذات مغزى عميق تعزز من فرضية العلاقة بين الثورة الإسلامية والبيئة المتغيرة بمحيطها الجغرافي. ومن بين هذه الأحداث وقوع

وصف الصحافة الغربية لثورة الخميني في عنفوانها بـ «الزلزال الذي أبهر العالم» لم يعد أحد يصدّقه اليوم!

الثورة الإيرانية كانت محصلة لفكر طائفي منغلق وانتماء قومي ضيق استلهم المعارف النقلية عن بعض الفقهاء

انقلاب عسكري في باكستان، يوم 5يوليو 1977م، بزعامة الجنرال محمد ضياء الحق؛ أطاح فيه بـذو الفقار على بوتو. تـلاه أيضا وقـوع انقلاب آخر في أفغانستان، يوم 27 أبريل 1978م بزعامة نور محمد تـراقـي، الـذي أطـاح فيه بالرئيس محمد داود بطريقة كشفت نوايا الاتـحـاد السوفييتي للسيطرة على أفغانستان، خاصة أن معاهدة الصداقة والتعاون التي وقعها البلدان آنئذ أجازت للقوات السوفييتية دخـول أفغانستان في حال طلبت ذلك.

وفي المقابل، عندما غزت القوات السوفييتية أفغانستان، في 27 ديسمبر 1979م، منح محمد ضياء بدوره الولايات المتحدة حق استخدام الأراضي الباكستانية، مركزا لنقل إمدادات الأسلحة والمعدات اللازمة لجهاد القوات السوفييتية الغازية.

بينما كـان الـعـراق الـواقـع على حـدود إيـران الغربية، يشهد تحولات ملفتة للغاية من حيث التوقيت، تمثلت في استقالة الرئيس أحمد حسن البكر، يوم 16يوليو 1979م، ليصبح صدام حسين الرئيس الجديد للعراق.

وفي هذا الإطار، يمكن القول إن إيران لم تكن بمعزل عن هذه البيئة المتغيرة، فقد كان هدير الثورة فيها يتزايد، والحملات الدعائية المنظمة التي تمهد لقفز الفقهاء عليها تتصاعد، لإقناع الجماهير الإيرانية الثائرة بأن ثورتهم إسلامية، على الرغم من أن القاعدة العريضة منهم كانت تنتمي لحركة الحرية، والجبهة الوطنية، ومجاهدي خلق وحزب تـوده، وفدائيي خلق، وحزب كومالا، والتي لم تهدأ بالا حتى عصفت بشرعية نظام الشاه، ومنحت الثورة مشروعيتها أمام العالم أجمع.

والحقيقة أن الثورة الإسلامية لم تكن مجرد ثورة إطاحة بنظام ملكي عاتٍ فحسب، بقدر ما كانت تمثل تحولا فقهيا كبيرا حقق الفقهاء بموجبه الغلبة للمؤسسة الدينية في علاقاتها المتوترة بالسلطة السياسية، وأقـام أول سلطة شيعية في العصر الحديث، تعتمد لنفسها نظرية ولاية الفقيه ومكوناً جوهرياً لبنية الدستور، ولهياكل الدولة مؤسساتها وأجهزتها، ولمبادئ علاقاتها الخارجية؛ الأمـر الـذي نقل السلوك الإيراني الخارجي إلى نطاق اللامحدود الجغرافي الـذي يؤمن بعالمية

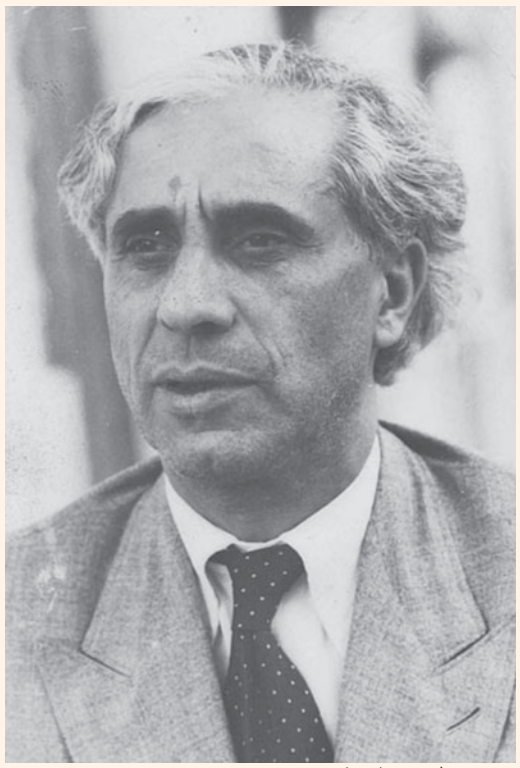
ضياء الدين طباطبائى

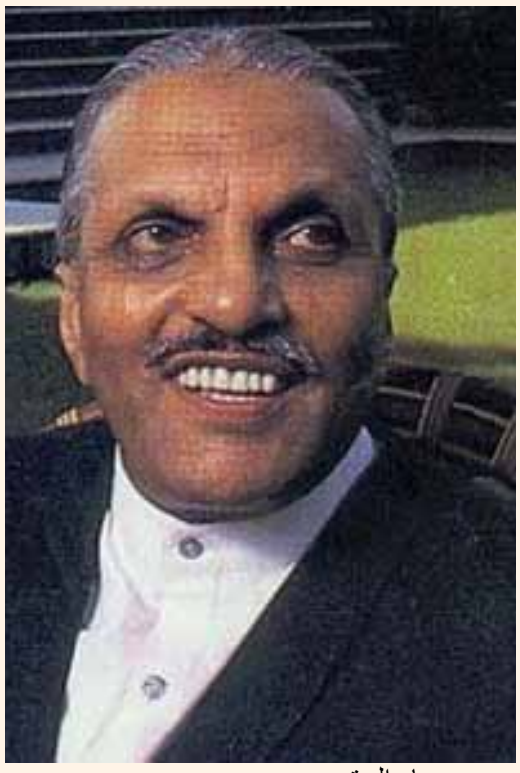
محمد ضياء الحق

الإسـلام، وضـرورة العمل على نقل المستضعفين من زوايا التهميش وهوامش المعارضة، إلى أرائك السلطة ومقاعد الحكم.

وكم كان هذا التحول الفقهي في إيران مدعاة لزيادة الاهتمام بهذه الـقـراءة الثورية للإسلام الشيعي، سـواء كـان ذلـك من منطلق التعاطف أو الـعـداء. خاصة أن هـذه الثورة الإسلامية جعلت من مبادئها منارة متوقدة للاستقلال بشعار "لا شرقية ولا غربية"، داعية دول العالم إلى الإطاحة بالرأسمالية والنفوذ الأمريكي والقضاء على الظلم، كما ساندت ثوار الساندسيتا في نيكاراجوا، والجيش الجمهوري بايرلندا، وحركة النضال الوطني ضد الفصل العنصري بجنوب أفريقيا، ناهيك عن تقديم الدعم والمساندة للمجاهدين الأفغان ضد الغزو السوفييتي.

المنزلة بين ثورتيّن

من المعروف أن الثورة الإسلامية نجحت في استقطاب كتاب وصحافيين؛ حتى وضعها بعضهم في مصاف الثورتيّن الفرنسية والروسية، بينما وصفها آخرون بـ"الزلزال الذي أبهر العالم " وهو ما لم يعد أحد يصدّقه اليوم؛ بعد أن باتت هذه الثورة جزءا من التاريخ، الذي أتاح لنا بدوره الفرصة للتبصر في وقائعها والتمعن في تسلسل أحداثها؛ لتبيان الفرق بينها وبين هاتين الثورتين، من حيث طبيعة التأثير الذي تركته على وجه التاريخ الإنساني.

إذ إن الثورة الفرنسية(1789-1799م) في نظر المؤرخين، هي واحـدة من الأحـداث المهمة التي غيرت مسار التاريخ الحديث؛ فهي التي رفعت شعار "الحرية، والمساواة، والإخاء" وأرست إعلان حقوق الإنسان والمواطن عـام 1789م، التي كانت محصلة لعصر التنوير ومقولات كبار المفكرين من أمثال؛ جان جاك روسو، وجون لوك، وفولتير، ومونتيسكيو.

كما لم تكن مجرد ثورة أسقطت نظاماً ملكياً مستبداً، واستبدلته بآخر جمهوري جسدّ مفهوم الدولة الحديثة، بقدر ما كانت دينامية أفكارها وقيمها تمثل مصدر إلهام وقـوة دفع كبيرة نحو إسقاط الملكيات المطلقة في كثير من دول العالم. فضلا عن أن عنفوانها كان دافعا لأن تعمل على

التوسع الخارجي والانضمام لركب الاستعمار وبناء الإمبراطورية؛ الأمر الذي تسبب في إشعال صراعات عالمية امتدت من البحر الكاريبي إلى الشرق الأوسط.

كذلك الثورة الروسية (1917م) تعد هي الأخرى من أكثر الأحداث جدلاً وكان لها دور بارز في تغيير مجرى التاريخ المعاصر، بعد أن أنهت الحكم القيصري، واستعاضت عنه بنظام جمهوري اشتراكي يقوم على فلسفة كارل ماركس، ولينين الذي رفع شعارها: الأرض والخبز والسلام. فضلا عن أفكار المنظر الثائر ليون تروتسكي مؤسس الجيش الأحمر، وصاحب فكرة تصدير الثورة بقوة السلاح الأيديولوجي والعسكري. فضلا عن أفكار مكسيم جوركي مؤسس مدرسة الواقعية الاشتراكية التي تجسد النظرة الماركسية للأدب.

أما الثورة الإيرانية، فكانت محصلة لفكر طائفي منغلق وانتماء قومي ضيق، استلهم المعارف النقلية عن بعض الفقهاء من أمثال: العلامة الحِلّي (ت1325م) وشمس الدين العاملي (ت1384م) والعلامة النراقي (ت1829م) وكل من "آيات الله" خميني، وطباطبائي، ومطهري. فضلا عن استلهام أفكار الحداثيين من أمثال: على شريعتي وجمال زاده وجلال آل أحمد وغيرهم. وهي التي شكلت في مجملها المرتكزات الفكرية لـ إسلامية الثورة وأيديولوجيتها.

ومع هذا يتعين علينا ألا نغفل أن الثورة "الإسلامية" كانت جزءا من معادلة الإحياء الإسلامي، أو الصحوة التي اعتمدتها الولايات المتحدة درعا لمنع تغلغل السوفييت إلى مناطق نفوذها الممتدة من أفغانستان، وصولا إلى مصر مرورا بباكستان وإيران. وهي الصحوة الذي مثلت ظرفا مؤاتيا لهيمنة الاتجاهات الداعية لاسترداد هوية المجتمع الإيراني من واقع ثقافته وقيمه الدينية، ورفض القيم الغربية ومحاربتها؛ باعتبارها وباء أو سمًا طالما صرف الإيرانيين عن جذورهم القومية واستلب هويتهم الدينية والثقافية، على حد تعبير جلال آل أحمد في كتابة "الابتلاء بالتغرب"؛ ولذا كان الشعار الذي تغنت به الثورة هو: استقلال، حرية، جمهورية إسلامية

بين الطائفية والإنسانية

إذا أرجعنا البصر يوما مستفيدين من ملكة التبصر في الماضي، سندرك طبيعة الفرق بين الثورتين الإيرانية والفرنسية، فالثورة الفرنسية فصلت الدين عن الدولة وأزالت هالة القداسة عن الحاكم ودحضت مزاعم التفويض الإلهي لسلطته، بينما الثورة الإيرانية مزجت بين الدين والدولة، وأضفت هالة من القداسة على الحاكم بوصفه الولي الفقيه نائب الإمام الغائب.

ولذا، فقد مثلت مصدر إلهام طائفي لدى الأقليات الشيعية والجماعات الأصولية المتطرفة، ولكنها لم تكن يوما ملهمة للشعوب الإسلامية. في حين كانت

موسوي الخميني

نور محمد تراكى

الثورة الفرنسية تمثل بقيمها الإنسانية مصدر إلهام للحرية والمساواة والإخاء لدى شعوب العالم كافة.

ومن ناحية أخرى، إذا كانت قيم الثورة الفرنسية ذات الطبيعة الإنسانية، أو قيم الثورة الروسية ذات الطبيعة الاشتراكية قد انتشرت بتلقاء ذاتها أو حتى بالاستعمار والاحتلال، فإن ذلك حدث في ظرف تاريخي سمح لها بذلك. وهو ما لم يكن متوفرا للثورة الإيرانية، عشية قيامها؛ نظراً لأن المنتظم الدولي الذي تم إرساؤه، بعد الحرب العالمية الثانية، لم يكن يسمح لها بانتهاج ما كانت تطمح إليه من الانتشار والتمدد على غرار الثورتين الفرنسية والروسية.

إضافة إلى أن الحرب الباردة جعلت من الصعب على أي دولة أن تصدّر ثورتها، حتى وإن كان لديها من الإمكانيات ما يسهل لها ذلك؛ الأمر الذي حصر تأثير الثورة الإيرانية داخل حدود الطائفية الضيقة، وبالتالي لم تنجح في تحطيم جُدر الرفض لسلوكها العدواني؛ لاعتبارات دينية وسياسية واجتماعية. وبناء على هذا يمكن القول إن طائفية الثورة الإسلامية لن تسمح لإيران بأن تكون قوة إقليمية على المدى البعيد بأي حال من الأحوال.

حصاد الثورة

بعد مضي أربعين سنة ونيف على تجربة الثورة الإسلامية، بات الإيرانيون يدركون اليوم أن سياسات الولي الفقيه لم تجلب إلى بلادهم سوى تآكل مكانتها بين الدول المحيطة بهم، بعد أن كانت مهابة الجانب. وإهدار ثرواتها في صراعات خارجية لا طائل من ورائها، بعد أن كانت في مصاف الدول الثرية، فضلا عن تردي حالتهم الاقتصادية.

وهي من الدواعي التي أدت إلى انحسار القاعدة الشعبية الأعرض المؤيدة لاستمرار النظام الحالي، للحد الذي يمكن القول معه إن بقاء نظام ولاية الفقيه قد فقد مبررات استمراره، واكتملت اليوم بواعث الإطاحة به. وذلك نظرا لأنه أخفق في تحقيق الدولة النموذج، وأصبح مصدر تهديد لأمن وسلامة البنية الإقليمية. وذلك على النحو الموضح أدناه:

تهديد أمن وسلامة البنية الإقليمية، من خلال:

- الدعوات المتكررة لإسقاط الأنظمة العربية المجاورة وإقامة جمهورية إسلامية على غرارها.
- إطالة أمد الحرب مع العراق؛ مما تسبب في سقوط ملايين الضحايا من الجانبين بعد رفض الخميني كل المبادرات لإنهاء الحرب، التي انتهت دون قيام ثورة إسلامية بالعراق، ولا تحرير القدس كما كانت تزعم أجهزتها الدعائية.
- زعزعة استقرار المجتمعات العربية من خلال تحريضها المستمر للأقليات الشيعية للظهور السياسي والاجتماعي.
- مساندة الجماعات الإرهابية ودفعها لتنفيذ عمليات القتل والتدمير بالدول العربية (مصر والجزائر نموذجا).
- إيواء الجماعات الإرهابية، أو تدريب عناصرها، أو تمريرهم عبر أراضيها لأهداف مختلفة (إيواء عناصر القاعدة نموذجا).
- تأجيج الصراعات الطائفية التي فتتت المجتمعات العربية بالعراق وسوريا واليمن ولبنان.
- تأسيس ودعم وتسليح المليشيات المسلحة وجماعات ما دون الدولة لفرض منطقة هيمنة جيوسياسية.
- الاعتداء على مقار السفارات، مثل اقتحام مقر السفارة المصرية بطهران، واحتلال مقر السفارة الأمريكية واحتجاز من فيها رهائن، فضلا عن تفجير مقر السفارتين الأمريكية والعراقية ببيروت.
- التواطؤ مع الولايات المتحدة لتدمير العراق

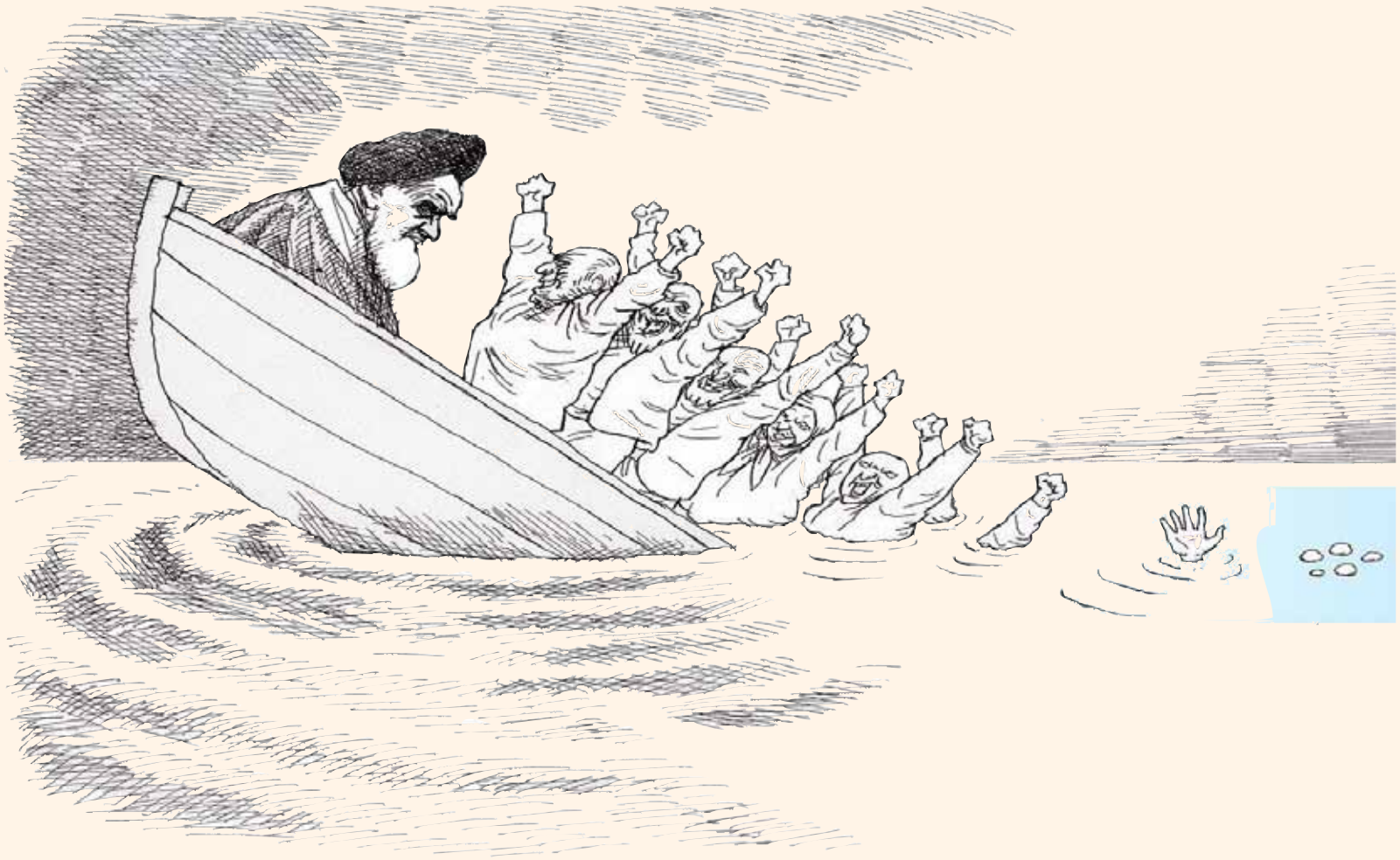

وأفغانستان، مما خلق لها الفرصة المواتية للتمدد الجيوسياسي شرقا وغربا.

- تحويل مقراتها الدبلوماسية بالعالم إلى أوكار لتنفيذ عمليات إرهابية، أو لتصفيه عناصر معارضة، أو إدارة شبكات تهريب.

الإخفاق في تحقيق الدولة النموذج، من خلال:

- الفشل في التكيف مع المنتظم الدولي، ومن ثم تعرضها للعقوبات الأممية والأوروبية والأمريكية، منذ قيام الثورة وحتى اليوم.

- دمرت بعض القيم الإسلامية؛ لتحقيق بعض المكاسب السياسية الضيقة (فتوى إهدار دم سلمان رشدي مؤلف "آيات شيطانية" نموذجا).

- تآكل مصداقيتها أمام العالم نتيجة التناقض السافر بين مقولاتها السياسية وسلوكها الانتهازي (فضيحة إيران جيت نموذجا).

- تحولها إلى دولة منبوذة داعمة للإرهاب، تعاني من عزلة دولية وإقليمية، وعقوبات اقتصادية.

- عدم القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية أو الرفاهية الاجتماعية، كما أفقدت الدولة التواصل الجيلي بين أبناء الشعب.

- عدم القدرة على تحويل البرنامج النووي إلى مشروع وطني، متمتع بظهير شعبي قوي على غرار مشروع التأميم بزعامة مصدق.

- إضعاف التماسك الوطني بسبب عدم قدرتها على حل معضلة الاثنية العرقية والدينية، ناهيك عن تأجيج العنصرية والطائفية.

- إهدار مقدرات الدولة في إدارة صراعات خارجية عبثية بزعم التمهيد لعودة "الإمام الغائب".

قانون 19 لعام 2005 في الدستور العراقي الخاص بالعتبات الشيعية

ما هو وماهي خطورته ولماذا استفز العراقيين غير الشيعة؟

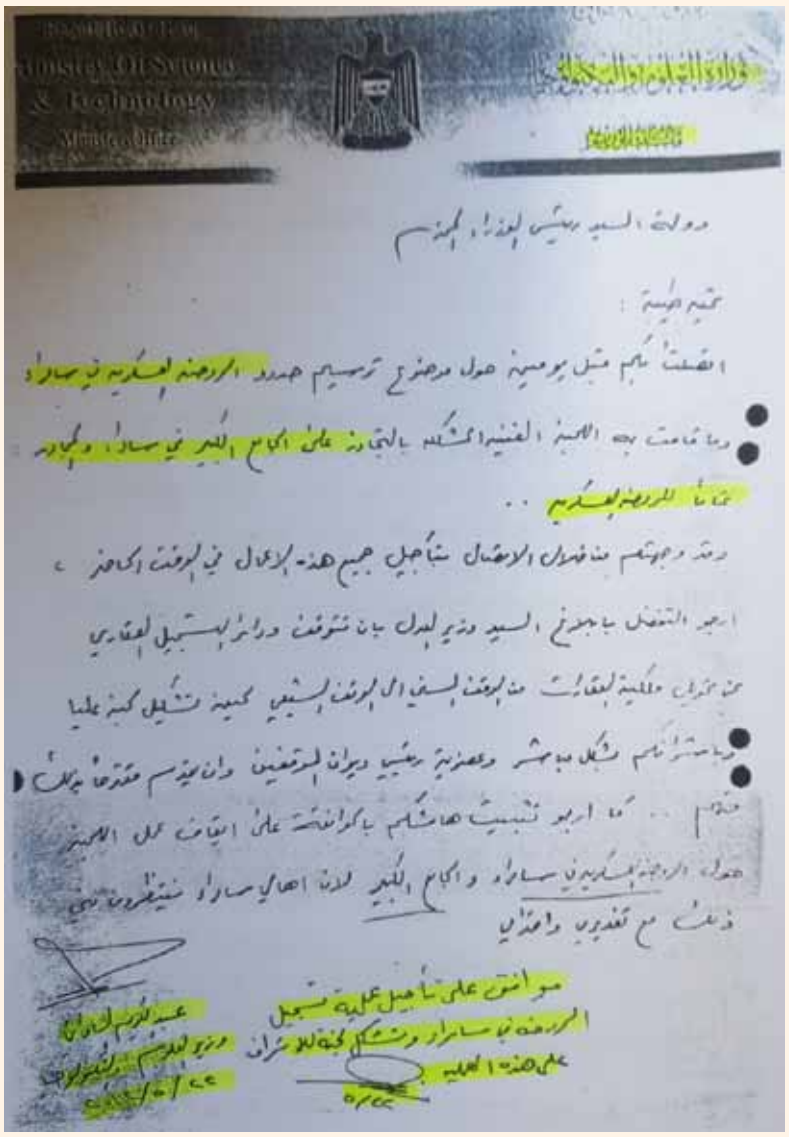

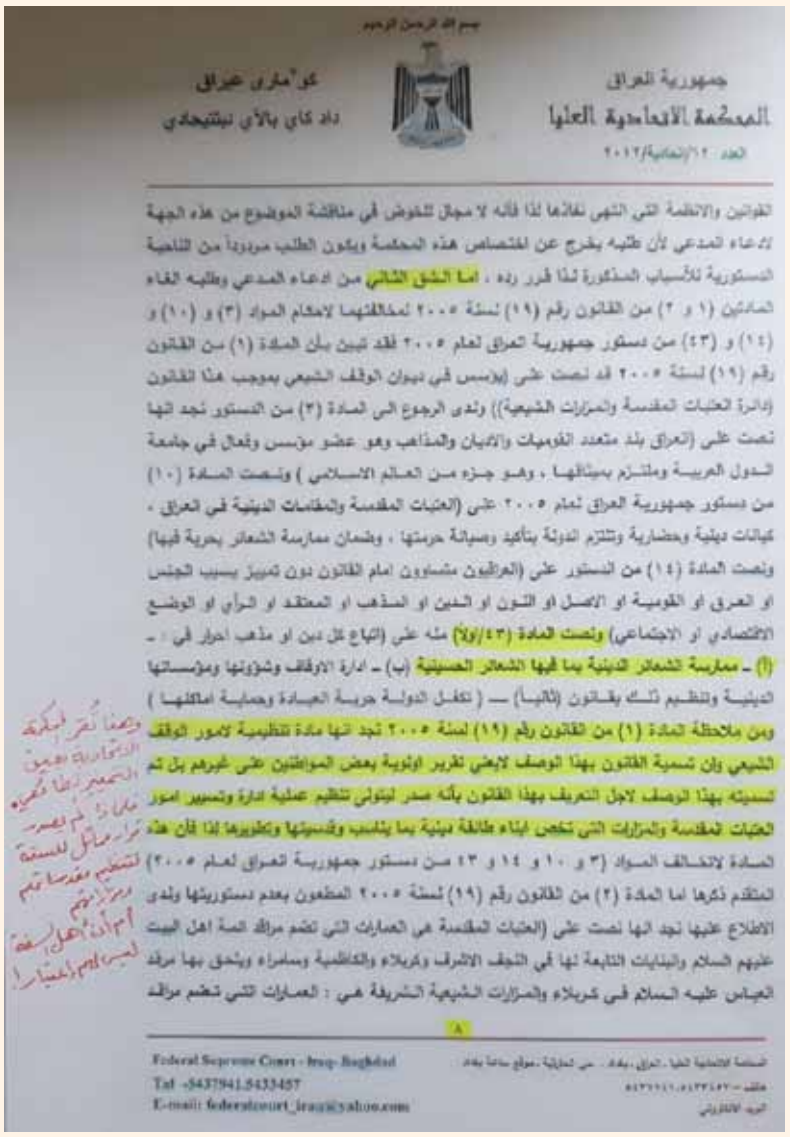

فاروق الظفيري

■■ بعد الاحتلال الأمريكي للعراق سارع مراجع وساسة الشيعة حسب ما خططوه سابقاً قبل الاحتلال الى إقرار قانون 19 في الدستور العراقي، فما هو هذا القانون وماهي خطورته؟؟

قبل أن نبدأ ببيان هذا القانون الخطير فهذه نبذة عن تسلسل القوانين العراقية بالنسبة للمزارات والعتبات منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة والى حين إقرار هذا القانون المخالف للدستور الذي وضعوه بأنفسهم تحت حراب المحتل

أول نظام يخص العتبات في العراق الحديث صدر عام 1928 م

وبعده صدر نظام العتبات المقدسة رقم 25 عام 1948م

وبعده صدر قانون 25 لسنة 1966 يسمى قانون ادارة العتبات المقدسة والمزارات الإسلامية

وبعده صدر قانون تعديل قانون 25 وهو قانون 108 لسنة 1984 م

وأخيراً في زمن الاحتلال الامريكي صدر قانون رقم 19 لسنة 2005م باسم (قانون ادارة العتبات المقدسة والمزارات الشيعية الشريفة رقم (19) لسنة 2005م) والذي نشر في جريدة الوقائع العراقية الرسمية

الدخول على القانون:

http://wiki.dorar - aliraq.net/iraqilaws/law/19517.html

وهذا القانون ينص على بنود خطيرة جداً:

● الباب الأول:

التأسيس والأهداف:

مادة 1:

يؤسس في ديوان الوقف الشيعي بموجب هذا القانون (دائرة العتبات المقدسة والمزارات الشيعية الشريفة).

مادة 2:

العتبات المقدسة هي العمارات التي تضم مراقد أئمة أهل البيت عليهم السلام والبنايات التابعة لها في النجف الأشرف وكربلاء والكاظمية وسامراء ويلحق بها مرقد العباس عليه السلام في كربلاء.

والمزارات الشيعية الشريفة هي : العمارات

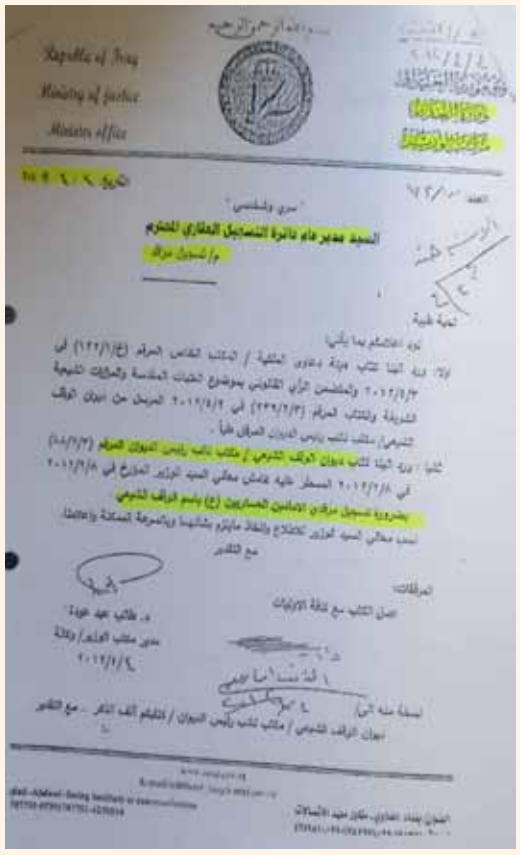

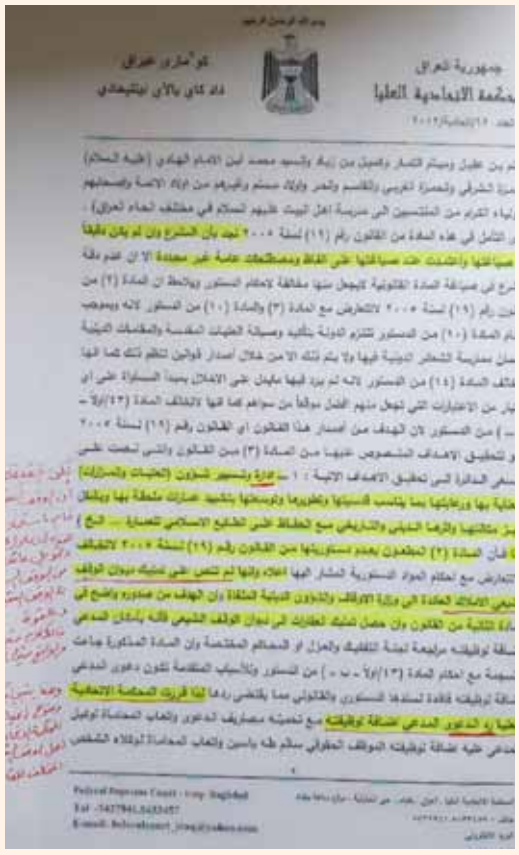

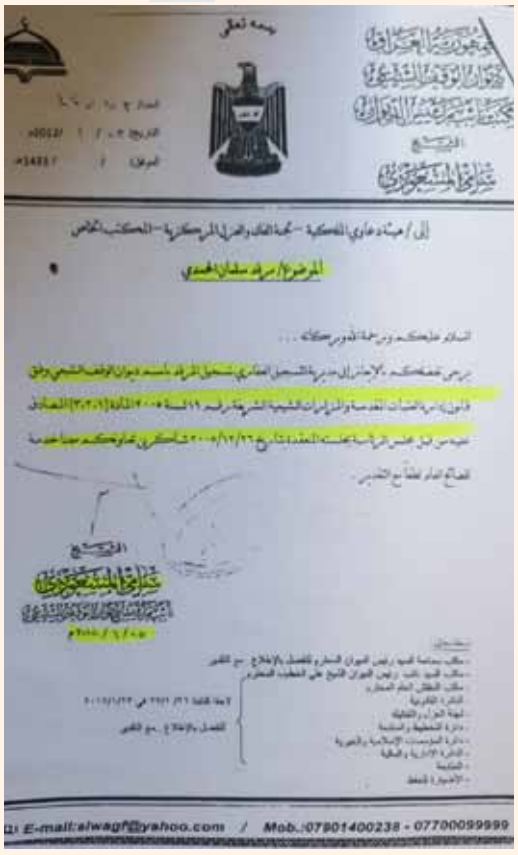

التي تضم مراقد مسلم بن عقيل وميثم ألتمار وكميل بن زياد والسيد محمد ابن الإمام الهادي (عليه السلام) والحمزة الشرقي والحمزة الغربي والقاسم الحر وأولاد مسلم وغيرهم من أولاد الأئمة وأصحابهم والأولياء الكرام من المنتسبين إلى مدرسة أهل البيت عليهم السلام في مختلف أنحاء العراق

مادة 21

يلغى نظام العتبات المقدّسة رقم 25 لسنة 1948 وقانون إدارة العتبات المقدسة رقم 25 لسنة 1966 وقانون تعديله رقم 108 لسنة 1983

مما تقدم نرى ما يلي:

1 - كل النظم والقوانين التي صدرت منذ تأسيس الدولة العراقية لم يذكر فيها مصطلح السنة أو الشيعة ولم يلغى ما قبلها من نصوص النظام أو القانون وإنما جرت عليها تعديلات فقط. بينما قانون 19 لسنة 2005 ألغى كل النظم والقوانين التي سبقته كما جاء في المادة 21 من ه1ا القانون.

2 - سن قانون يحمل مصطلحاً طائفياً (المزارات الشيعية). بينما القانون السابق وتعديلاته تذكر المزارات الإسلامية فقط. وبالمقابل لم يسن أي قانون للمزارات والاضرحة السنية في البلد حتى تبقى عرضة للقضم والتغيير تحت طائلة هذا القانون الجائر

3 - هنا الخطورة الكبيرة في هذه النقطة وهي أن قانون 25 وتعديلاته حدد عدد المزارات الاسلامية ب 16 مزار وبالأسماء. بينما قانون 19 لم يحدد أي عدد وإنما جعل الامر مفتوحاً وهذا الامر متعمداً وليس سهواً أو خطأً غير مقصود... يعني أي مرقد أو مقبرة أو بستان أو جامع يقولون أن فيه شخص مدفون من أهل البيت فيستطيعون أخذه بنص هذا القانون... وهكذا استحوذوا على الكثير من المساجد والمراقد والمقابر ووقفياتها مما سنذكر أمثلة له لاحقا.

4 - هذا القانون صدر يوم 26 / 12 / 2005 بينما البرلمان انتهى دوره يوم 15/ 12 / 2005 ونشر في الوقائع العراقية يوم 28/ 12 /2005.. مما يعني أن هذا القانون مخالفاً للدستور العراقي الصادر عام 2005. ومخالفاً لقانون أدارة الدولة الذي صدر عام 2004 لان هذه الحكومة مجرد حكومة انتقالية اختيرت من قبل الأحزاب واجبها تهيئة العراق لانتخابات عام 2006 ولم تختر من قبل الشعب.. ولم يكن لها حق تشريع القوانين... لكن هكذا فرض قانون من أخطر القوانين الطائفية الذي سنرى لاحقاً خطورة تبعاته على المناطق السنية وأملاكهم وأوقافهم.

ثم لاحظوا كم من الأموال ستصرف من خزينة الدولة على هذه الدائرة المستحدثة وفروعها الكثيرة :

مادة 4:

يعين رئيس ديوان الوقف الشيعي سبعة أشخاص من ذوي الكفاية والنزاهة والسمعة الحسنة ممن يوافق عليهم المرجع الديني الأعلى – وهو الفقيه الذي يرجع إليه في التقليد أكثر الشيعة في العراق من فقهاء النجف الأشرف – للمهام الآتية :

1 . مدير دائرة العتبات والمزارات .

2 . الأمين العام للعتبة المقدّسة العلوية في النجف الأشرف .

3 . الأمين العام للعتبة المقدّسة الحسينية في كربلاء .

4 . الأمين العام للعتبة المقدّسة الكاظمية في الكاظمية .

5 . الأمين العام للعتبة المقدّسة العسكرية في سامرّاء .

6 . الأمين العام للعتبة المقدّسة العباسية في كربلاء .

7 . الأمين العام للمزارات الشيعية الشريفة في مختلف أنحاء العراق

مادة 14

يتبع كل من العتبقات المقدسة الخمس ومجموع المزارات الشريفة الأقسام التالية :

1 . قسم الشؤون القانونية .

2 . قسم الشؤون الإدارية .

3 . قسم الشؤون المالية .

4 . قسم الشؤون الهندسية والفنية .

5 . قسم الشؤون الدينية .

6 . قسم الشؤون الخدمية .

7 . قسم الشؤون الفكرية والثقافية .

8 . قسم العلاقات العامة .

9 . قسم التدقيق والرقابة الداخلية .

10 . قسم السياحة الدينية .

ومن المعلوم أن كل مديرية وكل قسم يحتاج الى بناية وموظفين يديرون أعمالها .. وكل ذلك يصرف من ميزانية الدولة

وهكذا يستحلون موارد البلد لصرفها على مشاريع التغيير الديموغرافي والسيطرة عل المناطق السنية

نماذج من تطبيقات الوقف الشيعي لقانون 19 لسنة 2005 واعتراض الوقف السني على ذلك:

1 - مرقد العسكريين في سامراء: بعد أن كان مسجلاً للوقف السني تم تحويله الى الوقف الشيعي بهذا القانون.

2 - تحويل جامع الآصفية في بغداد من الوقف السني الى الوقف الشيعي بدعوى أن فيه

قبر الكليني. وهي دعوى فارغة حيث حتى الكتب الشيعية تقول إن مدفنه في الكوفة

3 - تحويل مساجد ومقابر ومراقد ومزارع وأبنية وممتلكات كثيرة في بغداد والمحافظات من الوقف السني الى الوقف الشيعي خاصة بعد عام 2012

4 - لاحقاً تمت مصادرة كثير من المساجد والوقفيات في الموصل بهذا القانون سيء الصيت ومنها جامع النبي يونس وجامع النبي شيت ومراقد منسوبة لآل البيت والتي كانت مدارس أو قبور لشخصيات سنية وغيرها حولها بدر الدين لؤلؤ زمن حكمه على الموصل في عهد الاتابكيين

5 - قام الدكتور عبد الكريم السامرائي عندما كان وزيراً للعلوم والتكنولوجيا بمخاطبة المالكي عندما كان رئيساً للوزراء بتاريخ 2012/5/22 بمنع التجاوز على الجامع الكبير والروضة العسكرية في سامراء وعدم تحويلهما الى الوقف، وجاء تهميش المالكي على الطلب بتوقيف كافة الإجراءات... لكن التحويل تم على أرض الواقع ورسمياً لاحقا.

6 - بتاريخ 2012/6/5 قدم الدكتور أحمد عبد الغفور رئيس ديوان الوقف السني طلباً الى رئيس الوزراء المالكي يدعوه بوقف كافة الإجراءات أحادية الجانب التي يقوم فيها الوقف الشيعي بالاستحواذ على ممتلكات الوقف السني.. وتم التهميش على نفس الكتاب من قبل المالكي كما همش قبلها على كتاب الدكتور عبد الكريم السامرائي وأمر في التهميش بوقف كل الإجراءات، ولكن الحقيقة كانت أن الوقف الشيعي استمر بالتغيير ولم يفعل المالكي شيئاً حيال ذلك.. مما يعني أن الامر مبيت بالاتفاق بينهم.

7 - قام الوقف السني بتاريخ 2013/1/15 بتقديم شكوى الى المحكمة الاتحادية والطعن بقانون 19 سيء الصيت.

وننقل مقتطفات من الشكوى (وأن هذا القانون مخالف للدستور وأنه يجيز للوقف الشيعي ووفقاً لما يفسره ويرتأيه وبإدارة منفردة ضم جميع الأملاك والاوقاف المسجلة باسم (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الملغاة) اليه وبكل يسر وهو ما حصل فعلً مما يشكل خرقاً صارخاً وخطيراً للدستور النافذ.... وقد نتج عن تشريع وتطبيق المادة رقم 2 من القانون أعلاه بالأوصاف والالفاظ المشار اليها أعلاه وبالاستناد اليها ممارسات قام بها الوقف الشيعي والدوائر التابعة له ودوائر أخرى بالحاق أضرار معنوية ومادية جسيمة بمصالح الوقف السني وقد يؤدي الى سوء التفسير والتطبيق للمادة المذكورة الى الاستيلاء والتجاوز مستقبلاً على أوقاف تمثل رموزاً دينية ومذهبية معنوية سامية لأهل السنة والجماعة في العراق وفي العالم الإسلامي والتي أديرت وتدار من قبلهم منذ مئات السنين)... وبعد تقديم كل هذه الأدلة الواضحة قامت المحكمة الاتحادية برد الدعوة والقول أن المواد 1و2 لا تخالفان شيئاً من الدستور.. رغم إقرار المحكمة الاتحادية بأن المشرع لم يكن دقيقاً في صياغة هذه المادة التابعة لقانون 19 سيئ الصيت والسبب كما قالت المحكمة هي أن المشرع اعتمد على الفاظ ومصطلحات عامة وغير محددة)

وقالت المحكمة كلاماً خطيراً وهو صلب موضوع الشكوى (ومن ملاحظة المادة 1 من القانون رقم 19 لسنة 2005 نجد أنها مادة تنظيمية لأمور الوقف الشيعي وأن تسمية القانون بهذا الوصف لا يعني تقرير أولوية بعض المواطنين على غيرهم بل تم تسميته بهذا الوصف لأجل التعريف بهذا القانون بأنه صدر ليتولى تنظيم عملية إدارة وتسيير أمور العتبات المقدسة والمزارات التي تخص أبناء طائفة دينية بما يناسب وقدسيتها وتطويرها لذا فإن هذه المادة لا تخالف المواد.....)

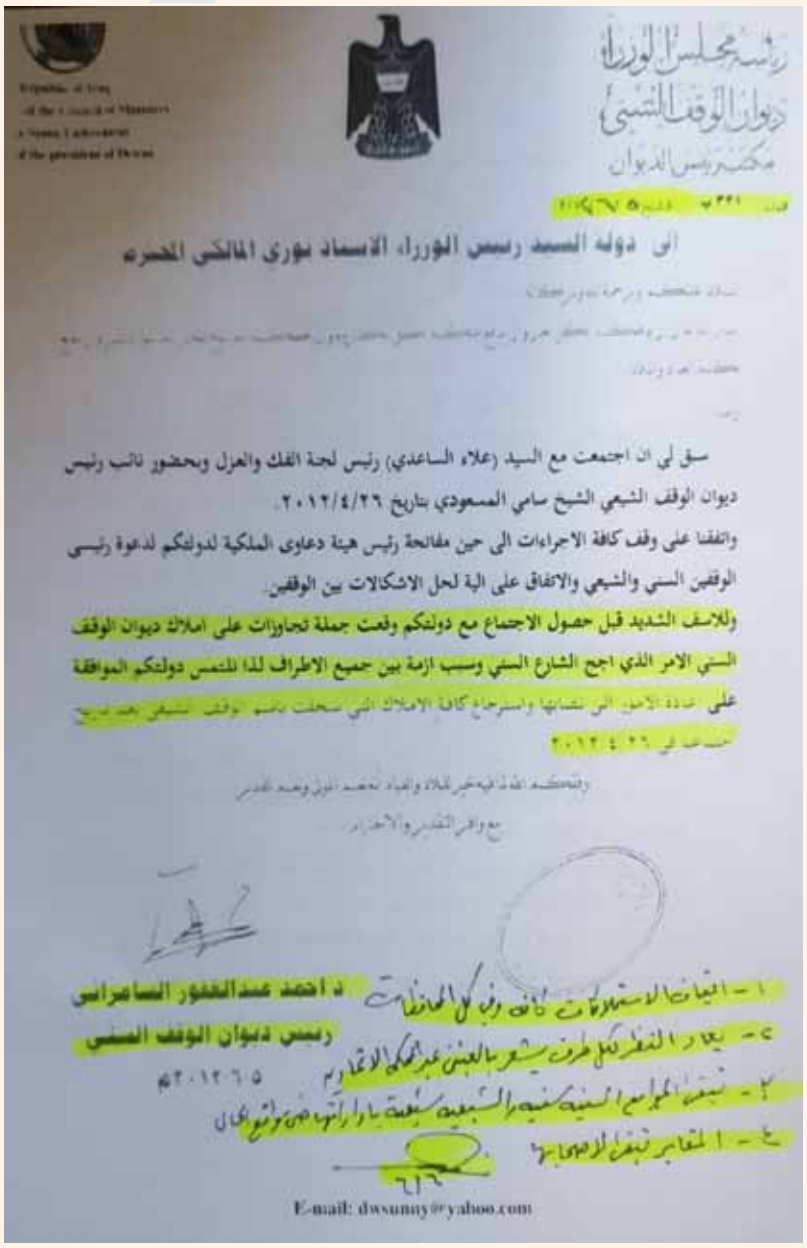
رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف السني
مكتب رئيس الديوان

الى دولة السيد رئيس الوزراء الاستاذ نوري المالكي المحترم

سبق لي ان اجتمعت مع السيد (علاء الساعدي) رئيس لجنة الفك والعزل وبحضور نائب رئيس ديوان الوقف الشيعي الشيخ سامي المسعودي بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٦.
واتفقنا على وقف كافة الاجراءات الى حين مفاتحة رئيس هيئة دعاوى الملكية لدولتكم لدعوة رئيس الوقفين السني والشيعي والاتفاق على الية لحل الاشكالات بين الوقفين.
وللاسف الشديد قبل حصول الاجتماع مع دولتكم وقعت جملة تجاوزات على املاك ديوان الوقف السني الامر الذي اجج الشارع السني وسبب ازمة بين جميع الاطراف لذا نلتمس دولتكم الموافقة على [illegible] الامور التي تضمنها واسترجاع كافة الاملاك التي سجلت باسم الوقف الشيعي بعد تاريخ [illegible]

د. احمد عبدالغفور السامرائي
رئيس ديوان الوقف السني
٢٠١٢/٦/٥م

E-mail: dwsunny@yahoo.com

وهنا عندنا على هذه الفقرة عدة ملاحظات:

حيث أن بداية الكلام يقول (أن هذه المادة لم تقر لأجل تقرير أولوية بعض المواطنين على غيرهم) لكنه ينقضها بما بعدها عندما يقول (بأن هذا القانون صدر ليتولى تنظيم عملية إدارة وتسيير أمور العتبات المقدسة والمزارات التي تخص أبناء طائفة دينية بما يناسب وقدسيتها وتطويرها) وهنا اعتراف واضح جداً من المحكمة الاتحادية بالتمييز الطائفي بين الطوائف وجعل الشعب طبقات وليس طبقة واحدة في الحقوق والواجبات.. حيث أنهم أقروا قانون لإدارة ممتلكات الوقف الشيعي والتعريف به ولم يقروا مثل ذلك القانون للوقف السني الذي يمتلك نفس العتبات والمزارات أكثر من الشيعة.. وهذا الامر من الخطورة بمكان وهو أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت المكون السني يعترض على هذا القانون.

وفي معرض كلامها على المادة 2 من القانون قالت المحكمة في قرارها هذا (أن المادة رقم2 المطعون بعدم دستوريتها من القانون رقم 19 لسنة 2005 لا تخالف ولا تتعارض مع أحكام المواد الدستورية المشار اليها أعلاه وأنها لم تنص على تمليك ديوان الوقف الشيعي الأملاك العائدة الى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الملغاة وأن الهدف من صدوره واضح في المادة الثانية من القانون.....)

لكن الحقيقة غير ذلك: فقد تم الاعتداء على مئات الأملاك العائدة للوقف السني من قبل الوقف الشيعي معتمدين على هاتين المادتين ولم تأخذ المحكمة الاتحادية ولا غيرها الإجراءات الكافية لمنع استحواذ الوقف الشيعي على ممتلكات الوقف السني.... وتسييس القضاء واضح للعيان في هذه الدعوى وفي غيرها.

لذلك تم التطاول لاحقاً على وقفيات الوقف السني باتفاقيات مشبوهة بين رئاسة الوقف السني (الذي دعلوه عرضة للمزاد السياسي لتنصيب من يميل لهم برئاسة الوقف السني) والشيعي ووصل الامر الى توقيع رئيس الوزراء الكاظمي على قرار باطل يؤكد على تقاسم الأوقاف السنية بينهم وبين الوقف الشيعي في سابقة لم تحدث لا في العراق ولا في أي دولة من قبل... وعندما انفجر الشارع السني وطالب رئيس الوزراء بإلغاء هذا القرار كان رد رئيس الوزراء بطريقة خادعة لتهدئة الشارع السني بتجميد

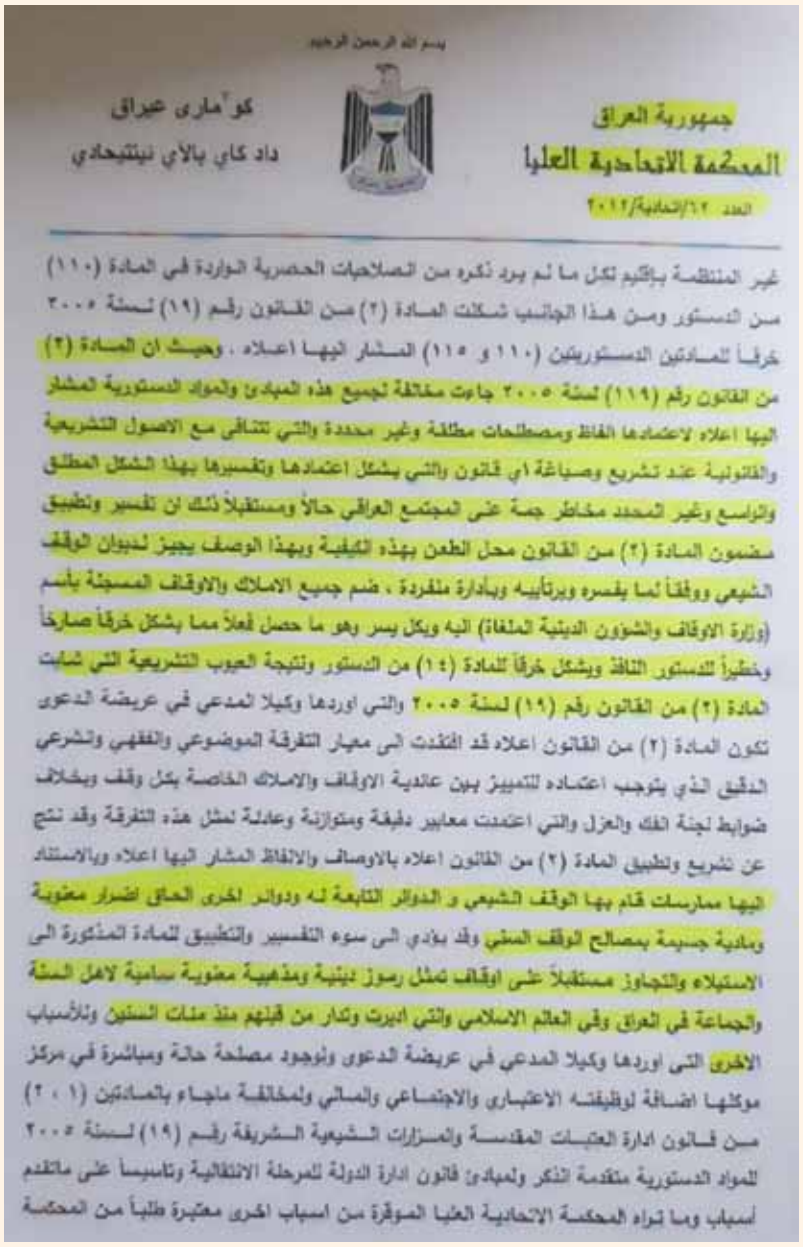
جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد ٦٢/اتحادية/٢٠١٢
كوماری عیراق
داد كای بالای نیتیحادی

غير المنظمة بإقليم لكل ما لم يرد ذكره من الصلاحيات الحصرية الواردة في المادة (١١٠) من الدستور ومن هذا الجانب شكلت المادة (٢) من القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٥ خرقاً للمادتين الدستوريتين (١١٠ و ١١٥) المشار اليهما اعلاه ، وحيث ان المادة (٢) من القانون رقم (١١٩) لسنة ٢٠٠٥ جاءت مخالفة لجميع هذه المبادئ والمواد الدستورية المشار اليها اعلاه لاعتمادها الفاظ ومصطلحات مطلقة وغير محددة والتي تتنافى مع الاصول التشريعية والقانونية عند تشريع وصياغة اي قانون والتي يشكل اعتمادها وتفسيرها بهذا الشكل المطلق والواسع وغير المحدد مخاطر جمة على المجتمع العراقي حالاً ومستقبلاً ذلك ان تفسير وتطبيق مضمون المادة (٢) من القانون محل الطعن بهذه الكيفية وبهذا الوصف يجيز لديوان الوقف الشيعي ووفقاً لما يفسره ويرتأيه وبادارة منفردة ، ضم جميع الاملاك والاوقاف المسجلة باسم (وزارة الاوقاف والشؤون الدينية الملغاة) اليه وبكل يسر وهو ما حصل فعلاً مما يشكل خرقاً صارخاً وخطيراً للدستور النافذ وبشكل خرقاً للمادة (١٤) من الدستور ونتيجة العيوب التشريعية التي شابت المادة (٢) من القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٥ والتي اوردها وكيلا المدعي في عريضة الدعوى تكون المادة (٢) من القانون اعلاه قد افتقدت الى معيار التفرقة الموضوعي والفقهي والشرعي الدقيق الذي يتوجب اعتماده للتمييز بين عائدية الاوقاف والاملاك الخاصة بكل وقف وبخلاف ضوابط لجنة الفك والعزل والتي اعتمدت معايير دقيقة ومتوازنة وعادلة لمثل هذه التفرقة وقد نتج عن تشريع وتطبيق المادة (٢) من القانون اعلاه بالاوصاف والالفاظ المشار اليها اعلاه وبالاستناد اليها ممارسات قام بها الوقف الشيعي و الدوائر التابعة له ودوائر اخرى الحاق اضرار معنوية ومادية جسيمة بمصالح الوقف السني وقد يؤدي الى سوء التفسير والتطبيق للمادة المذكورة الى الاستيلاء والتجاوز مستقبلاً على اوقاف تمثل رموز دينية ومذهبية معنوية سامية لاهل السنة والجماعة في العراق وفي العالم الاسلامي والتي اديرت وتدار من قبلهم منذ مئات السنين ولأسباب الاخرى التي اوردها وكيلا المدعي في عريضة الدعوى ولوجود مصلحة حالة ومباشرة في مركز موكلها اضافة لوظيفته الاعتبارية والاجتماعي والمالي ولمخالفة ماجاء بالمادتين (١٠٢) من قانون ادارة العتبات المقدسة والمزارات الشيعية الشريفة رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٥ للمواد الدستورية متقدمة الذكر ولمبادئ قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية وتاسيساً على ماتقدم أسباب وما تراه المحكمة الاتحادية العليا الموقرة من اسباب اخرى معتبرة طلباً من المحكمة

القرار فقط مما يعني أنه مازال موجوداً وممكن أن ينفذ في أي لحظة كما حصل مع قانون 19 في بداية اقراره بالضبط.

واليوم جاءتنا العتبة الحسينية بمشروع طائفي خبيث والذي أطلقوا عليه إحياء طريق السبايا لقضم مساحات شاسعة من المناطق السنية عن طريق زرع مقامات ومشاهد موهومة في تلك المناطق ليأتي الحديث بعد ذلك على تطبيق قانون رقم 19 عليها

وهذا تغيير ديموغرافي فاضح إضافة الى التحرش الطائفي الصارخ

فهذا المشروع في الحقيقة هو توضيح سياسي طائفي لمشروع كبير قائم على الأرض وهو سيطرة المشروع الشيعي على كل العراق وهذا هو الخطر الحقيقي من هذا المشروع... وهذا الذي دعانا أن نتجشم العناء لأكثر من شهر نغوص في بطون كتب القوم لنبين زيف دعواتهم ومن كتبهم المعتمدة عندهم والله المستعان.

لماذا أغضب هذا المشروع كلا من السنة (العرب والكورد) والأقليات؟

استنكرت كل الواجهات السنية بعربها وكردها من علماء وساسة وأكاديميين وكتاب واعلاميين ومهتمين هذا المخطط واعتبروه مشروعاً طائفياً لنشر التشيع

فقد أصدر المجمع الفقهي وهيئة علماء المسلمين في العراق وباقي الهيئات العلمائية والدعوية وجمع من الساسة بيانات تستنكر هذا المشروع الطائفي وطلبوا من رئاسة الوزراء إيقافه لكن دون جدوى.

يرون أن محاولات تحديد طريق السبايا هذه هي للاستحواذ على أراضيهم وفرض «نفوذ الشيعة والحشد الشعبي على تلك المناطق»، لأن بناء مزارات شيعية في الموصل وسنجار سيكون، حسب رأيهم، «حجة لتثبيت الحشد الشعبي فيها بحجة حماية المزارات».

الكاتب عارف قورباني، قال في مقال كتبه لروداو: «رغم أن هذه القصة قديمة، وقد خمن الشيعة منذ زمن بعيد ثلاثة طرق تربط بين المكان الذي قتل فيه الإمام الحسين وبين دمشق، حيث كان يقيم يزيد بن معاوية، ولديهم الكثير من البحوث والتفسيرات للعثور على الطريق مع الأخذ بوسائل النقل في تلك الأيام، إلا أن هذه المسألة ظلت مبهمة حتى الآن، ولكن الذي ليس خافياً هو أن الشيعة نجحوا بتفوق في استثمار الدين والمذهب وهذه القصص التي حدثت في التاريخ الإسلامي».

ويضيف هذا الكاتب: «ليس خافياً الآن أن الشيعة طامعون في الكورد وكوردستان، ولا يخفون رؤيتهم للكورد كخطر يقف عائقاً في طريقهم. لهذا يستطيعون وبسهولة لفت أنظار الشيعة إلى أي جغرافية تلزمهم. فبعد سقوط نظام صدام حسين، اختلقوا في مناطق طوزخورماتو قصة تزعم أن حصان الإمام علي وقف على الجبل المطل على طوزخورماتو ومناطق (بناري كل) واتخذوا عنوة من المكان مزاراً وشكلوا قوة لحمايته، وقد رأينا النتائج وما حدث في تلك المنطقة».

واستضافت روجان أبو بكر في نشرة العاشرة على قناة روداو، ندوة حول تاريخ هذا الطريق الذي يسميه الشيعة «طريق السبايا» وينفي السنة وجوده، وشارك فيها علماء سنة وأساتذة ومتخصصون في التاريخ.

مجيد العقابي، رئيس مركز الحوار والإصلاح والأستاذ في النجف، كان واحداً من المشاركين في الندوة، وأوضح أن «التاريخ يتحدث عن ثلاثة طرق تم من خلالها حمل رأس الإمام الحسين وبقية ضحايا معركة الطف إلى دمشق. هذه الطرق هي الطريق السلطاني وطريق الفرات وطريق الصحراء».

العقابي أضاف أنه: «لا نستطيع الجزم بأن أحد الطرق هو الطريق المقصود، بل علينا أن نجري البحوث ويجب أن تكون هناك أدلة للوصول إلى الحقائق، وما يجري الآن هو مجرد بحث وليس هناك شيء مؤكد».

شارك في الندوة أيضاً محمد عبد الوهاب، الرئيس السابق للوقف السني في نينوى، وقال عن البحث الجديد للعتبة الحسينية والذي يظهر أن الطريق مر بأسكي موصل وسنجار فنصيبين، فكوردستان سوريا، وصولاً إلى دمشق: «هذا البحث ليس بأمر يدخل في إطار الدين، وهو ليس بعمل جيد في هذا التوقيت الحساس، إن ما يجري لا يصب في مصلحة الدين ولا الأمة».

ورأى الرئيس السابق للوقف السني في نينوى أن من ينظر إلى مسار هذا الطريق، يعرف أن الطريق من كربلاء إلى دمشق أقرب من هذا الطريق الطويل الذي يشار إليه «والهدف من هذا البحث هو مشروع سياسي يهدف إلى إحداث تغيير ديموغرافي».

وأضاف عبد الوهاب أن «الشيعة يستخدمون مصطلح سبايا خطأ، فهؤلاء لم يكونوا سبايا بل كانوا أسرى، وثم اختلاف بين السبايا والأسرى، ولم يُتخذ هاشمي ولا قريشي سبية، فالأولى بالشيعة أن يصرحوا بالقول إنهم يريدون الاستحواذ على تلك المناطق لا أن يتحججوا بحجج غير منطقية».

شارك في الندوة أيضاً قادر بشدري، عميد كلية الآداب والمتخصص في التاريخ الإسلامي، وقال: «أعتقد أن هذا الموضوع تاريخي صرف ولا يصح خلطه بالصراع السياسي، ولا تضم المصادر التاريخية أي إشارة إلى ذاك الطريق. يجب فقط اعتماد كتب البلدانيين، وهذه الكتب تشير إلى الطريق الحقيقي وهو طريق قصير، أما الطريق الذي يجري الحديث عنه الآن فلا منطق فيه» ووصف الطريق مدار البحث على أنه يشبه مرور أحدهم بتركيا وهو يريد السفر من العراق إلى إيران.

وأشار بشدري إلى أنه إلى جانب غياب الأدلة التاريخية، فإن البحث سيواجه مشاكل مع علم الآثار: «ما الذي عثر عليه ليثبت أن هذا هو الطريق؟ حتى إن عثر على شيء، ما الذي يثبت أنه يخص تلك القافلة؟ هذا ليس منطقياً أبداً ويبطل كل تلك المحاولات، فقد مرت بهذا الطريق آلاف القوافل ولا يُعرف ماذا بقي من آثارها ولا لمن تعود تلك الآثار، لهذا فإن هذه المحاولة تفتقر إلى

مقتطفات من الشكوى: هذا القانون مخالف للدستور وأنه يجيز للوقف الشيعي ووفقًا لما يفسره ويرتأيه وبإدارة منفردة ضم جميع الأملاك والأوقاف المسجلة باسم (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الملغاة) إليه وبكل يسر وهو ما حصل فعلًا مما يشكل خرقًا صارخًا وخطيرًا للدستور النافذ

كل الأسس العلمية».

وشارك العالم الديني فرست مرعي، في الحوار وقال: «يريد الشيعة عن طريق هذا البحث بناء مزارات ومقامات وهمية، مثل مزار زين العابدين في داقوق الذي لا يمت إلى الحقيقة بصلة، بل هدفهم الوحيد هو التمسك بتلك الأرض... الروايات الشيعية كلها تعتمد على مصادر من عهد الصفويين تم فيها تحريف الكثير من الحقائق التاريخية».

وأشار مرعي إلى أن الشيعة يريدون السيطرة على الموصل التي هي مركز السنة في العراق،وقال: «ما يريده الشيعة هو تشييع الموصل التي هي مركز السنة في العراق، وبناء مزارات فيها وتمهيد الأرضية لإقامة الهلال الشيعي وتسهيل حركة التنقل الإيرانية وتنفيذ الخطة الإستراتيجية الإيرانية، فيريدون أن يفعلوا بالموصل ما فعلوه بالدجيل وينتفعوا من ستراتيجيتها الجغرافية».) (1)

تأثير هذا المشروع على الأقليات الدينية والعرقية في العراق

بل هذا المشروع أغضب حتى الأقليات الدينية والعرقية في العراق حيث نقل موقع ارفع صوتك الالكتروني هذه المعاناة بهذا التقرير (وضمن متابعته للمشروع، حصل موقع «ارفع صوتك» على معلومات من مصادر عدة وشهود عيان داخل محافظة نينوى، كشفت عن بدء لجنة مشتركة من رجال دين تابعين للعتبة الحسينية وديوان الوقف الشيعي، بحماية مليشيات «كتائب حزب الله» و«عصائب أهل الحق» و«حشد الشبك» و«كتائب الإمام علي» و«سرايا السلام» بمسح وتقص ميداني منذ نوفمبر الماضي، انطلق غرب محافظة نينوى على طول أكثر من 90 كيلومترا.

ويبدأ من منطقة "آسكي موصل" مرورا بـ"حاوي الكنيسة" ثم قضاءي تلعفر وسنجار وناحيتي سنونة وربيعة، ليشمل عدة بلدات وقرى، وصولا إلى الحدود العراقية السورية، وتخضع مساحة كبيرة منها لسيطرة مليشيات الحشد الشعبي.

(1) مقال أسو فيشكي في موقع قناة رووداو الكردية https://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/050120219

«استيلاء وتهميش وإقصاء»

ويعتبر كامل زوزو، الناشط المسيحي في مجال حقوق الإنسان والأقليات، المشروع "مخططا إيرانيا لاستقطاع جزء من التاريخ وأراضي المسيحيين والأقليات الأخرى، بحجة أن عائلة الإمام حسين سلكت هذا الطريق قبل ما يزيد من ألف عام متوجهة الى سوريا».

ويتابع زوزو لموقع "ارفع صوتك": "إذا سلمنا لهذا الأمر يجب أن نسلم أيضا إلى أنه من قبل سنة 612 قبل الميلاد كانت هذه المنطقة برمتها آشورية، فإذا هم أخرجوا آثار مرور السبايا، قد تفتح هناك أيضاً آثار آشورية».

ويصف المشروع بأنه "مغالطة تاريخية" مضيفاً "يهدف (طريق السبايا) إلى ضرب نسيج التآخي الموجود بين الناس في هذه المناطق، فهذه الأجندة الإيرانية همها الوصول إلى البحر المتوسط، عبر الهلال الشيعي المرسوم من قبل النظام في طهران، الذي يرى أن امتداده يكون بإنهاء وجود المسيحيين والأيزيديين والتركمان من هذه المناطق».

وطالما أشار قادة الحرس الثوري والنظام الإيراني والمليشيات الموالية له في العراق، إلى هدفهم بالوصول للبحر المتوسط من خلال السيطرة على الطريق البري الرابط بين إيران والعراق وسوريا وصولاً إلى لبنان».

ولا يخفي زوزو مخاوف المسيحيين من المشروع الجديد، وعمليات التغيير الديمغرافي الذي تواصل إيران ومليشياتها تنفيذها في منطقة سهل نينوى شرق الموصل.

ويقول "المال السياسي الإيراني وعبر السفارة الإيرانية في العراق كان حاضرا دائما وما زال؛ لدعم عمليات التغيير الديمغرافي في سهل نينوى».

ويتابع أن "عمليات التغيير الديمغرافي لا تتوقف عن الاستيلاء على هذه المناطق، بل تتعداها إلى إهمال وتهميشها وتهميش سكانها المسيحيين، وعدم إتاحة الفرصة لهم للمشاركة السياسية وللتمتع بحقوقهم كمواطنين، الأمر الذي يتسبب باستمرار نزيف الهجرة».

«تغيير طبيعة أرضنا»

في نفس السياق، يؤكد حسام عبدالله، وهو المدير التنفيذي للمنظمة الأيزيدية للتوثيق، على مخاوف الأيزيديين أيضاً من "طريق السبايا"، حيث يشمل مساحات واسعة من أراضيهم.

ويوضح "هذا المشروع سيغير من طبيعة الأرض وهي أرضنا وأرض أجدادنا وأراضي المكونات الأخرى التي تعيش فيها، لذا نحن خائفون، فهذه رغبة واضحة للتغيير الديمغرافي».

ويشير عبد الله إلى أن منظمته رصدت خلال السنوات الماضية العديد من حالات بيع وشراء العقارات والأراضي في سنجار وغيرها من المناطق، التي تشهد تغييرا ديمغرافيا واضحا لطبيعة هذه الأراضي، والأمر مستمر لغاية الآن.

ويحذر من "فقدان الأقليات التي تعيش في هذه المناطق، لأراضيها، بعد نحو 10 سنوات، إذا ما استمرت عمليات التغيير الديمغرافي" مؤكداً "هناك من يجلب المال والسلاح ولديه القوة والسلطة ويفرض أجندته».

ويتفق رجب عاصي كاكيي رئيس منظمة ميثرا للتنمية والثقافة اليارسانية، مع المسيحيين والأيزيديين حول خطورة مشروع "طريق السبايا" على وجود الأقليات.

ويوضح كاكيي لموقع "ارفع صوتك"؛ "سيحول هذا المشروع المنطقة إلى ساحة اعتراك وصراعات طائفية لا تحمد عقباها، وتتسبب بانصهار الشعوب الأصيلة داخل الشعوب المستعمِرة بعناوين دينية وطائفية».

يجدر الذكر، أن موقع "ارفع صوتك" اتصل بإعلام العتبة الحسينية عدة مرات؛ للحصول على تصريح توضيحي، والإجابة على تساؤلات الأقليات، إلا أنه لم يتلق أي جواب) (2)

(2) تقرير موقع ارفع صوتك https://www.irfaasawtak.com/minoritie 8A%D8%A%84%D9%82%D9%D8%A3%D9%/23/01/s/2021 8A%D8%A9-%86%D9%8A%D9%7%D8%AA-%D8%AF%D9 8A%D8 %82%D9 %%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9 82-%D8%A7% %8A%D9 %%A9-%D8%B7%D8%B1%D9 8A%D8%A7-%84%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D9 %D9 8A%D8%85%D8%AE%D8%B7%D8%B7-%D8%A5%D9%%D9 82%%84%D9%84%D9%8A-%D9%86%D9%%B1%D8%A7%D9 8%8A%D9%84%D9%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D9 6%D8%A7?amp=&__twitter_impression=true&s=08

لعبة «القط والفأر» بين إيران وإسرائيل

سحر عزوز

■■ أجـرى «معهد طهران للأبحاث الدولية»، مؤخرًا، استطلاع رأي على مستوى إيـران، لقراءة مستوى تأييد الإيرانيين للرد على أي هجوم عسكري إسرائيلي محتمل ضد بـلادهـم، في ظل تصاعد التهديدات التي تطلقها تل أبيب منذ فترة بتوجيه ضربة إلى البرنامج النووي الإيراني، سواء تم التوصل إلى اتفاق بين واشنطن وطهران والقوى الدولية حول هذا البرنامج في «مفاوضات فيينا» من عدمه.

شملت عينة الاستطلاع الذي أُجرى لأول مرة، 1106 أشخاص، 61% من الرجال و39% من النساء، في الفئة العمرية من 18 إلى 75 عامًا. 47٪ شباب، و42٪ في منتصف العمر و11% من كبار السن.

وأظهرت النتائج أن 83% من المستطلعة آراؤهم يتابعون الأخبار المتعلقة بالتهديدات الإسرائيلية لإيران، منهم 32% فقط يتابعون الأخبار بجدية، و56٪ يتابعونها حسب الأهمية، و12% يتابعونها على أساس كل حالة على حدة.

وقال 74% في هذا الاستطلاع إنهم لا يعتبرون رد الفعل الإيراني على الاستهدافات الإسرائيلية، مثل اغتيال القادة العسكريين والعلماء وتخريب البنية التحتية النووية والعامة للبلاد «ردًا مناسبًا»، فيما قال 79٪ من المشاركين إنهم يوافقون على مواجهة التهديدات الإسرائيلية عسكريا، واعتبر 73% أن إيران لديها القدرة العسكرية الكفيلة بالرد على تهديدات إسرائيل ضدها.

ورأى 67% من المستجيبين أن الكيان الصهيوني يمثل تهديدا لإيـران، فيما اعتقد 56٪ منهم أن التهديدات الإسرائيلية ضد إيـران تمس بالهوية والمثل والقيم السياسية والثقافية والدينية للشعب الإيراني، وقال 73% إنهم يعتبرون تشجيع إسرائيل الولايات المتحدة على فرض المزيد من العقوبات على إيران، يؤثر على معيشتهم اليومية.

ولا بد من التوقف أمام بعض الأرقام الواردة في الاستطلاع، وأهـم هذه الأرقـام هو أن 32% فقط يتابعون أخبار التهديدات الإسرائيلية بجدية، بمعنى أنهم لا يأخذون الأمور على محمل الجد، إما لأن الأمر لا يعنيهم، أو لأن الشعور العام في إيران هو أن العداء بين بلادهم وبين إسرائيل إنما هو «عداء ظاهري» فحسب، وكل ما يردده الساسة الإيرانيون عن «الشيطان الأصغر» إنما هو كلام للاستهلاك الإعلامي فقط!

«معهد طهران للأبحاث الدولية»: 32% فقط من الإيرانيين يتابعون أخبار التهديدات الإسرائيلية بجدية

«جعجعة بلا طحن»

التهديدات الإيرانية لإسرائيل، والعكس، أي التهديدات الإسرائيلية لإيـران، ليست بجديدة، ففي نوفمبر 2011 تم تداول أنباء عن حول «هجوم إسرائيلي وشيك» على المنشآت النووية الإيرانية.

وفي ذلك الوقت، نقلت «وكالة أنباء فارس» عن أمير علي حاج زادة، رئيس قسم الفضاء الجوي في «الحرس الثوري» وقتها، قوله «إن أعظم أملنا أن ترتكب تل أبيب هذا الخطأ، ولدينا طاقة خفية لإرسال أعداء الإسلام إلى مزبلة التاريخ إلى الأبد»!

البرلمان الإيراني: إسرائيل ليست بالمستوى الذي تريد إيران الدخول معها في معركة.. وإذا ارتكبت خطأ فإنها تكتب نهايتها!

ومنذ عام 2016، لم يخف رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو تعمده ضرب أهداف إيرانية في كل سوريا، فقد أعلنت إسرائيل صراحة أنها شنت خلال عام واحد ما لا يقل عن 200 غارة إسرائيلية ضد أهداف إيرانية في سوريا، ولم ترد عليها طهران بغارة واحدة!

وكان السؤال المصيري الذي شغل بال المحللين والمراقبين خلال الأعوام الماضية، هو: لماذا لم تستغل إيران هذا التصعيد العسكري الاسرائيلي الموجه ضدها، وتقوم بشن غارات مضادة على أهداف إسرائيلية؟ وتعلن فعليا بدء «الجهاد الأكبر» الذي تحرض عليه ضد اليهود، كما في أدبيات نظام الملالي وسياساته؟ وإذا كان كبار المسؤولين الإيرانيين، وعلى رأسهم المرشد علي خامنئي، صادقين فيما يدّعونه عن القدرات العسكرية الإيرانية، فلماذا لا يردون على إسرائيل، ولماذا يقفون أمام الوحش الإسرائيلي كنعامة تدفن رأسها في الرمال؟!

عجز طهران على الرد على إسرائيل طوال السنوات الماضية، بعد قيامها بقصف أهداف ومخازن للسلاح واصطياد جنرالات إيرانيين، فضلا تخريب المنشآت النووية، واغتيال العلماء النوويين.. كل ذلك كشف عن عورات تشوب نظام الحكم في طهران. وفي مقدمتها عدم القدرة العسكرية الحقيقية على مواجهة إسرائيل، والاستناد إلى شعارات كاذبة ومتاجرة رخيصة، عبر تصريحات نارية يطلقها ساسة إيران وجنرالات «الحرس الثوري» وهي - بكل تأكيد- «جعجعة بلا طحن»!

وفي إطار هذه التهديدات الفارغة، قالت لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، في مارس/آذار 2021، إن «إسرائيل ليست بالمستوى الذي تريد إيران الدخول معها في معركة، أما إذا ارتكبت إسرائيل خطأ فإنها ستكون قد كتبت نهاية حياتها بنفسها».

وأشار مجتبى ذو النوري، رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية السابق في البرلمان، إلى «التهديدات الإسرائيلية ضد إيران»، وقال إن «الكيان الصهيوني معروف في العالم بالكذب، ونحن نعتبر هذا الكيان خطراً على البشرية جمعاء، ونتمنى أن يطهر العالم من قذارة هذا الكيان غير الشرعي».

وأضاف ذو النوري، أن «قدرة النظام الإيراني هي من القوة، بحيث إذا سول الكيان الصهيوني لنفسه التطاول على إيران، فإننا قد لا نجد أثرا لإسرائيل

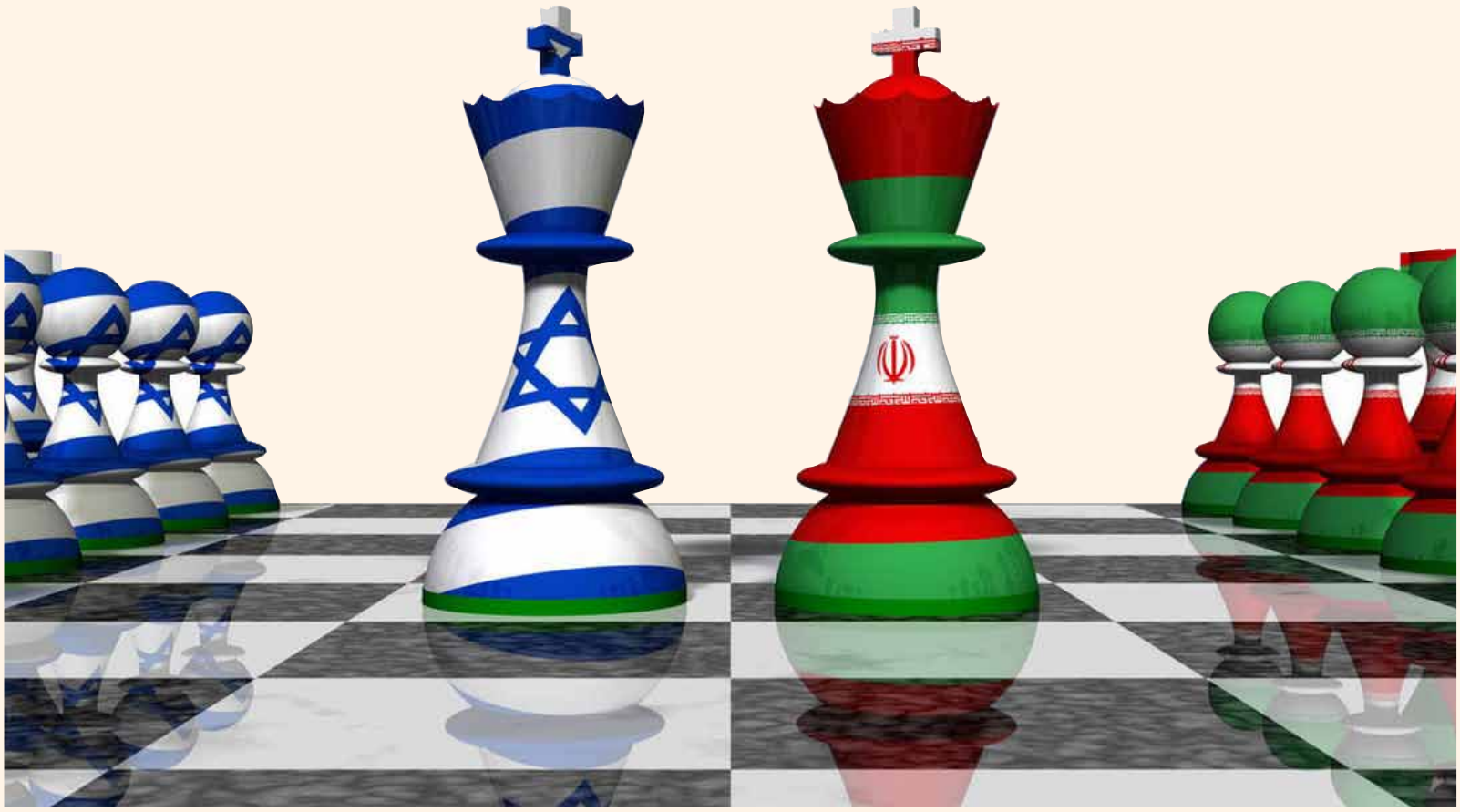

الإيرانيون يعتبرون أن كل ما يردده الساسة عن «الشيطان الأصغر» إنما هو كلام للاستهلاك الإعلامي فقط

بعد نصف ساعة من تطاولها»!

ويؤكد المحلل السياسي إبراهيم شعبان أن «عجز إيران في الرد على ما تقوم به إسرائيل، يكشف عن أن طهران تمارس عمليات متاجرة وكذب بالمواجهة مع اليهود، والادعاء بأن أمريكا هي الشيطان الأكبر، وأن إسرائيل الشيطان الأصغر، فهي تتباكى بهذه الشعارات أمام الشعوب العربية، وترتدي ثوب المجاهدين لكنه في الحقيقة صراخ يداري الكذب».

حرب كلامية

ويؤكد المراقبون أن الحرب إسرائيل وإيران، هي مجرد «حرب كلامية» حتى الآن، فبينما يخرج أمير علي حاجى زادة، قائد القوى الجوية والصاروخية فى «الحرس الثوري» ليهدد بإزالة إسرائيل من الوجود، يرد عليه أفيف كوخافى، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، بأن الاستعدادات العسكرية والتحضيرات، اقتربت من «لحظة الصفر» للتخلص من المشروع النووي والصاروخي الإيراني.

سياسيا، تقول إيران إن كل التهديدات الإسرائيلية ضدها لـ «الاستهلاك الداخلي» وترد إسرائيل بأن التهديدات الإيرانية، لرفع سقف المطالب الإيرانية على طاولة المفاوضات.

وعسكريا، يدرك الطرفان نقاط قوة وضعف الآخر، إسرائيل تدرك أن أي اتفاق نووي يتوصل إليه الغرب مع إيران، لن يحقق لها مطالبها، ما لم يتم تفتيت البنية النووية الإيرانية، التي تسمح لها بامتلاك سلاح نووي، وأن ما تقوم به إيران من خلال المفاوضات، ليس سوى عملية «شراء الوقت» ومن بعده مفاجأة العالم بالسلاح النووي في أي لحظة.

وفي إطار هذه الحرب الكلامية، تقول إسرائيل إنها أبلغت كل حلفائها أنها أمام أحد خيارين: إما ضرب المنشآت النووية الإيرانية وتدمير كامل البرنامج النووي الإيراني، أو التعايش مع إيران النووية، وهي لن تقبل بذلك مطلقا.

وتقوم إسرائيل بتحضير البلاد والقوات والحلفاء ومسرح الأعمال القتالية، ورغم أنها تمتلك قرار إعلان «ساعة الصفر» وبدء الحرب على إيران، لكنها لا تملك قرار وقفها، ولذا كان تركيزها في الحرب ضد إيران خلال الفترة الماضية على تنفيذ عمليات عالية التقنية داخل أخطر مواقع طهران وهى منشآت برنامجها النووي، وعلى رأسها مفاعل «نطنز» واغتيال شخصيات نووية إيرانية.

■ المصادر:

1 - لماذا لا ترد إيران على إسرائيل؟ موقع صدى البلد، 25 أغسطس 2019.

2 - إيران ترد على إسرائيل وتهدد بـ "محوها في نصف ساعة"، موقع سبوتنيك عربي، 2 مارس 2021.

3 - «تمثيلية» القط والفأر بين إسرائيل وإيران.. الجميع على حافة الهاوية، موقع أخبار اليوم، 1 يناير 2022.

4 - إيران تتوعد إسرائيل برد مدمر وإلقائها في مزبلة التاريخ، موقع المدينة، 22 نوفمبر 2011.

لا خيارات أمريكية جيدة بخصوص إيران:

إحياء الاتفاق النووي أقلها سوءاً

الكاتب: ماثيو بون
ترجمة: د. عبد القادر نعناع

■■ باتت إيران أقرب من أي وقت مضى، من امتلاك القدرة على صنع سلاح نووي، فبعد انسحاب الرئيس دونالد ترامب من الاتفاق النووي لعام 2015، بدأت طهران في تخصيب اليورانيوم إلى مستويات أعلى، وقامت بتخزين المزيد منه. نتيجة لذلك، تمتلك إيران اليوم القدرة على إنتاج ما يكفي من المواد الانشطارية لصنع قنبلة نووية في أقل من شهر، وذلك مقارنة بالمدة الزمنية التي كانت ستصل إلى سنة كاملة، قبل انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي عام 2018.

وبينما يكرر كل من قادة إيران وإدارة الرئيس جو بايدن، رغبتهم بالعودة إلى اتفاق عام 2015، لكن الطرفين ما يزالا متباعدين بشأن أي الخطوات تسبق الأخرى: إيقاف التخصيب النووي أم تخفيف العقوبات، وحول المدى الذي يجب أن تتخذه هذه الخطوات وكونها بعيدة المدى. في المقابل، وبينما تستمر المحادثات دون حل، تستمر أجهزة الطرد المركزي الإيرانية بالعمل، ففي أواخر ديسمبر/ كانون الأول، حذرت الحكومات الأوروبية من أن «الأسابيع، وليس الأشهر» المتبقية قبل استعادة الاتفاق القديم لم تعد ممكنة.

الحقيقة المرة اليوم، هي أن الولايات المتحدة بات لديها قليل من الخيارات الجيدة لاحتواء البرنامج النووي الإيراني. إذ يمكن لها أن تستمر في الوضع الراهن بلا اتفاق، وهو ما يسمح لإيران بمواصلة الاقتراب تدريجياً من صنع القنبلة رغم المعاناة تحت العقوبات. كما يمكن للولايات المتحدة متابعة مسار العودة إلى اتفاق 2015 ثم محاولة حمل إيران على الموافقة على اتفاق «أطول وأقوى» كما اقترح فريق بايدن. كما يمكن أن تحاول عقد صفقات أخرى مختلفة، إما أكثر أو أقل صرامة من اتفاق 2015.

أو يمكن للولايات المتحدة أن تحاول تدمير البنية التحتية النووية لإيران، عبر ضربة عسكرية، ما قد يعيق تقدم طهران نحو صنع قنبلة لبضع سنوات، لكن من شبه المؤكد أن هذه الضربة ستثير انتقاماً إيرانياً وربما حث الخطى نحو خط النهاية النووي.

ويبدو أن من بين هذه الخيارات، فإن خيار العودة إلى اتفاق 2015 هو الأقل سوءاً. وسيُبعِد إيران عن حافة الهاوية النووية، وسيوفّر أملاً متواضعاً لإجراء مزيد من المحادثات حول المشاكل الصعبة مثل برنامج الصواريخ الإيراني، وملف دعمها للجماعات المسلحة في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وقد يشكل مخاطر أقل بكثير من محاولة ضرب برنامج إيران عسكرياً، ومن المرجح أن تكسب الولايات المتحدة المزيد من الوقت. لكن مكاسب إيران المعرفية لا رجوع عنها، ما يعني أن العودة إلى الاتفاق القديم لن يكون عائقاً قوياً أمام صنع القنبلة، كما كان قبل أن يمزقه ترامب، وسيكون حمل طهران على الموافقة على تعزيز الصفقة بمرور الوقت أمراً صعباً.

الطموحات النووية

تزعم إيران أن برنامجها النووي المستمر منذ عقود كان دائماً برنامجاً سلمياً بالكامل. لكن مجموعة واسعة من مصادر المعلومات -أكدها ووسّعها أرشيف الوثائق الإيرانية التي سرقها العملاء الإسرائيليون عام 2017- تثبت أنه على الأقل في الفترة من 1999 إلى 2003، سعت إيران إلى تصميم وتصنيع أسلحة نووية وإجراء تجربة نووية. وأنه كان هناك جهد شامل يتضمن كل عنصر لازم لإنتاج مواد نووية وتصنيعها في قنابل. قاد البرنامج السري محسن فخري زاده، العالم النووي وضابط الحرس الثوري الإسلامي، الذي اغتالته المخابرات الإسرائيلية، بحسب تقارير، في نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

في أواخر عام 2003، بعد أن غزت الولايات المتحدة العراق، وبدأ المفتشون الدوليون في التحقيق في بعض الأنشطة الإيرانية السرية، أغلقت إيران أجزاء من برنامجها التي كان يمكن

تحديدها على أنها جهود لصنع أسلحة نووية أو التي كانت لا تزال سرية. لكن إيـران واصلت برنامجها المفتوح لتخصيب اليورانيوم –المناسب لصنع وقود منخفض التخصيب للمفاعلات، وكذلك المواد عالية التخصيب للقنابل–، وبناء «مفاعل أبحاث» في أراك كان مناسباً تماماً لإنتاج بلوتونيوم يُستَخدم في صنع الأسلحة.

بحلول عام 2015، كانت إيران قد أتقنت تخصيب اليورانيوم بالطرد المركزي، وركبت آلاف أجهزة الطرد المركزي من الجيل الأول، وبدأت في اختبار أجهزة طرد مركزي أكثر تقدماً يمكنها تخصيب اليورانيوم بشكل أسرع، وتخزين كميات كبيرة من اليورانيوم منخفض التخصيب.

إذ يُعد تخصيب اليورانيوم عملية تصاعدية، بمعنى أنه بمجرد رفع نسبة التخصيب من 0.7 في المائة لليورانيوم 235 كما يكون في حالة الطبيعة، إلى نسبة 4 في المائة المناسبة لصنع وقود المفاعل، تكون قد أنجزت بالفعل ثلثي العمل للوصول إلى المواد المخصبة بنسبة 90 في المائة التي تستخدم عادة للأسلحة النووية. بعبارة أخرى، كان مخزون إيران الضخم من اليورانيوم منخفض التخصيب، يعني أنها كانت تمتلك ثلثي الطريق لإنتاج اليورانيوم عالي التخصيب لقنبلتها الأولى، وهي عملية قدّر المسؤولون الأمريكيون علناً أن إيران كان من الممكن أن تكملها في غضون ثلاثة أشهر.

غيّر الاتفاق النووي لعام 2015 كل ذلك. ففي مقابل تخفيف العقوبات، ووافقت إيران على عدم تصميم أو بناء أسلحة نووية مطلقاً، وقامت بتخزين أكثر من ثلثي أجهزتها للطرد المركزي، والتخلص من 98 في المائة من اليورانيوم المخصب، وسكبت الإسمنت في قلب مفاعل أراك، كما وافقت على عدم إجراء مجموعة من الأنشطة ذات الصلة بتطوير القنبلة النووية، ووافقت على مجموعة بعيدة المدى من إجراءات التفتيش.

تم تصميم هذه الشروط لإطالة الجدول الزمني اللازم أمام لإيران لإنتاج مواد القنابل، إلى حدود ما يقرب من عام، وهو وقت كافٍ للمجتمع الدولي لاكتشاف مثل هذا الجهد واتخاذ إجراءات لوقفه.

كان الاتفاق النووي حلاً وسطاً، واحتوت قيود التخصيب الخاصة به على «بنود انقضاء» تنتهي صلاحيتها في غضون عشر إلى 15 عاماً، فيما كانت أحكام التفتيش الخاصة بها، ورغـم كونها غير مسبوقة، وبعيدة كل البعد عن «أي وقت مضى وفي أي مكان سابق»، إلا أنها لم تطلب من إيران الاعتراف بكل أنشطتها النووية السابقة. علاوة على ذلك، منح رفع العقوبات وإلغاء تجميد الأصول، إيران، المزيد من الأموال، ذهب بعضها لدعم الجماعات المسلحة في جميع أنحاء الشرق الأوسط أو لتعزيز برنامجها الصاروخي، ولم يشمل الاتفاق أياً من ذلك.

رأى مؤيدو الاتفاق أنه «أرضية وليس سقفاً» على أمل أن تؤدي فوائد التعاون والتكامل الاقتصادي المتزايد مع الغرب إلى عقد صفقات إضافية، وفي النهاية علاقة مختلفة مع إيران، ولم يحدث شيء من ذلـك بالطبع. إذ قـام ترامب بالانسحاب من الاتفاق عام 2018، وفرض عقوبات صارمة على إيران، واضطرت الشركات في جميع أنحاء العالم للامتثال، خشية إقصائها من السوق والنظام المالي

الأمريكي. فيما تراجعت العملة الإيرانية، وارتفع معدل التضخم والبطالة وتزايد الفقر في إيران.

ومن اللافت للنظر أن إيران استمرت في الامتثال لشروط الاتفاق لمدة عام بعد انسحاب الولايات المتحدة، مع التأكيد على أن اللوم سيقع بحزم على واشنطن. بدأت بعد ذلك في تجاوز قيود الاتفاق، متجاوزة تدريجياً حدود التخصيب حتى يناير/كانون الثاني 2020، حين أعلنت أخيراً أن برنامج التخصيب الخاص بها لن يكون مقيداً بالاتفاق على الإطلاق.

الهاوية النووية

اليوم، إيران أقرب ما تكون إلى صنع القنبلة من أي وقت مضى. إذ تظهر أحدث التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي نُشرت في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، أن إيران تجاوزت حدود اتفاق 2015، ويقوم خبراء طهران بصب معدن اليورانيوم، ويكتسبون خبرة قيّمة يحتاجونها لصنع مكونات أسلحة اليورانيوم. كما تجاوزت إيران حد التخصيب البالغ 3.67 في المائة التي حددها اتفاق عام 2015، وهي الآن تخصب اليورانيوم بنسبة تصل إلى 60 في المائة، وهي نقطة انطلاق سهلة لإنتاج يورانيوم مخصب بنسبة 90 في المائة وهي نسبة الوصول إلى الأسلحة النووية (أو المواد التي يمكن لإيـران استخدامها مباشرة في الأسلحة إذا قامت بتعديل تصميمات أسلحتها النووية وصواريخها).

فـي غضون ذلـك، نمت مخـزونـات إيـران من اليورانيوم المخصب إلى أكثر من سبعة أضعاف الحد المسموح به في عام 2015، ولديها ما يكفي من اليورانيوم المخصب بنسبة 20 في المائة، 60 في المائة، لصنع قنبلة بسرعة من اليورانيوم عالي التخصيب المستخدم في صنع الأسلحة.

وعلى الرغم من الانفجار الدراماتيكي في أبريل/نيسان الماضي في أكبر منشأة تخصيب لديها، الذي يُزعم أنه نتيجة لعملية إسرائيلية، فإن إيران تُشغِّل عدداً من أجهزة الطرد المركزي أكثر مما يسمح به اتفاق عام 2015، بما في ذلك مئات من أجهزة الطرد المركزي المتقدمة، وتختبر أجهزة أكثر تقدماً.

إن مزيج مخزون اليورانيوم المخصب وأجهزة الطرد المركزي المتقدمة، سيمكّن إيران من إنتاج المواد اللازمة لقنبلة أولى في غضون شهر تقريباً، وهـو إطـار زمني سيستمر في التقلص مع زيـادة مخزون طهران من اليورانيوم المخصب بنسبة 60 بالمائة. وفي غضون شهرين آخرين بعد الاختراق الأول، يمكن أن يكون لدى إيران ما يكفي من المواد لصنع قنبلة ثانية، ثم الثالثة والرابعة بعد ذلك بوقت قصير.

في الوقت نفسه، ألغت إيران المراقبة الإضافية المتفق عليها في اتفاق عام 2015، واستمرت في تقديم معلومات خاطئة حول منشأ مفتشي جزيئات اليورانيوم الصناعي، التي تم العثور عليها في عدة مواقع غير معلنة (على الرغم من استمرارها في السماح بالتفتيش على برنامجها النووي المعلن).

قـد تـؤدي العـودة إلـى اتـفـاق عـام 2015 إلى تأخير بعض التقدم النووي الإيراني، والتخلص من مخزونات اليورانيوم المخصب الإضافي، وإعادة التخصيب إلى 3.67 في المائة، وإيقاف تشغيل أجهزة الطرد المركزي المتقدمة. لكن المعرفة التي اكتسبها الإيرانيون لم يعد بالإمكان محوها. ويوماً بعد يوم، يكتسب الإيرانيون مزيداً من المعرفة في تخصيب معدن اليورانيوم، وتشغيل وتصنيع أجهزة الطرد المركزي عالية الأداء، والتعامل مع اليورانيوم عالي التخصيب دون التسبب في ردود فعل متسلسلة عرضية، وإحباط المفتشين الدوليين دون إثارة رد جاد.

ومع ذلـك، فإن إنتاج ما يكفي من اليورانيوم عالي التخصيب لصنع سلاح نـووي يختلف عن صنع سلاح نووي. فلصنع سلاح، سيتعين على إيران صب مكونات اليورانيوم وآليتها، وتصنيع متفجرات متنوعة لسحق كرة من اليورانيوم بكثافة أعلى بكثير، وصنع صواعق موقوتة بشكل متقن لتفجير تلك المتفجرات من جميع جوانب القنبلة في نفس الوقت، وبناء جهاز لإطلاق وابل من النيوترونات في اللحظة المناسبة لبدء التفاعل المتسلسل.

لقد عملت إيـران على كل ذلك في برنامجها النووي القديم، لكن من غير الواضح إلى أي مدى تآكلت قدرات صناعة القنابل الإيرانية خلال 18 عاماً منذ انتهاء الأجزاء الرئيسة من جهود التسليح، أو إلى أي مدى تسبب اغتيال فخري زاده والعلماء النوويين الآخرين –فضلاً عن الوفيات الطبيعية وتقاعد الآخرين– بإعادة البلاد إلى الوراء.

يـبـدو أن عـمـلاء الـمـخـابـرات الإسرائيلية متفائلون، ويقدرون أنه حتى بعد أن تنتج ما يكفي من اليورانيوم عالي التخصيب، فإن إيران ستحتاج ما بين عام ونصف العام إلى عامين، لصنع قنبلة نـوويـة. ربما يكون هـذا الاتـجـاه صحيحاً، ما لم يكن لدى إيران مرافق سرية غير معروفة، ولكن بمجرد أن تنتج إيران ما يكفي من اليورانيوم عالي التخصيب، يمكنها إخفاء المادة بعيداً، مما يجعل من الصعب جداً العثور على أي برنامج لتصنيع قنبلة وتعطيله.

خيارات قاسية

إن التقدم السريع الذي أحرزته إيران على الجبهة النووية لم يترك للولايات المتحدة سوى القليل من الخيارات الجيدة. وبدون اتفاق نووي جديد، سيكون برنامج طهران النووي غير مقيد بشكل حقيقي، أو مجرد قيد الخوف من استفزاز ضربة عسكرية هو ما سيحد من تقدم إيران نحو صنع قنبلة. وبينما لا تزال معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية –إيران طرف فيها– تحظر على طهران صنع أسلحة نووية، لكن المعاهدة لا تمنع إنتاج أو تخزين المواد النووية الصالحة للاستخدام في الأسلحة، طالما أنها تخضع للتفتيش الدولي. نتيجة لذلك، قد تختار إيران زيادة مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة 60 في المائة بحيث يكون لديها ما يكفي، إذا تم تخصيبه، لعدة قنابل نووية.

ومـن المرجح أيضًا أن تواصل إيـران اختبار وتصنيع أجهزة الطرد المركزي المتقدمة، بحيث تكون جاهزة للتحرك بسرعة –ربما في موقع سري– إن قررت يوماً ما اتخاذ الخطوة الأخيرة نحو الأسلحة النووية.

وبالتالي، فإن الأدوات الحقيقية الوحيدة التي سيتعين على الولايات المتحدة امتلاكها، لتقييد إيـران في هذه الحالة، هي التخريب والعقوبات. قد تحدّ العقوبات بدورها –بشكل متواضع– من الدعم المالي لإيـران للجماعات المسلحة في الشرق الأوسط، لكنها ستسبب أيضاً معاناة كبيرة للشعب الإيراني. في المقابل، يمكن للتخريب أن يخلق نكسات لإيران، لكنها نكسات مؤقتة فقط، إذ لم يمنع أي منها –حتى الآن– إيران من إحراز تقدم جوهري نحو صنع قنبلة نووية. وتأتي مثل هذه الإجراءات مع مخاطرها الخاصة، والتي من المحتمل أن تزيد من الشعور الإيراني بالتهديد الذي يقوي موقف دعاة صنع القنابل في طهران، وقد يؤدي إلى تكثيف «حرب الظل» منخفضة المستوى بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل ودول الخليج.

في المقابل، إن تمكنت الولايات المتحدة من إحياء اتفاق 2015، سيقلل هذا من مستوى التهديد النووي الذي تشكله إيران، لكن ليس بالقدر الذي فعله الاتـفـاق الأصـلـي. فقد مضت أكثر من ست سنوات من الوقت الذي اشتراه الاتفاق، إلى جانب انقضاء معظم الآمـال بأن يؤسس الاتفاق عادات التعاون التي يمكن لها بناء اتفاقيات إضافية عليها.

وحتى إن أوقفت إيران أجهزة الطرد المركزي الإضـافـيـة، وتخلت عـن مخزونها الإضـافـي من اليورانيوم المخصب، فمن المحتمل أن تكون قادرة على تشغيل أجهزة الطرد المركزي نفسها مرة أخرى، في مواقع معروفة أو سرية، في وقت قصير نسبياً، ذلك إن اختارت انتهاك الاتفاقية.

كما يمكنها صنع المزيد من أجهزة الطرد المركزي، وتوسيع قدرتها على التخصيب بشكل أسـرع بكثير مما كانت ستتمكن من ذلـك قبل انسحاب الولايات المتحدة من اتفاق 2015. (أحد أسباب عدم اليقين الرئيسة هو مدى سرعة إيران في صنع وتركيب المزيد من أجهزة الطرد المركزي المتقدمة هذه).

ووفقاً لإحدى التقديرات، فإن إحياء الاتفاق النووي من شأنه أن يطيل الجدول الزمني لإيران لإنتاج مواد قنبلة ما إلى خمسة أو ستة أشهر، وهي مدة مقدرة اليوم بشهر واحد فقط، فيما كانت مقدرة بعام تقريباً عندما تم تنفيذ الاتفاق بالكامل لأول مرة في عام 2016. وستشمل العودة إلى الاتفاق مرة أخرى رفع العقوبات الرئيسة عن إيـران، وتقوية الحكومة الإيرانية وتقليل النفوذ الغربي.

وقد اقترح بعض الخبراء قبول نهج «الأقل مقابل الأقل» فعلى سبيل المثال: يتم حمل إيران

على التخلي عن مخزوناتها من اليورانيوم المخصب بنسبة 60 في المائة، والتوقف عن تخزين المزيد من اليورانيوم المخصب، ووقف تركيب أجهزة طرد مركزي جديدة مقابل رفع بعض العقوبات. قد يُكسِب مثل هذا الترتيب بعض الوقت للمحادثات، لكنه ليس بأي حال من الأحوال حلاً طويل الأمد.

وقد حث آخرون إدارة بايدن، على التخلي عن إحياء اتفاق 2015، وفرض عقوبات أكثر صرامة لإقناع إيران بتقديم تنازلات، وعرض نهج «المزيد مقابل المزيد» الذي يشترط أن تقبل فيه طهران قيوداً أكثر جوهرية من اتفاق 2015 –ربما مقترنة ببعض قيود على صواريخها وأنشطتها الإقليمية– مقابل رفع المزيد من العقوبات (وربما مزايا أخرى).

لكن الفوضى الحالية هي نتيجة حملة «الضغط الأقصى» التي قادها ترامب، لذلك ليس هناك سبب وجيه للاعتقاد بأن المزيد من نفس النهج سيؤدي إلى انفراج. ففي طهران، برر انسحاب ترامب من الاتفاق موقف أولئك الذين يجادلون بأن واشنطن لن تكون شريكاً موثوقاً به أبداً، وهؤلاء المتشددون يمتلكون الآن أدوات السلطة. علاوة على ذلك، يفترض أحدث اقتراح موازنة قدّمه الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي أن الاقتصاد الإيراني سينمو بنسبة ثمانية بالمائة في سنة الموازنة القادمة حتى بدون اتفاق نووي، مما يشير إلى أنه لا يشعر بالحاجة الملّحة لتقديم تنازلات. وتاريخياً، استجابت إيران للضغوط الغربية في بناء نفوذ عليها، من خلال محاولة بناء نفوذ مضاد خاص بها، وهو ما يفسر جزئياً، سبب قيام إيران بنشر الكثير من أجهزة الطرد المركزي، وتخزين الكثير من اليورانيوم المخصب، ودعم العديد من الجماعات المسلحة في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

قد يكون المسار الأكثر منطقية للتوصل إلى اتفاق أطول وأقوى، هو العودة أولاً إلى الاتفاق الأصلي، ثم محاولة إطالته وتقويته في المفاوضات اللاحقة، هذا يستحق المحاولة. ولكن نظراً لأن العودة إلى اتفاق 2015 سيتطلب رفع العديد من العقوبات عن طهران، فإن نفوذ واشنطن لشروط أفضل في المستقبل سوف تتقلص.

الخيار الأخير هو توجيه ضربة عسكرية، والتي يمكن أن تعطل مؤقتاً الكثير من البنية التحتية النووية الإيرانية. ورغم أن إيران يمكن أن تستخدم محطة فوردو لتخصيب الوقود –المحطة العميقة تحت الأرض– لإنتاج مواد القنابل، فإن بعض أنواع القنابل الخارقة للتحصينات يمكن أن تدمر المحطة، ويمكن تدمير الأنفاق المؤدية إلى الموقع. لكن سيتعين أيضاً تدمير المنشآت النووية الأخرى، جنباً إلى جنب مع الدفاعات الجوية الإيرانية المكثفة، مما يجعل مثل هذا الهجوم عملية جوية كبيرة ومعقدة، وهي أصعب بكثير من ضربات موقع واحد التي شنتها إسرائيل ضد مفاعل تموز العراقي عام 1981 ومفاعل الكبر في سوريا عام 2007.

مع التأكيد على أن الجيش الأمريكي قادر على تنفيذ مثل هذا الهجوم، بينما تعمل إسرائيل على تحسين قدرتها على القيام بذلك (رغم أن قدراتها للتزود بالوقود على المدى الطويل وخرق المخابئ محدودة بشكل أكبر). لكن بعد ذلك، من المرجح أن تعيد إيران البناء في مواقع سرية، وقد تقرر طرد المفتشين ومحاولة بناء سلاح نووي قبل اكتشافه ومهاجمته مرة أخرى. بعبارة أخرى، قد تؤدي مثل هذه الضربة إلى زيادة –بدلاً من تقليل– الاحتمال طويل الأمد لامتلاك إيران قنبلة نووية.

تتراوح تقديرات الوقت الذي يمكن أن تشتريه الضربة العسكرية من سنتين إلى خمس سنوات، وهو أقل مما يمكن أن توفره صفقة متفاوض عليها. وإن عثرت وكالات الاستخبارات الأجنبية في أعقاب الضربة على مواقع سرية جديدة، فستكون هناك حاجة إلى جولة أخرى من الضربات وربما أخرى بعد ذلك.

ومن شبه المؤكد أن إيران ووكلائها سيردون، ولديهم العديد من الخيارات، من الصواريخ بعيدة المدى التي يمكن أن تصل إلى إسرائيل، إلى ما يقدر بـ 100000 صاروخ ومقذوف في أيدي حزب الله، إلى الطائرات بدون طيار فائقة الدقة (درون)، التي نفذت ضربات تحذيرية لأكبر منشأة نفطية سعودية عام 2019.

في المقابل، فإن كلا الطرفين إيران والولايات المتحدة، لا يرغبان في حرب أخرى واسعة النطاق في الشرق الأوسط، وخطر التورط في واحدة من مثل هذه الحروب سيكون كبيراً. وبالطبع، فإن الهجمات العسكرية على دول أجنبية دون مبرر الدفاع عن النفس هي هجمات محظورة بموجب القانون الدولي. بشكل عام، فإن خيار الضربة العسكرية هو الأكثر خطورة على الإطلاق، على الرغم من أنه يجب التفكير فيه إذا بدأت إيران سباقاً للحصول على القنبلة.

التجرّع الصعب، والاتفاق

باختصار، ترك التقدم النووي الإيراني للولايات المتحدة بعض الخيارات السيئة، فلن تُكسِب استعادة اتفاق 2015 الكثير من الوقت أو الأمان كما فعل الاتفاق الأصلي، ولكن القيام بذلك هو أفضل مجموعة من الخيارات السيئة. إذ لن تؤدي العودة إلى الاتفاق فقط إلى تقييد برنامج إيران من الناحية الفنية، ولكن من خلال تقليل التهديدات الموجهة لإيران وخلق تدفق للمنافع ناتج عن التعاون مع الغرب، كما سيضعف التيار المؤيد لصنع القنبلة النووية في طهران، ويعمل على تقوية أولئك الذين يجادلون بضرورة احتفاظ إيران بخيار بناء القنبلة، دون تكبد تكاليف بنائها فعلياً.

في نهاية المطاف، تمتلك إيران القدرة التقنية على صنع سلاح نووي. وعليه يجب أن يكون هدف واشنطن إقناع قادة إيران باختيار عدم القيام بذلك. وعليه فإن إدارة بايدن محقة في محاولة إيجاد طريق للعودة إلى الامتثال للاتفاق الأصلي، ومن هناك إلى اتفاق متابعة أطول وأقوى. ولكن مع تشكك القيادة الإيرانية المتشددة بشكل مبرر في الوعود الأمريكية، فليس هناك ما يضمن إمكانية العودة إلى اتفاق 2015.

وبمرور الوقت، ستستمر فوائد العودة إلى الاتفاق الأصلي بالتقلص. علاوة على ذلك، لن يكون من السهل الحد من مخاطر البرنامج النووي الإيراني بعد انتهاء بنود الانقضاء، ولن يكون من السهل تقييد برنامجها الصاروخي المتقدم، أو معالجة دعمها للجماعات المسلحة في جميع أنحاء الشرق الأوسط. في النهاية، المطلوب هو علاقة مختلفة بين إيران وجيرانها في الشرق الأوسط والغرب، وستكون العودة إلى الاتفاق النووي خطوة إلى الأمام على هذا الطريق الطويل والصعب.

· ماثيو بون: أستاذ تطبيقات الطاقة والأمن القومي والسياسة الخارجية بجامعة جيمس ر. شليزنجر، ورئيس هيئة مشروع إدارة الذرة في كلية هارفارد كينيدي.

· د. عبد القادر نعناع: باحث وأكاديمي مختص بشؤون الشرق الأوسط.

للعودة إلى النص الأصلي، انظر:

Matthew Bunn, «America Has No Good Options on Iran: But Reviving the Nuclear Deal Is the Least Bad», Foreign Affairs, January 17, 2022:

https://www.foreignaffairs.com/articles/israel/202217-01-/america-has-no-good-options-iran

الدفتر الإيرانى:

جيوبلوتكس ميناء تشابهار

د.جهاد عوده

■■ في يناير/كانون الثاني 2016، وقعت إيران والهند وأفغانستان اتفاقية اقتصادية ثلاثية لتطوير ميناء تشابهار في جنوب شرق إيران. يحمل هذا المشروع قيمة اقتصادية وجيوسياسية هائلة لكل من إيران والهند. تشابهار، أول ميناء للمياه العميقة في إيران، يربطها بطرق التجارة المحيطية. وهذا يساعد إيران على تخفيف العقوبات الأمريكية والحفاظ على العلاقات التجارية مع الدول المجاورة والدول المستقلة مثل الهند. بالنسبة للهند، تشابهار هي النقطة الرئيسية في «ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب» وهو مشروع طموح يربط الهند بآسيا الوسطى وأوروبا. يحلل المقال الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية والتجارية لميناء تشابهار من منظور إيراني وهندي. يعتبر هذا التعاون التجاري الإيراني الهندي بديلًا استراتيجيًا إن لم يكن منافسًا.

تحتل الهند وإيران، باعتبارهما حضارتين قديمتين كبيرتين تربطهما صلات عمرها قرونًا، موقعًا حاليًا ذا أهمية استراتيجية وسياسية هائلة في آسيا. تحتل إيران، وهي دولة شاسعة تقع في جنوب غرب آسيا ويقدر عدد سكانها في عام 2019 بـ 83 مليون نسمة، المرتبة 16 عالميًا من حيث المساحة و 17 من حيث عدد السكان. تحتل إيران المجاورة لأذربيجان وأرمينيا وتركمانستان وأفغانستان وباكستان وتركيا والعراق موقعًا جيوستراتيجيًا حاسمًا في وسط أوراسيا وجزء من الشرق الأوسط وكذلك على الحدود مع جنوب آسيا. ليس من المبالغة القول إن إيران والهند معًا قادران على التأثير على الظروف السياسية في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وما وراءهما ، مما يتسبب في آثار متتالية للتحولات والعواقب الجيوستراتيجية العالمية. من الواضح أيضًا أنه لا الهند ولا إيران يمكنهما العمل في عزلة للتركيز على تنمية الروابط المتعددة بينهما والاحتفاء بها. أصبحت المنطقة بأكملها ، ولا سيما نتيجة التطورات الأخيرة والمستمرة في أفغانستان ، أكثر تعدد الأقطاب ، وتشعر الهند في الوقت الحاضر بقلق عميق بشأن استثماراتها في أفغانستان. تمتلك إيران خطين ساحليين ، إلى الشمال مع بحر قزوين والأهم من ذلك إلى الجنوب مع الخليج وبحر عمان ، مما يربطها بسهولة بالأسواق العالمية وطرق الشحن الرئيسية. عامل رئيسي آخر هو أن إيران ، وفقًا لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وبريتش بتروليوم (2019)، تحتل المرتبة الثالثة على مستوى العالم من حيث الموارد النفطية المعروفة (208.600 مليون برميل) والأولى من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي (33.8). تريليون متر مكعب). على المستوى العالمي ، يضع هذا إيران في مركز «القطع الناقص للطاقة الاستراتيجي» في القلب الجيوسياسي للقرن الحادي والعشرين. موقف إيران الجيوسياسي لا يتوافق مع الانعزالية ويوحي بطبيعة الحال بسياسة خارجية نشطة ومنفتحة. لقد أتاح وضعها الخاص دائمًا فرصًا كبيرة لتطوير مثل هذه العلاقات وتنمية روابط التصدير مع الدول الأخرى لتعزيز التجارة والتنمية الاقتصادية.

تربط اتفاقية تشابهار الهند وإيران ببعضهما البعض، وتربط إيران بالمحيط الهندي، وتوفر للهند منفذاً إلى أفغانستان ومضيق هرمز وآسيا الوسطى عبر بحر العرب، مما يسمح لها بتجاوز باكستان

الهند، باعتبارها أكبر دولة في جنوب آسيا ، هي أيضًا المهيمن على جوار جنوب آسيا. ولكن الأمر الأكثر صلة هنا ، هو أنها تحتاج إلى بناء علاقات خارجية قوية لحماية وصول سكانها الهائلين إلى واردات الطاقة التي تشتد الحاجة إليها .مثل هذه الحقائق الجغرافية والديموغرافية والاقتصادية تمنح الهند وإيـران أدوارًا بـارزة في المعادلات العالمية. بينما تبنت الهند نهجًا شبه انعزالي وغير منحاز بعد فترة وجيزة من الاستقلال ، فقد طورت في النهاية علاقات متعددة الأطراف وتعزز الآن نظامًا عالميًا متعدد الأقطاب. موقع الهند الجغرافي ، والضغوط الديموغرافية ، والوزن المتزايد كلاعب عالمي رئيسي ، يضع البلاد في خضم التجارة ، والتجارة ، والسياسة وقوة آسيا ، مع أصداء بعيدة المدى. في هذا السياق ، يكتسب مشروع ميناء تشابهار العملاق أهمية جيوسياسية خاصة ، ليس فقط لهاتين الدولتين ، ولكن أبعد من جوارهما المباشر والممتد. يصف هذا المقال أولاً بإيجاز مشروع ميناء تشابهار ثم يحلل الفوائد الجيوسياسية الهامة التي تسعى إيران والهند إلى جنيها من تطوير هذا الميناء والتأثيرات المترتبة على الديناميكيات الأكبر في المنطقة. ويوضح كيف تطورت العلاقات التجارية بين البلدين في نـواحٍ مختلفة ويعرض مشروع تشابهار كمنافس ، ولكنه أيضًا مكمل وموازنة للمبادرات التجارية بين الصين وباكستان ، مع تداعيات كبيرة على أفغانستان.

تقع تشابهار في مقاطعة سيستان وبلوشستان الجنوبية ، الكبيرة ولكنها متخلفة وذات كثافة سكانية منخفضة. هناك أوجه تشابه ملحوظة مع الوضع في ميناء جوادر في بلوشستان الباكستانية. تقع بالقرب من المياه العالية في العالم والمحيط الهندي ، تشابهار هي الميناء المحيطي الوحيد لإيـران. ن وجـود خليج في هـذا الميناء ومياهه العميقة يجعل من تشابهار مساحة مناسبة للأرصفة التي يمكن أن تستوعب أكبر السفن العابرة للمحيطات. تمنح هذه الظروف الطبيعية المواتية تشابهار إمكانية التحول إلى ميناء ضخم ، وبوابة عبور إلى شرق إيران وما وراءها ،ونقطة استراتيجية لتعزيز الصادرات وتطوير روابط النقل والصناعات ذات الصلة. في عام 2016، أصبح ناريندرا مودي أول رئيس وزراء هندي يقوم بزيارة رسمية إلى إيران منذ عقدين ، تعهد خلالها بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي لتطوير وتشغيل ميناء تشابهار الإيراني . كما أدت مشاركة الهند واستثماراتها في هذا الميناء إلى زيادة جاذبيتها للحكومة الأفغانية آنذاك. ثم وقعت إيران والهند وأفغانستان الاتفاقية الثلاثية بشأن ممرات النقل والعبور في أبريل/نيسان 2016.

تربط اتفاقية تشابهار الهند وإيران ببعضهما البعض،وتربط إيران بالمحيط الهندي ،وتوفر للهند منفذاً إلى أفغانستان ومضيق هرمز وآسيا الوسطى عبر بحر العرب ، مما يسمح لها بتجاوز باكستان. كما تمنح الاتفاقية أفغانستان غير الساحلية منفذاً إلى طرق التجارة البحرية. وبموجب أحكامها ، تعهدت الهند بتقديم مساعدة تبلغ حوالي 85 مليون دولار أمريكي وتسهيل ائتماني بقيمة 150 مليون دولار أمريكي لتطوير ميناء تشابهار من خلال حكومة الـعـراق، 2019. تم تخصيص 265 مليون دولار أمريكي أخرى لبناء مصانع وروابـط طرق وسكك حديدية لأفغانستان وكذلك إلى آسيا الوسطى ، مما رفع الاستثمار الهندي المتوقع إلى 500 مليون دولار أمريكي في المشروع بأكمله. هناك خطط ذات صلة بمنطقة التجارة الحرة ، مع وعود بتوسيع نطاق توسيع التجارة الإقليمية مع إيران في مركزها. بدأ تطوير الميناء بعد وقت قصير من توقيع الاتفاقية وافتتح الجزء الأول من الرصيف بحضور رئيس جمهورية إيران (الإسلامية) و 60 ضيفًا أجنبيًا من 17 دولة في عام 2017. في قلب هذه الترتيبات يقع الشهيد ميناء بهشتي، في تشابهار، أحد جزأين من ميناء تشابهار، حيث يقتصر استثمار الهند عليهما، والآخر هو شهيد كالانتاري. يحتوي هذان الميناءان معًا على 12 رصيفًا، وكان من المتوقع مبدئيًا أن تبلغ سعة التفريغ والتحميل 8 ملايين طن سنويًا.

في ديسمبر/كانون الأول 2019، أعلن وزير الطرق والتخطيط العمراني الإيـراني أن إنشاء محطة رحلات بحرية حديثة في المرحلة الأولى من ميناء شهيد بهشتي زاد من قدرة هذا الميناء وحده إلى 5.8 مليون طن. وذكر أنه في المستقبل القريب، سترتفع السعة الإجمالية لموانئ شهيد كالانتاري وشهيد بهشتي إلى 11 مليون طن. واعتبر ميناء شهيد بهشتي أحد أكبر الموانئ العالمية، مضيفًا أنه من خلال إنشاء المزيد من الأرصفة الجديدة، سيكون من الممكن رصيف أكبر سفن الحاويات ومعالجتها، الأمر الذي سيقذف بإيران إلى مصاف الدول المتقدمة. تتكون خطة تطوير ميناء شهيد بهشتي من خمس مراحل رئيسية سيتم الانتهاء منها بحلول عام 2024 وهي، وفقًا للموقع الرسمي لعام 2020 لإدارة الموانئ والبحرية سيستان - بلوشستان. في 24 ديسمبر/كانون الأول 2018 ، استحوذت شركة India Ports Global Limited على جزء من العمليات . بالفعل في أواخر عام 2017، عبر ميناء كاندلا الهندي، أرسلت الهند أول شحنة من ست شحنات من إمدادات القمح إلى تشابهار، كجزء من 1.1 مليون طن من القمح التي قدمتها الهند لأفغانستان كمساعدة. تم توجيه هذا بعد ذلك إلى كابول عبر الطرق البرية والسكك الحديدية. في فبراير/شباط 2019، ولأول مرة، أرسلت أفغانستان سلعًا تصديرية إلى الهند عبر ميناء تشابهار. تلقت الهند أربـع شحنات من هذا القبيل في وقت لاحق من العام. في الآونة الأخيرة، في ديسمبر/كانون الأول 2019، التقى وزير الشؤون الخارجية الهندي س.جيشانكار بنظيره الإيراني جواد ظريف لمراجعة العلاقات بين البلدين واتفقا على تسريع تطوير مشروع تشابهار ،في الوقت الذي يواجه فيه تراجعًا في الأرقام التجارية. ويشير هذا إلى أن تعزيز العلاقات التجارية بين إيران والهند سيظل يمثل تحديًا يتطلب مراقبة واتخاذ إجراءات في حالة تأهب مستمر.

تعود العلاقات التجارية بين الهند وإيران إلى قرون عديدة، ولا ينبغي أن ننسى أن البلدين كان لهما حدود بحرية مستمرة واتصالات برية مباشرة حتى عـام 1947. ومـع ذلـك ، فقد هـذا الاتصال المباشر عندما ظهرت باكستان المعادية إلى الوجود. وقعت الهند وإيران معاهدة صداقة للسلام الدائم والصداقة في عام 1950. ومع ذلك ، خلال الحرب الباردة وحتى الثورة الإيرانية عام 1979، تراجعت العلاقات التجارية بين البلدين. حتى بعد ثورة 1979، لم تظهر العلاقات التجارية بين إيران والهند تحسنًا كبيرًا حتى انهيار الاتحاد السوفيتي، وظهور الأزمة الأفغانية، والأهمية المتزايدة لدول آسيا الوسطى للهند، مما وفر منصة أقوى لإيران أقرب العلاقات الهندية. تشترك الهند وإيران في حدود مع باكستان، وقد أدت الانقسامات بين إيران

وباكستان ، المتجذرة بعمق في التوترات الحدودية الطائفية ، إلى تأجيج الاحتكاك بين هذين الجارين. لذلك، فضلت الهند دائمًا إيران التي تكون محايدة على الأقل، إن لم تكن صديقة، على تحالف طهران وإسلام أباد. وترى إيران أيضًا أن هدف الهند المتمثل في إقامة عالم متعدد الأقطاب يتماشى مع مصالحها في الحد من الهيمنة الأمريكية على العالم. كما أن تأكيد البلدين المصمم بهدوء على استقرار وازدهار أفغانستان كان متشابهًا للغاية. يحدد ستراتفور (2018) ببراعة بعض الخيارات الصعبة التي تواجهها الهند. نظرًا لعدد سكانها الكبير واقتصادها الصناعي السريع، اعتبارًا من عام 2018، تعد الهند ثالث أكبر مستهلك ومستورد للنفط في العالم . نظرًا لأن توافر النفط وإنتاجه محليًا غير مهم ، فإنه يعتمد على واردات النفط لتلبية احتياجاته من الطاقة. يبلغ النمو السنوي لواردات البلاد من النفط حوالي ٪5، وعلى الرغم من خطوات الهند الأخيرة في قطاع الطاقة المتجددة ، لا يُتوقع أن ينخفض الطلب على الوقود الأحفوري في المستقبل القريب. هذا يجعل الهند سوقًا رئيسيًا لمصدري الوقود الأحفوري في الخليج الفارسي. التجارة بين الهند وإيران تراجعت بنسبة ٪79.4 بشكل حاد في الأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية 2019-20 إلى 3.5 مليار دولار من 17 مليار دولار في الفترة المماثلة من العام الماضي بعد العقوبات الأمريكية . كان الميزان التجاري لصالح إيران بشكل كبير. تصدر الهند بشكل أساسي الأرز والشاي والصلب والآلات والمستحضرات الصيدلانية إلى إيران، في حين أن الصادرات الإيرانية الأكبر إلى الهند هي بالطبع النفط.

لحماية أمن الطاقة، حاولت الهند دائمًا ضمان مجموعة متنوعة من وجهات استيراد النفط، تضم دول الخليج وإيران والعراق. لطالما كانت إيران مصدرًا مهمًا للنفط بالنسبة للهند وهي حيوية لأمن الطاقة في الهند والسعي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. حتى 2010 كانت حصة إيران من واردات النفط الهندية في المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية. على العكس من ذلك، كانت الهند ثاني أكبر مستهلك للنفط الإيراني. على الرغم من انخفاض حصة إيران في واردات الهند من النفط على مدى السنوات اللاحقة، وجدت الهند أنه من المربح استيراد النفط من إيران بسبب الخصومات الكبيرة على الشحن وامتداد فترات الائتمان التي تبلغ 60 يومًا إلى الهند، لكنها تواجه الآن عقوبات أمريكية. في أوائل عام 2019 ، بدأت الهند وإيران أيضًا في الاحتفاظ بحسابات الروبية - الريال لتسديد مدفوعات التجارة. يمنح مشروع ميناء تشابهار الهند فرصة لمزيد من الاستثمار في إيران وتوسيع حجم التجارة الثنائية. كما لوحظ، تتضمن الاتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة، والتي من المتوقع أن تجتذب استثمارات بقيمة 14 مليار دولار أمريكي عند اكتمالها. كما تعتزم الهند إنشاء العديد من الصناعات مثل مصهر الألمنيوم ومصانع اليوريا وتوريد سكك حديدية بقيمة 400 مليون دولار أمريكي لإيران. لا يزال ميناء بندر عباس البحري الرئيسي في إيران، والذي يلعب أيضًا دورًا محوريًا في التجارة الثنائية ويقع في جنوب غرب إيران. على الرغم من أنها تتعامل مع 85 ٪ من التجارة البحرية الإيرانية في الوقت الحالي، إلا أنها ليست ميناءً عميقًا في المحيط ، مما يعني أن هناك قيودًا على حجم البضائع التي يمكن مناولتها. يرسو أي شيء يزيد عن 100000 طن في موانئ في الإمارات العربية المتحدة ، ثم يتم نقله من وإلى إيران في سفن أصغر، مما يجعل إيران تعتمد بشكل أساسي على الإمارات العربية المتحدة في تنفيذ التجارة الدولية، بما في ذلك تجارة إضافية كبيرة وتكاليف النقل للهند أيضًا. تشابهار كميناء أعماق المحيط يعالج هذه القيود ويقلل من تكاليف التجارة مع إيران من خلال السماح بشحنات الشحن الكبيرة مباشرة من وإلى إيران دون أي تكاليف إضافية لرسو السفن في الإمارات العربية المتحدة. يوفر الطريق البحري الذي يربط بين ميناء مومباي الغربي في الهند وتشابهار ٪60 من التكاليف و ٪50 من الوقت لوصول البضائع الهندية إلى إيران. ومع ذلك، أثرت العقوبات الأمريكية بشكل متكرر على العلاقات الاقتصادية بين الهند وإيران. في 2018-2019، حصلت الهند على إعفاء من العقوبات الأمريكية المتجددة في ضوء ترتيبات ميناء تشابهار. ومع ذلك، فقد سقط هذا الإعفاء في بداية السنة المالية 2019-2020، مما أدى إلى انخفاض التجارة بين الهند وإيران بنحو ٪80.

ومع ذلك، على مدى العقود القليلة الماضية، على الرغم من العقوبات المتكررة والضغوط المستمرة من حلفائها العرب والغربيين لقطع علاقاتهم، كانت إيـران والهند ثابتتين في الحفاظ على العلاقات التجارية وغيرها. في حين أن التجارة الثنائية لم تصل بالتأكيد إلى كامل إمكاناتها، إلا أنها كانت مرنة إلى حد كبير في مواجهة العقوبات. وإدراكًا لأهمية تشابهار في سياق أفغانستان، قدمت الولايات المتحدة استثناءًا للهند وقدمت تأكيدات بأنها ستساعد الهند في الحصول على معدات بقيمة 85 مليون دولار أمريكي لعملياتها. إلى جانب الولايات المتحدة، أصدر الاتحاد الأوروبـي وبعض الدول مثل أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية وسويسرا أيضًا أنواعًا مختلفة من العقوبات على إيـران. بشكل جماعي، أثرت هذه العقوبات على الاقتصاد الإيراني وقيدت الآخرين، بما في ذلك الهند ودول جنوب آسيا الأخرى، من تطوير علاقاتهم التجارية مع إيران إلى أقصى إمكاناتها. لا يزال المصير العام لمشروع تشابهار عرضة للديناميكيات العدائية بين إيران والولايات المتحدة، ولكنه يعتمد أيضًا على الترتيبات والأحداث الجيوسياسية الأوسع، بما في ذلك التطورات الأخيرة في أفغانستان.

مشروع تشابهار هو في الأساس مشروع اقتصادي وتجاري ونقل. ومع ذلك، فإنه يعيد ترتيب المعادلات الجيوسياسية لإيران والهند مع منافسيهما، لا سيما الدول في الخليج العربي والولايات المتحدة لإيران وباكستان والصين بالنسبة للهند. تشابهار هو أول ميناء بحري عميق في إيران، وتتمتع الموانئ بهذه الميزة بمكانة خاصة في صناعة الشحن العالمية اليوم، حيث يمكنها استيعاب سفن الشحن / الحاويات الضخمة. نظرًا لأن تشابهار تقع خـارج مضيق هرمز، فهي مفتوحة لمياه دولية أكبر. يعد مضيق هرمز مرجلًا جيوسياسيًا، نظرًا للعديد من الدول المنظمة بإحكام حوله والانقسامات السياسية العميقة بينهما. حتى الآن، اعتمدت إيـران على الموانئ خاصة في الإمارات، لكن العلاقات الإيرانية الإماراتية كانت متقلبة في السنوات الأخيرة. دفعت مشاركة الإمارات في التحالف الذي تقوده السعودية ضد إيران صناع السياسة الإيرانيين إلى التركيز بشكل أكبر على تشابهار والعلاقات مع الهند. في حين أن التنافس الجيوسياسي بين طهران والرياض هو الأكثر وضوحًا ، فإن التوترات المتزايدة بين الجيران في مضيق هرمز تجعل إيـران في حالة تأهب. نظرًا لأن تشابهار يسمح لإيران بالاحتفاظ بوصولها إلى طرق التجارة العالمية وتجارة النفط المهمة مع الهند، فإنها تعمل كمهرب لإيـران من الضغوط السياسية والاقتصادية لـدول الخليج وتحافظ على الأمـن الاقـتـصادي لإيــران. تمتد الفوائد إلى الهند في شكل وصول غير مقيد إلى النفط الإيراني.

الانسحاب الأمريكي من خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) عـام 2018، واحـاديـة واشنطن، وتركيزها على السياسات العسكرية الوقائية والوقائية، والعقوبات الشاملة ضد إيران، والخصومات والتقلبات في غرب آسيا، كل ذلك دفع إيران إلى مراجعة سياستها الخارجية. والسلوك. وقد بلغ هذا التحول ذروته في سياسة إيران "نظرة إلـى الـشرق" (Jathol et al.، 2017) التي تؤكد على أقصى قدر من التبادل الاقتصادي والتعاون مع الـدول الآسيوية الكبرى، بما في ذلـك الهند والصين واليابان وكوريا الجنوبية ردًا على الضغوط والعقوبات الأمريكية على إيـران. نظرًا لأنه من المعتقد على نطاق واسع أن آسيا ستكون في قلب جميع التطورات الاقتصادية والسياسية العالمية الرئيسية في المستقبل القريب، فإن صناع السياسة الإيرانيين يعدون أنفسهم لهذه التغييرات القادمة في الجغرافيا السياسية العالمية، مما يشير إلى أن الوقت قد حان لإيران للنظر إلى الشرق و جنوب آسيا.

تطوير تشابهار يعني أيضًا إلغاء، أو على الأقل تقليل آثـار العقوبات الأمريكية ضد إيـران. من خلال تطوير تشابهار بمشاركة هندية مباشرة ، وبدعم من أفغانستان وآسيا الوسطى، تأمل إيران في تجاوز الضغوط الأمريكية، بالاعتماد جزئيًا على امتيازاتها الجيوسياسية. في حالة الهند، فإن باكستان هي التي تهدف الهند إلى تجاوزها. على الرغم من الاتصال المباشر عبر البر والبحر، إلا أن العلاقات التجارية بين البلدين سيئة. ذكرت دراسـة أجراها البنك الدولي عام 2018 أنه في حالة عدم وجود حواجز تجارية مصطنعة ، يمكن أن تزيد التجارة بين الهند وباكستان من ملياري دولار أمريكي إلى 37 مليار دولار أمريكي. ومع ذلك، تمنع باكستان الهند من الوصول إلى الطرق البرية الطبيعية التي تمر عبر أراضيها وتمتد إلى إيران وأفغانستان وآسيا الوسطى. كما لوحظ، فإن التطوير المشترك لميناء تشابهار من قبل إيران والهند على الأراضي الإيرانية مهم للغاية في ضوء ذلك ، لثلاثة أسباب. الأول، أنه يعطل الوضع الراهن المتمثل في الانفصال الإقليمي الذي تفرضه باكستان ويعيد العلاقات القديمة بين إيران والهند. ثانيًا، يساهم تشابهار في تثبيت نفوذ الهند في أفغانستان وفي أفغانستان وصورتها الإيجابية بين الأفغان من خلال السماح بالاتصال بالهند عبر إيران. ويقلل هذا أيضًا من تأثير باكستان على الاقتصاد الأفغاني ويفرض مزيدًا من الرقابة على مجال نفوذ باكستان الضيق. ثالثًا، تمكن الهند من كبح استغلال باكستان لجغرافيتها الاستراتيجية. من خلال ربط الهند بإيران مباشرة.

أسلحة إيران تقتل مسلمي «الروهينجا» في ميانمار

■■ في العشرين من يناير/كانون الثاني الماضي، كشف تقرير إخباري نشرته صحيفة «آسيا تايمز» ومقرها هونج كونج، عن أن طائرات شحن إيرانية مُحمّلة بالأسلحة والعتاد العسكري، هبطت في دولة ميانمار (بورما سابقًا)، لتعزز الشكوك بشأن وجود تعاون عسكري سري بين إيران وهذه الدولة التي قتلت عشرات الآلاف، وشردت مئات الآلاف من مسلمي «الروهينجا» وارتكبت جرائم ضد الإنسانية وأعمال إبادة جماعية بحق أبناء هذه الأقلية، على مدار الأعوام الماضية.

هذه الواقعة الجديدة تؤكد النفاق والكذب الإيراني الصريح على مسلمي العالم، حيث سبق أن دعت حكومة الملالي في عام 2017، الدول الإسلامية لتشكيل قوة عسكرية مشتركة، لوقف موجة الاضطهاد التي طالت أقلية الروهينجا المسلمة!

سحر عزوز

وذكرت «آسيا تايمز» أن التعاون العسكري بين الجانبين قد يشمل مبيعات أسلحة إيرانية حساسة، ذلك وسط تصاعد الدعوات الدولية لفرض حظر أسلحة على المجلس العسكري الحاكم في هذه الدولة الآسيوية.

وكتبت «آسيا تايمز» في تقريرها أنه بحسب المعلومات المتعلقة بتتبع الرحلات الدولية، فقد حلقت طائرة شحن تابعة لشركة طيران «قشم فارس إير» من مشهد في شمال شرقي إيران إلى ميانمار. وأظهرت المعلومات أن الطائرة عادت إلى إيران في اليوم التالي.

زيارة سرية

في سرية تامة، زار وفد عسكري إيراني رفيع المستوى ميانمار مؤخرا، لبحث خطط التعاون في مجال التسلح والتدريب بين الجانبين. وذلك على الرغم من الحظر الدولي المفروض على الجيش في تلك الدولة المضطربة. وهو الأمر الذي اعتبر المراقبون أنه يأتي ضمن مساعي طهران للخروج من عزلتها الدولية والإقليمية، وفي إطار البحث عن مشترين جدد للأسلحة، حتى لو كان الثمن هو قتل المسلمين وإبادتهم أمام أعين العالم أجمع!

وقالت مصادر دبلوماسية في جنوب شرق آسيا، إن الوفد الإيراني الذي هبط في ميانمار في 13 يناير/كانون الثاني الماضي، ربما يكون الثاني أو الثالث الذي يزور الدولة منذ استيلاء الجيش على السلطة في انقلاب عسكري في الأول من فبراير/شباط عام 2021.

وإلى ذلك، ذكر «فلايت رادار 24» الذي يرصد حركة الطيران في العالم، أن الطائرة الإيرانية

صحيفة «آسيا تايمز»: طائرات شحن إيرانية مُحمّلة بالأسلحة والعتاد العسكري هبطت في ميانمار

الأخيرة مملوكة لشركة الشحن الجوي «قشم فارس»، وأنها أقلعت من مدينة مشهد، ثاني أكبر المدن الإيرانية، موضحًا أن الطائرة عادت في وقت لاحق إلى إيران.

وأكدت زن ماري أونج، وزير الخارجية في حكومة الظل في ميانمار، أن «هذه هي المرة الثانية التي تلاحظ فيها رحلة طيران قادمة من إيران»، مرجحة أن يكون الأمر متصلًا بالتكنولوجيا العسكرية. واعتبرت أن الأمر مثير للقلق، ليس بسبب الفظائع التي ترتكب ضد شعب ميانمار، بل من منظور إقليمي ودولي.

وأضافت «أونج» أن «العلاقات العسكرية بين الطغمة العسكرية في ميانمار، التي تسعى إلى تبني استبداد عسكري، ودولة مثل إيران، يمكن القول إنها حالة مقلقة، ليس فقط بسبب الفظائع ضد شعب ميانمار، ولكن أيضًا من منظور الأمن الإقليمي والدولي».

فضيحة دولية

لم يكن معروفًا في السابق وجود علاقة عسكرية بين إيران وميانمار، التي تعتمد غالبًا في تسليحها على الصين وروسيا والهند، ولكن بعد أن كشفت «آسيا تايمز» عن هذه الفضيحة الدولية، ازدادت التكهنات حول تعاون عسكري بين «الحرس الثوري» والنظام العسكري في ميانمار، بما في ذلك بيع أسلحة إيرانية لهذا البلد الذي مارس ويمارس القمع ضد مواطنيه، بما في ذلك أقلية الروهينجا المسلمة.

ومن جانبها، ذكرت قناة «تجهيزات نظامي» (الأجهزة العسكرية) الناطقة بالفارسية على موقع تلجرام، أنه من المرجح إرسال طهران مسيرات من طراز «مهاجر 6»، التي تعد من أفضل المسيرات الإيرانية.

وأوضحت القناة أنه لو صح نبأ تزويد العسكريين في «نايبيداو» بهذه المسيرة، فإن ذلك يسلط الضوء على «طابور شراء هذه المسيرة الإيرانية الطويل»، مشيرة إلى العراق وإثيوبيا والجزائر وبيلاروس وميانمار كـ«زبائن».

ونقل تقرير «آسيا تايمز» عن دبلوماسيين أجانب في جنوب شرقي آسيا، قولهم إن زيارة الوفد إيراني ميانمار في 23 يناير/كانون الثاني، ربما تكون الثانية أو الثالثة لمسؤولين إيرانيين منذ الانقلاب العسكري في فبراير/شباط 2021 واستلام الحكم في ميانمار.

وعلى الرغم من أن إيران لديها تعاون عسكري علني مع النظام السوري وميليشيات عراقية، و«حزب الله» في لبنان و«الحوثيين» في اليمن، فإن تعاونها مع الحكم العسكري في ميانمار، والتي تزودها الصين وروسيا والهند بالأسلحة، يثير الكثير من التساؤلات.

وبهذا تزداد التكهنات حول إمكانية التعاون العسكري لـ «الحرس الثوري» مع جيش ميانمار، في الوقت الذي يتهم فيه هذا الجيش بارتكاب أعمال عنف واسعة النطاق ضد معارضيه، خاصة مسلمي الروهينجا، وضلوعه في ارتكاب جرائم قتل جماعية ضدهم، مما تسبب لحد الآن إلى نزوح أكثر من 620 ألف مسلم من ميانمار إلى بنغلاديش وبلدان أخرى.

وحسب تقرير لإذاعة «فردا» الناطقة بالفارسية، فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عام 2019، عقوبات على شركة «قشم فارس» للطيران لنقلها أسلحة لصالح «فيلق القدس»، ذراع التدخل الخارجي لـ «الحرس الثوري»، ومنه إلى الميليشيات المدعومة من إيران في منطقة الشرق الأوسط والعالم.

في نفس السياق، كشف موقع إخباري في ميانمار في يناير/كانون الثاني الماضي، قبل الانقلاب العسكري، أن طائرة إيرانية هبطت في مطار العاصمة «نايبيداو» وسط ميانمار، وأن شحنتها قد تكون معدات عسكرية. وأشار الموقع إلى أنه لم تتحدث أي وسيلة إعلامية إيرانية عن زيارة الوفد الإيراني لميانمار، لذا لا تستطيع أن تؤكد على وجه اليقين مهمة الوفد الذي زار ميانمار.

من جهته، قال محلل سياسي إيراني، طلب عدم ذكر اسمه في التقرير، إن الأشخاص المُدرجين في قائمة الركاب مرتبطون بمؤسسات عسكرية إيرانية، بما في ذلك «فيلق القدس» وأن بعضهم خبراء عسكريون متخصصون في تشغيل الطائرة المسيرة.

وتكهنت بعض المصادر التي أجرى الموقع مقابلة معها، أن إيران قد ترسل شحنة صواريخ موجهة إلى حكومة ميانمار العسكرية، الأمر الذي سيثير القلق في الدول المجاورة، بما في ذلك تايلاند والهند.

ودعا «الاتحاد الأوروبي» إلى فرض حظر الأسلحة على الحكم العسكري في ميانمار، كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة العام الماضي قرارًا غير ملزم، دعت فيه جميع الدول لوقف تصدير شحنات الأسلحة إلى ميانمار.

ويذكر أنه في عام 2017 شن جيش ميانمار حملة تطهير عرقي وإبادة وحشية ضد أقلية الروهينجا المسلمة، ما أسفر عن مقتل آلاف المدنيين وتنفيذ عمليات قتل وتعذيب واغتصاب جماعي وانتهاكات لحقوق الإنسان، ونزوح ما يقرب من مليوني مسلم من ميانمار إلى بنجلاديش كلاجئين.

■ المصادر:

1 - ماذا يفعل الحرس الثوري الإيراني في ميانمار؟ موقع "سكاي نيوز عربية"، 20 يناير/كانون الثاني 2022.

2 - بالمسيرات والأسلحة.. إيران تدعم النظام العسكري في ميانمار، موقع "العربية"، 22 يناير/كانون الثاني 2022.

3 - تكهنات بتعاون عسكري "سري".. ماذا يفعل الحرس الثوري الإيراني بميانمار؟، موقع "العين الإخبارية"، 20 يناير/كانون الثاني 2022.

4 - تقرير: مؤشرات على تعاون عسكري سري بين إيران وميانمار، موقع "الشرق"، 28 يناير/كانون الثاني 2022.

ميليشيات إيران تواصل مخططها الاستيطاني «الممنهج» في سوريا

محمود رأفت

■■ واصلت ميليشيا إيران استيطانها ومخططها الممنهج في سوريا، فهي لم تكتف بحشد عشرات الآلاف من مقاتليها، وتجنيس الآلاف منهم بالجنسية السورية ، وبناء الجامعات والحوزات العلمية الشيعية، وإنما تواصل كذلك استقطاب الآلاف من أبناء الشعب السوري مستغلة تدهور الوضع الاقتصادي وقلة ذات اليد.

وتستمر مخططات الحرس الثوري الإيراني في سوريا حيث يعمل على استقطاب الشباب، بهدف بناء مليشيات مسلحة مقابل رواتب مغرية، كما يستحوذ على ممتلكات العرب السنة خصوصا في شرق سوريا، كما زاد قواته على خطوط المواجهة مع فصائل الثورة السورية المسلحة، وتمتلك إيران 131 موقعًا عسكريًا بين قاعدة ونقطة وجود في عشر محافظات سورية.

فيما خدعت روسيا بعض البلدان العربية السنية عندما أوهمتها أنها ستحد من النفوذ الإيراني، ولكن كل الوقائع على الأرض تؤكد أن إيران ومليشياتها تتغلغل في سوريا، وآخر تلك الوقائع عندما تحركت روسيا في الجنوب السوري (درعا البلد وبلدات أخرى) قبل سنوات وقدمت ضمانات دولية أنها ستكبح نفوذ إيران وهو ما لم يحدث بل تعاظم الدور الإيراني، ولهذا فالمشروع الإيراني التوسعي لن يتوقف، وهو اخترق قوات النظام نفسها وعلى رأسها قوات ماهر الأسد، وباتت مليشيات إيران تتموضع في القنيطرة وفي مناطق محاذية للجولان السوري المحتل، والغريب أن تلك المليشيات تتلقى الضربات من طائرات الاحتلال الإسرائيلي دون أن تتجرأ على الرد.

وتعتبر مدينة البوكمال في دير الزور أهم نقطة استراتيجية بالنسبة لنظام الملالي في قم وطهران،لأنها عقدة وصل بالطريق البري الواصل بين طهران وبيروت اللبنانية عبر العراق وسوريا، كذلك تشهد البادية السورية تنافسا بين الحلفاء إيران وروسيا ، فكل منهما يحاول تعزيز نفوذه في المنطقة على حساب الآخر، كما أنشئ "الحرس الثوري" الإيراني ميليشيا جديدة تدعى "هاشميون" شرق سوريا بهدف حماية ما أسماه "المقدسات الشيعية" في محافظة دير الزور، وقال الناشط والمحلل السوري عهد الصليبي: "المجموعة نشطت خلال الفترة القصيرة الماضية في مدينة البوكمال بريف دير الزور الشرقي"، وأضاف أنّ "المجموعة مؤلفة من 15 عنصراً جميعهم من عشيرة المشاهدة، ويدّعون أثناء التعريف عن أنفسهم بأنهم من آل البيت، شكلوا مجموعة مسلّحة برعاية مليشيا (الفوج 47) الإيرانية، واتخذوا من أحد مقراتها في الشارع العام بمدينة البوكمال مركزاً له.

إسماعيل قاآني

وزار قائد فيلق القدس الإيراني إسماعيل قاآني سوريا قبل أسابيع ما يؤكد أن التقارير الإعلامية العربية التي تتحدث عن خروج إيران من سوريا تقارير وهمية، حيث التقى حينها بالمليشيات الأجنبية الشيعية التي تعربد في سوريا منذ 2012، وذكرت مجموعة "فاطميون" أن إسماعيل قاآني زار سوريا برفقة نائبه سردار فلاح زاده، والتقى

مدينة البوكمال في دير الزور أهم نقطة استراتيجية بالنسبة لنظام الملالي في قم وطهران، لأنها عقدة وصل بالطريق البري الواصل بين طهران وبيروت اللبنانية عبر العراق وسوريا

الوفد بعدد من قادة لواء "فاطميون" الأفغاني في سوريا، وظهر قاآني داخل غرفة كبيرة مخصصة لإلقاء الدروس الدينية الخاصة بعناصر المليشيات الإيرانية، وألقى كلمة وهو يجلس على كرسي وطاولة وسط حضور طفيف.

نشرالتشيع في سوريا

المليشيات الموالية لإيران عامة و"فاطميون" خاصة تعمل كذلك في عموم المناطق السورية، مستخدمة سلاحي "المال والتشييع"، وقالت مصادر محلية، إن مليشيا "فاطميون" التابعة لإيران تجند المئات من أبناء ريف حلب الشرقي، وأصبحت القوة الضاربة الثانية لإيران في سوريا بعد المليشيات الشيعية اللبنانية.

لواء "فاطميون" قام بإنشاء مكاتب وتقديم أموال للشبان والرجال مقابل التشيع والتجنيد تحت الجناح الإيراني. وتمكنت المليشيا من تجنيد أكثر من 360 من أهالي مناطق شرقي حلب منذ العام الماضي.

مليشيا فاطميون" قامت بحل "اتحاد الفلاحين" التابع لحكومة بشار الأسد في مناطق تواجدها بريف الميادين، وبدأت تستثمر الأراضي الزراعية من خلال قيامها بإنشاء ورشات لحراثة الأراضي الزراعية بأسعار أقل من المتعارف عليها، وقدمت عروضاً للفلاحين في المنطقة لدعم محاصيلهم مقابل الاستثمار بحصاد الأراضي الزراعية وعدم بيعها لغيرهم.

كما نظمت حفل إحياء لذكرى مقتل "مؤسس المليشيا" المدعو علي رضا توسلي، والذي كان قد قتل قبل 6 سنوات، وتحديداً في 3 مارس من العام 2015 في معارك مع الفصائل بمحافظة درعا جنوب سوريا، وأقيم الحفل في حي التمو بمدينة الميادين بحضور قادة الصف الأول من الحرس الثوري، بالإضافة لحضور شخصيات بارزة ووفود من حزب الله العراقي وميليشيا عصائب أهل الحق وميليشيا سيد الشهداء وحركة النجباء وحزب الله اللبناني وميليشيا زينبيون ولواء الباقر.

كما بدأت مليشيا الحرس الثوري الإيراني، مؤخراً، باستقطاب النساء في مدينة تدمر بريف حمص الشرقي وإخضاعهن لدورات ثقافية وتدريبية تحت مسميات إنسانية.

فيما ذكرت مصادر محلية سورية، أن كتائب "حزب الله العراقي" انتشرت بعمق عشرين كيلومترا في بادية الميادين في ريف دير الزور الشرقي، كما تواصل القوات الإيرانية سعيها لترسيخ نفوذها أكثر فأكثر داخل المناطق التي تخضع لسيطرتها على الأراضي السورية، وذلك عبر طرق وأساليب عدة كعمليات التجنيد واستقطاب الشباب، بالإضافة لكسب ود الأهالي بفعاليات ومساعدات.

الإقليم السني.. هل يتم فدرلة العراق بسبب تغول ميليشيات إيران؟

محمود رأفت

■■ المحافظات السنية في العراق تشكل ما يقارب من ثلثي مساحة العراق، وهي غنية بالنفط والغاز، إلا أنه منذ الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003م عانت الأمرين.

ولا ينسى سنة العراق ما قاله الحاكم العسكري الأمريكي السابق بول بريمر بأن واشنطن أسقطت الرئيس العراق الأسبق صدام حسين بعد ما أسماه «ألف سنة من التسلط السني على العراق بداية من الخلافة العباسية ثم العثمانيين، ثم المملكة الهاشمية، مرورا بصدام» لكن السؤال المطروح الآن كيف يمكن أن يتم إنشاء هذا الإقليم في ظل رفض إيران والميليشيات الموالية لها له ؟.

ما هو مشروع الإقليم السني ؟

والإقليم السني إن كتب له الوجود سيشمل الأنبار وصلاح الدين في مرحلة أولى تلتحق بهما نينوى وديالى فيما بعد، ومناطق في حزام بغداد، حيث يتيح الدستور العراقي لمحافظة أو عدة محافظات المطالبة بإقليم إداري ضمن نظام العراق الاتحادي الفيدرالي، على غرار إقليم كردستان في شمال العراق.

وفي 2013م كان الحراك السني في ساحات الاعتصام الذي يحرص ممثلوه على رفع علم العراق في عهد حكم الرئيس الأسبق صدام حسين، قد دعا كل القيادات السنية لأخذ زمام المبادرة وإنقاذ "ما تبقى لأهل السنة قبل فوات الأوان" وشدد حينها على مطالبة سنة العراق بتطبيق القانون الدولي للحصول على "حق تقرير المصير".

وقاد هذه الحملة «الحراك الشعبي السني» و"الحراك السني في العراق» وقوى أخرى في حملة "إعلان الإقليم السني"، حيث أكدوا حينها أن السنة الذين تم تهميشهم ومعاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية رغم أن نسبتهم تتجاوز الـ50% مستندين في ذلك إلى احصاءات عراقية سبقت الاحتلال الأمريكي.

القيادات والتيارات الداعمة

ويأتي في مقدمة الداعمين للإقليم السني رئيس البرلمان العراقي محمد الحلبوسي ورئيس تحالف السيادة خميس الخنجر والقيادي الموصلي البارز أسامة النجيفي وشقيقه أثيل النجيفي، ونائب الرئيس العراقي الأسبق طارق الهاشمي، والقيادي الأنباري ووزير المالية الأسبق رافع العيساوي، حيث يسعون جميعا لتثبيت ركائز تشكيل "الإقليم السني" المرتقب.

وهؤلاء الزعماء جميعهم وفي مقدتمهم الخنجر والحلبوسي يحظون بدعم عربي وإقليمي أسفرت مساعيه عن تشكيل تحالف سني بينهما من 64 نائباً.

بدوره قال رئيس حزب الوطن مشعان الجبوري، إن «العراق في خطر والدولة مختطفة والفصائل

الإقليم السني سيشمل الأنبار وصلاح الدين كمرحلة أولى تلتحق بهما نينوى وديالى ومناطق في حزام بغداد، حيث يتيح الدستور العراقي لمحافظة أو عدة محافظات المطالبة بإقليم إداري ضمن نظام العراق الاتحادي الفيدرالي

الشيعية المسلحة تتصرف من منطلق عقائدي والعيش بات مستحيلا بدولة يقودها المسلحون"، معتبرا أن "تشكيل الإقليم السنّي قد يكون الضمان الوحيد لسلامة أبناء المكون والسنة لا يسعون إلى السلطة".

لماذا تخشى إيران الإقليم السني؟

من جهتها، تعمل إيران على الحفاظ على طريقها البري (طريق الدعم اللوجستي لميليشياتها في المنطقة)الممتد من طهران مرورا بمحافظات ديالى والأنبار في العراق ثم البادية السورية وصولا للبحر الأبيض المتوسط (الساحل اللبناني)، لذا فهي تهاجم بشكل مستمر القائمين على مشروع الأقاليم والفكرة نفسها وتشيطنهم وتتهم بعضهم بالإرهاب، حيث أنها تعي جيدا أنها ستفقد سيطرتها ونفوذها الاستراتيجي على مساحات شاسعة من العراق وحتى سوريا.

كما أن هذا الإقليم سيكون له قوة عسكرية وأمنية سنية كبيرة، وفي هذا خطرا كبيرا على استراتيجية الحرس الثوري الإيراني التوسعية، لأن استبعاد ميليشيات الحشد الإرهابية من تلك المحافظات التي عانت من جرائمهم (اختفى الآلاف من شبابهم في مقابر جماعية وفي معتقلات سرية) سيعني نهاية الهيمنة الإيرانية على تلك المحافظات.

وقبل أيام تعرض مقر «حزب تقدم» الذي يتزعمه الحلبوسي في منطقة الأعظمية ببغداد لهجوم إرهابي، كما قامت الميليشيات الموالية لإيران استهداف منزل الرئيس محمد الحلبوسي في الكرمة بالصواريخ، وبالإضافة إلى ذلك يعمل الإعلام العراقي الموالي لإيران، على الهجوم على من يتبنى فكرة الإقليم.

الخلاصة

السنة يتحدثون عن تهميشهم منذ وصول الأحزاب الشيعية الموالية لإيران، إلى سدة الحكم عقب إسقاط نظام صدام حسين، والكثير من ساسة السنة قالوا مرارا وتكرارا، إن السياسات الطائفية للحكومات العراقية المتعاقبة، المقربة من إيران، ساهمت بشكل كبير في ظهور تنظيم "داعش وفي تدمير المدن والحواضر السنية، فعلى سبيل المثال تحتل ميليشيات الحشد مدينة سامراء وتهيمن عليها بحجج طائفية.

كذلك فإن تهجير مئات الآلاف من مناطق سنية في حزام بغداد كجرف الصخروالطارمية وعدة مناطق في بغداد والبصرة وديالى (قرى المقدادية)، وعدم السماح لسكانها بالعودة رغم الوعود الحكومية، زعزع الثقة بين السنة والحكومة المركزية في بغداد، خصوصا أن الأمر بات يشكل كارثة على توزيع المكونات السكانية في العراق.

وبالتأكيد فإن تجاهل الحكومة العراقية للمحافظات السنية والرغبة الجامحة في «إقصاء العرب السنة» من الأسباب الرئيسية التي دفعت القوى السياسية السنية للمضي نحو تأسيس إقليمهم، والمتأمل لما يجري في المحافظات العراقية ذات الغالبية السنية من تهجير وتغيير ديموغرافي ممنهج واختراق إيراني عسكري، يدرك أسباب إصرار هؤلاء القادة على فكرة الإقليم.

التقرير الاستراتيجي السنوي

الحالة الإيرانية
2021

تقديم

د. مهاد عوده

تحرير

شريف عبد الحميد